

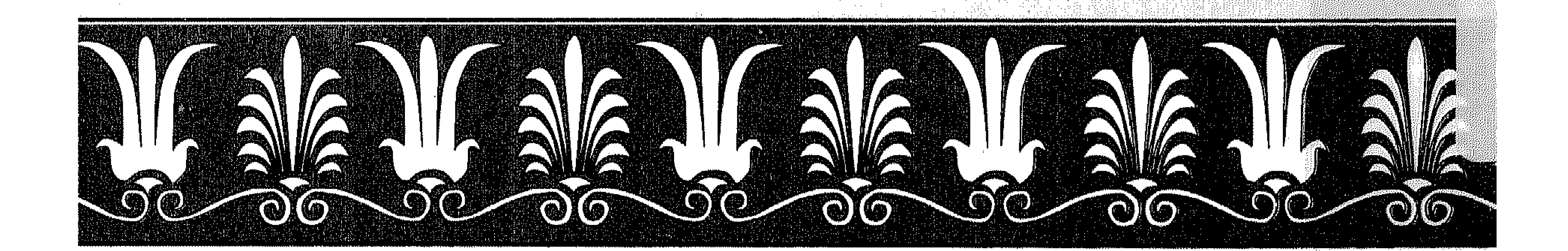
مركز دراسات المستقبل الأفريقي



سلسلة دراسات أفريقية (٣)

الاندماج الوطني في إفريقيا
نموذج نيجيريا

أ.د. إبراهيم نصر الدين



المراسلات: ٢٦ ب شارع الجزيرة الوسطي - أبو الفدا - الزمالك - القاهرة

ت: ٣٤٠٦٥٤٣ - ٣٤٠٩٨٢٥ فاكس : ٣٤٠٩٥٢٠

الاندماج الوطنى فى إفريقيا
(نموذج نيجيريا)

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ / ١٩٩٧م

الاندماج الوطني في إفريقيا
نموذج نيجيريا

أ.د. إبراهيم نصر الدين

مركز دراسات المستقبل الإفريقي
القاهرة
١٤١٧هـ / ١٩٩٧م

(سلسلة أوراق إفريقية ؛ ٣)

مركز دراسات المستقبل الإفريقى
٢٦ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المركز بالقاهرة :

نصر الدين ، إبراهيم
الاندماج الوطنى فى إفريقيا (نموذج نيجيريا) / إبراهيم نصر الدين
القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقى ، ١٩٩٧ .
١٠٥ ص ؛ سم .- (سلسلة أوراق إفريقية ؛٣) .
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية

تدمك : ٥-٠٣-٥٧٧٥-٩٧٧
١- إفريقيا ٢- نيجيريا
أ- العنوان ب - السلسلة

رقم التصنيف : ٩٦٦,٩
رقم الإيداع : ١٩٩٦/٨٥٩٠

المحتويات

تمهيد عام
مشكلة الاندماج الوطنى فى إفريقيا

تعد مشكلة الاندماج الوطنى ، أو مشكلة بناء الأمة - أو ما يطلق عليها أحيانا "أزمة الهوية" - من أعقد المشكلات التى تواجه الدول الإفريقية منذ استقلالها ، بل أن هذه المشكلة باتت تشكل الظاهرة الأصلية التى تنبثق عنها كافة مشكلات دول القارة الإفريقية كظواهر فرعية لها ، وعليه فإنه بدون التوصل إلى إيجاد حلول لهذه المشكلة ، فإنه يكون من الصعوبة بمكان أن يتحقق للجسد السياسى الإفريقى ذلك القدر من الاستقرار الذى يمكنه من مواجهة كافة المشكلات الأخرى .

وعلى الرغم من وجود هذه المشكلة فى معظم دول العالم المتقدمة والمختلفة على السواء (الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتى سابقا ، كندا ، بلجيكا ، بريطانيا ، أسبانيا ... الخ فى جانب ، والهند ، وسيريلانكا ، والفلبيين ، لبنان ... الخ فى جانب أخر) ، وعلى الرغم من وصول هذه المشكلة إلى مرحلة "الأزمة" فى بعض الدول السابقة ، إلا أن مشكلة تحقيق الاندماج الوطنى فى إفريقيا على درجة كبيرة من التعقيد، فرغم الخفة السكانية النسبية لمعظم الدول الإفريقية (ثلثى الدول الإفريقية جنوب الصحراء لا يزيد عدد سكان أى منها على خمسة ملايين نسمة) إلا أن بعضها يضم داخل حدوده ما يزيد على مائة مجموعة عرقية ، بل أن نصف عدد لغات العالم - والتى تبلغ ألفى لغة - هى لغات إفريقية ، هذه فضلا عن وجود عديد من لغات التخاطب لكل مجموعة عرقية فى إفريقيا يفوق نظيره فى أى مكان فى العالم . ولذلك فلا غرابة أن تصل هذه المشكلة إلى مرحلة الأزمة فى عدد من الدول الإفريقية (السودان - إثيوبيا - أوغندا - تشاد - نيجيريا - زائير ..) ، هذا مع احتمالات وصولها إلى هذه المرحلة فى العديد من الدول الإفريقية[1] ذلك أن واقع الحال فى غالبية الدول الإفريقية كان عند الاستقلال وحتى بداية التسعينيات يشير إلى عدم تمثيل زعاماتها لغالبية الشعب ، فهذه الزعامات لم تكن تخرج عن أحد نمطين ، إما زعماء كانوا فى الأصل قادة للحركة الوطنية التى قادت البلاد نحو الاستقلال ،وإما حكاما عسكريين أتوا إلى

---

(١) Austin Ranney , **The Governing of Men** , (Hinsdale : The Dryden Press , 4th Ed., 1975) , pp. 472-473 .
David R. Smock & Kwamena Bantsi - Enchill (eds.) , **The National Integration in Africa** , (New York : The Free Press , 1976) , pp. 3-4 .

السلطة بانقلاب عسكرى ، وبعبارة أخرى فإن الدول الإفريقية ظلت متماسكة داخليا نتيجة لوجود الزعامة التى قادت البلاد نحو الاستقلال ، أو نتيجة لوجود حكم عسكرى ، ومن هنا فإن الاندماج الذى تحققه الزعامة الأولى هو اندماج طائفى مؤقت طالما أن الشعب يقبل سلطتها وإن كان يرفض منحها ولاءه الكامل ، فى حين أن الاندماج الذى يحققه الحكم العسكرى هو اندماج وظيفى مؤقت طالما لا يوجد إطار مؤسس فى العاصمة متفق عليه من جانب معظم الجماعات والأقاليم التى تضمها هذه الدول[١] .

ولسنا هنا فى مجال دراسة وتحليل أسباب وطبيعة هذه المشكلة فى إفريقيا ، ولكن يكفى هنا أن نشير إلى أمرين : فمن جهة نجد أن مشكلة الاندماج الوطنى - وإن كانت ساكنة مؤقتا فى أغلب الدول الإفريقية - لا تصل إلى مرحلة الأزمة المتفجرة إلا إذا كان هناك تعدد فى الجماعات المشكلة لشعب الدولة ، فضلا عن اختلاف جذرى بين هذه الجماعات (فى لغاتها وثقافاتها وتقاليدها ، ودياناتها ، وأصولها العرقية ، وأنماطها الانتاجية ، فضلا عن مطالبها وتوجهاتها .. الخ) وما يستتبعه من تعدد فى الولاءات ينتهى بالصراع بين هذه الولاءات ، وتفضيل الولاءات التحت / وطنية على الولاءات الوطنية ، ومن جهة ثانية فإن مشكلة الاندماج الوطنى يجب ألا تختلط بمشكلة الاندماج السياسى ، فالأولى هى أزمة علاقات أفقية داخل المجتمع ، حيث نجد أفراد المجتمع وجماعاته ليسوا على استعداد للتعامل سويا كشركاء ، وحيث يختفى مفهوم الولاء للوطن أو يضعف ، فى حين أن الثانية - هى أزمة علاقات رأسية داخل المجتمع وهى تنشأ حين يوجد عدد يعتد به من المواطنين غير مقتنعين بحق حكومتهم فى

---

(١) Dov Ronen , "Alternative Patterns of Integration in African States , " in **The Journal of Modern African Studies** ,Vol. 14 , No. 4 , Dec. , 1967 , pp. 585.

حيث يفرق الكاتب بين الاندماج الطائفى ، وبين الاندماج الوظيفى ، فهو يرى أن الأول يعنى وجود رابطة بين أعضاء جماعة تستند إلى وجود ثقافة وهوية مشتركتين ، وهى تجعل أعضاء الجماعة مرتبطين ببعضهم البعض ، ومرتبطين بالمؤسسات وبالأشخاص الذين يلعبون أدوارا فى حياة الجماعة على نحو يودى إلى تعميق الولاء والتضامن والاخلاص وحسن النية بين أفراد الجماعة .. الخ ، فى حين أن الثانى يعنى وجود رابطة بين أعضاء جماعة لاتستند بالضرورة إلى وجود ثقافة أو هوية مشتركة ، ولكنها تستند إلى وجود مصلحة مشتركة بالأساس ويكون أعضاء الجماعة على استعداد لقبول المؤسسات القائمة طالما أدت وظائفها بفعالية كما أنهم ينظرون إلى القادة السياسيين باعتبارهم صالحين أو فاسدين استنادا إلى قدرتهم على أداء هذه الوظائف ... الخ .

حكمهم ، فهى بالتالى "أزمة شرعية" تتمثل فى وجود مشكلة بين الحاكم والمحكومين ، وغالبا ما تكون المشكلة الثانية نتاجا للأولى(١) .

وإذا كانت الأمال قد انعقدت عقب استقلال الدول الإفريقية على إقامة الدول القومية بها (الدولة / الأمة) فإن هذه الأمال قد تراجعت إلى أدنى حد لها وراحت بدلا من السعى لبناء الأمة ، تنحصر فى السعى لبناء الدولة عقب ما يزيد على ربع قرن من حركة الاستقلال الإفريقى ، ذلك أنه قد بات من الصعوبة بمكان وصف الدول الإفريقية بكونها دولا - على الأقل من وجهة نظر القانون الدولى - ذلك أن "أقاليم" هذه الدول ليست محددة المعالم اللهم إلا على الخرائط ، ثم أن شعوبها لا يتوافر لديها ذلك القدر من التناسق الذى يسمح باطلاق مصطلح "شعب" عليها ، هذا فضلا عن أن "الحكومات" القائمة - ومهما بلغت درجة قوتها - لا تستطيع أن تبسط سيطرتها على كامل الشعب وكامل الإقليم ، فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم تضاؤل عنصر "التكيف" مع أقليم الدولة (مناخه وتضاريسه .. الخ) ، ومع شعب الدولة (بقيمة وتقاليده وتراثه ... الخ) ، ومع نظام الحكم فى الدولة (بمؤسساته وممارساته وتوجهاته ... الخ) - وهو ذلك العنصر الذى يضيفه نفر من علماء السياسة إلى أركان الدولة(٢) - أن نحن فعلنا ذلك لجاز لنا أن نطلق على الوضع القائم فى إفريقيا "سياسة بدون دول Politics without States مع ما يعنيه ذلك من وجود مراكز لصنع القرار السياسى الخارجى على وجه التحديد فى خارج العواصم الإفريقية ، ودون أن يمتد ذلك بالتعبية إلى قدرة العواصم الإفريقية على صنع وتنفيذ القرار السياسى على المستوى الداخلى . وعلى أية حال فإننا سنستخدم مصطلح "دول" - على سبيل الاستثناء - لوصف الكيانات المتواجدة فى إفريقيا طالما أن قيادات هذه الدول تزعم أنها تبسط كامل سيطرتها على أقاليمها وشعوبها ، وطالما أن قيادات هذه الدول هى وحدها التى تمثلها على المستوى الخارجى.

على أن الوصف السابق لايجب أن يكون مدعاة للتشاؤم أو الاحباط ، فالمرحلة الحالية التى تمر بها القارة الإفريقية قد شهدتها مختلف قارات العالم فى فترات تاريخية سابقة بما فيها القارة الأوربية ، لكن ما يضفى مزيدا من التعقيد على مشكلة الاندماج الوطنى فى إفريقيا ، ويحول دون إيجاد حلول سريعة لها هو أن القارة الإفريقية - وعلى عكس القارة الأوربية فى مرحلة تاريخية متأخرة - لم تترك وحدها لتحل مشكلاتها فى

---

(١) Ali A. Mazrui , **Violence and Thought , Essays on Social Tensions in Africa** , (London : Longman Group Limited , 1969) , p. 192 .

(٢) Austin Ranney , **op.cit.** , pp. 58-61 .

إطار علاقات تعاونية أو حتى صراعية بين الشعوب المكونة لها على نحـو كـان يمكـن أن ينتهى إلى ظهور الدول القومية بها ، وهى مرحلة كانت قد بدأت فى إفريقيا قبل الفـترة الاستعمارية (مملكة ملى ، وسنغى ، وإمارات كانم ، وبرنو ، وممالك الطراز الإسلامى ، وإمبراطورية الزولو ... الخ) ، ذلك أن خضوع القارة الإفريقية للاستعمار قد كان بمثابة قطع لمسار التطـور التـاريخى لحركـة الشـعوب الإفريقيـة وتفاعلاتهـا ، ثـم أن سياسـاته وممارساته فى إفريقيا قد عقدت كثـيرا مـن مشـكلة الاندمـاج الوطنـى ، بـل أن النفـوذ الأجنبى فى القارة الإفريقية عقب الاستقلال مـا زال يلقـى بتأثيراتـه السـلبية علـى هـذه المشكلة .

القسم الأول

مشكلة الاندماج الوطنى فى نيجيريا

مشكلة الاندماج الوطنى فى نيجيريا
الأبعاد ، الأسباب ، النتائج

مقدمة

تعد نيجيريا صورة مصغرة لإفريقيا ، ذلك أن حجم التناقضات والاختلافات فيها متعددة ومتنوعة فى الدرجة والكثافة (اختلافات إثنية ، وثقافية ولغوية ، ودينية ، وإقليمية ، واقتصادية ... الخ) .

و لم تقف التجربة النيجيرية عند هذا الحد بل اتجهت الحكومات المتعاقبة إلى تقسيم الأقاليم النيجيرية الكبرى – الشمال ، والشرق ، والغرب – أكثر من مرة حتى وصل عددها إلى ٣٠ ولاية ، وذلك بغية إضعاف قدرتها على مقاومة السلطة المركزية

ورغم كل ما تقدم فقد شهدت نيجيريا حربا انفصالية ٦٧-١٩٧٠ وستة انقلابات عسكرية خلال ٢٥ عاما منذ حصولها على الاستقلال ، كما شهدت العديد من حالات الاغتيال السياسى ، والعديد من محاولات التهديد بالانفصال من جانب مختلف الأقاليم والجماعات النيجيرية .

بيد أن الممارسات السابقة ، وبخاصة تفتيت الأقاليم الكبرى ، وإن كانت قد أدت إلى توارى احتمالات بزوغ حركة انفصالية ، إلا أن كافة مظاهر الأزمة لم تزل قائمة ، بل والأخطر من ذلك أن مسارها قد بدأ يتحول عن شكله التقليدية من صراع إقليمى / إثنى إلى صراع دينى .

وليس من شك فى أن هذه التطورات يمكن أن تلقى بظلالها على العلاقات العربية الإفريقية ، ذلك أن المسلمين ، ورغم أغلبيتهم العددية ، وسيطرتهم فى الغالب على زمام السلطة المركزية ، قد عجزوا عن تحقيق مطالب أساسية لهم فى مواجهة ضغوط دستورية وشعبية ، ذلك أن دستور ١٩٧٩ ، ومشروع الدستور الجديد قد نصا على "حق كل شخص فى الحرية الدينية بما فى ذلك حقه فى تغيير دينه أو معتقداته" ، فى نفس الوقت الذى لم يقر أى منهما تشكيل محكمة شرعية عليا ، فضلا عن عجز نيجيريا حتى الآن عن تقرير الاستمرار فى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامى من عدمه ، أكثر من ذلك فقد رفض الشماليون فى بداية الستينيات الاعتراف بإسرائيل ، وتم الاعتراف بها ، ورغم رفضهم لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل فى بداية التسعينيات فقد أعيدت هذه العلاقات . وإزاء هذا الوضع راح الأصوليون المسلمون

يشكلون تنظيمات غير رسمية للمقاومة ، فـي الوقـت الـذى راح الطـرف الآخـر يطلـق تهديداته ، وتمتد مناقشاته إلى الجدوى الاقتصادية لمسألة الحج إلى مكة المكرمة .

والملاحظ فى هـذا المقـام أنه مـع كـل عـودة للحيـاة المدنيـة يسـيطر الشـماليون المسلمون على السلطة ديمقراطيا ، ولم يتول مسيحى رئاسة السلطة إلا بـانقلاب . وقـد رفض مجلس القوات العسكرية الحاكم أن ينص فى مشروع الدستور الجديد على تجريـم الانقلابات العسكرية واعتبارها جريمة لا تسقط بالتقادم .

وليس من شك فى أن التجربة النيجيرية فى هـذا المقـام سـيكون لهـا انعكاسـاتها على الدول الإفريقية التى يشكل المسلمون أغلبية فيها ، وهو الأمر الـذى يطـرح نفسـه على مسار العلاقات العربية / الإفريقية ، ليس فقط فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية لدول أغلبيتها مسلمة ، وطبيعة توازن القوى فيها ، ولكن أيضا فى شبكة العلاقات الخارجيـة لهذه الدول .

المبحث الأول
أبعاد مشكلة الاندماج الوطنى فى نيجيريا

تواجه نيجيريا - أكبر الدول الإفريقية سكانا - مشكلات تتعلق الاندماج الوطنى ذلك أن نيجيريا لم تظهر إلى الوجود بحدودها الحالية إلا عام ١٩١٤ ، ثم أضيف إلى هذه الحدود عام ١٩٥٩ الجزء الشمالى من الكميرون البريطانى ، ونظرا لحداثة هذه الحدود فإنه لم تتح أمام مختلف الجماعات التى تعيش داخلها فرصة كافية للتفاعل السلمى على نحو يؤدى إلى ظهور هوية وطنية ، ثم أن اتساع مساحة البلاد قد أدى إلى تنوع مناخى ومن ثم نباتى انعكس على طبيعة النشاط الاقتصادى لمختلف الجماعات النيجيرية وبالتالى على أسلوبها فى الحياة ، كذلك فإن التفاعلات التاريخية داخل هذه المنطقة سواء كانت تفاعلات سلمية من خلال الهجرة ، أو تفاعلات صراعية من خلال عمليات الغزو والجهاد قد انتهت إلى وجود العديد من الجماعات الإثنية داخل نيجيريا الحالية وهى جماعات تختلف فى ثقافاتها ولغاتها ، زد على ما تقدم أن انتشار الإسلام فى شمال نيجيريا من خلال عمليات الجهاد التى قامت بها امبراطورية الفولانى ، ثم انتشار المسيحية فى الجنوب على يد بعثات التبشير الأوربية قد أدى إلى تعددية دينية (الإسلام - المسيحية - المعتقدات الطبيعية) ، وقد أسفرت السياسات والممارسات الاستعمارية البريطانية فى نيجيريا عن تكريس الإقليمية فى البلاد قبل الاستقلال ، وظل ذلك نمط سياسات الحكم الوطنى عقب الاستقلال - إلى حد ما - وهو الأمر الذى أدى إلى تغليب الولاءات الإقليمية والإثنية على الولاء الوطنى فى التوجهات والممارسات السياسية ، على أنه يجب أن نستدرك على الفور فنشير إلى أن المجتمع النيجيرى لم يشهد فقط مثل هذه الانقسامات الأفقية ، وإنما قد شهد أيضا انقسامات رأسية تمثلت فى ظهور بعض التكوينات الطبقية داخله قبل وأثناء وبعد الفترة الاستعمارية ، وقد كان بالإمكان إذا ماستمر هذه التباين الطبقى دون معوق أن تتراجع مشكلة الاندماج الوطنى إلى حد كبير ، طالما أن الطبقة تشكل أساسا موحدا يضم فى إطاره أبناء مختلف الجماعات التى تنتمى إليها بصرف النظر عن الاختلافات الإثنية أو الثقافية أو اللغوية أو الدينية ... الخ . لكن الممارسات الاستعمارية وممارسات ما بعد الاستقلال قد شكلت حائلا أمام استمرار التباين الطبقى الوطنى حينما راحت تغذى الولاءات التحت وطنية (إقليمية ، إثنية..) على حساب الولاء الوطنى العريض .

وعلى أية حال فإنه يمكن إجمال أبعاد التعددية فى نيجيريا فيما يلى :

١- **تعددية إثنية :** فجماعة الهوسا / الفولانى تعيش فى الشمال ، وجماعة الايبو تعيش فى الشرق ، وجماعة اليوروبا تعيش فى الغرب ، وكل منها يسيطر على منطقته ، لكن المسألة ليست بهذا الشكل المبسط إذ يوجد فى نيجيريا إلى جوار هذه الجماعات الكبرى العديد من الجماعات الإثنية الصغرى التى لا يزيد عدد بعض أعضائها عن ألف نسمة ، وما زالت هناك صعوبة حتى الوقت الحاضر فى حصر هذه الجماعات فالبعض يرى أن عددها يزيد على ٢٥٠ جماعة إثنية ، والبعض الآخر يذهب إلى أنها تزيد على ٤٠٠ جماعة إثنية ، وهذه الجماعات تتداخل مع بعضها فى مناطق سكناها وفى أنشطتها الاقتصادية[١] .

٢- **تعددية ثقافية :** على أن تعقد البناء الإثنى للمجتمع النيجيرى لا يرجع فى كليته إلى هذا التعدد الإثنى وما أسفر عنه ، ذلك أن سكان نيجيريا فى غالبيتهم ، ومع استثناءات محدودة ، ينتمون إلى الزنوج ، ومن ثم فإن التنوعات الفيزيقية لا تعد عاملا كافيا لتحديد انتماء الفرد إلى جماعة إثنية بذاتها ، وإنما التعددية الإثنية تعود بالأساس إلى الاختلافات الثقافية ، وهنا فإنه يمكن رصد خمسة أنماط ثقافية فى نيجيريا هى[٢] :

أ- الثقافة السودانية الإسلامية فى شمال نيجيريا حيث قبائل الهوسا الفولانى .

ب- الثقافة الغابية والساحلية فى الجنوب الشرقى حيث تعيش جماعات شبه مستقله من الايبو .

ج- ثقافة مالك الغابات فى الجنوب الغربى حيث قبائل اليوروبا .

د- ثقافة الرعاة وهى متناثرة فى شمال البلاد .

هـ- ثقافات لمجموعات صغيرة أقل تطورا فى الحزام الأوسط على طول وادى نهرى النيجر وبينوى ، وعلى طول الحدود الشرقية .

٣- **تعدد لغوية :** فرغم أن اللغة الإنجليزية تعد اللغة الرئيسية للتعليم ، واللغة الرسمية للحكومات الفيدرالية ولمعظم حكومات الولايات النيجيرية ، فإنه يوجد إلى جوارها ما يزيد على مائة لغة محلية ، وتعد الهوسا والفولانى أكبر جماعتين لغويتين

---

(١) Barbara Callaway , "The Political Economy of Nigeria" , in Richard Harris , (ed.), **The Political Economy of Africa** , (New York : Schen Kman Publishing Company Inc. , 1975) , pp. 96-98 .

(٢) Harold D. Nelson & Others , (eds.) , **Area Handbok for Nigera** , (Washington : U.S. Government Printing Office , 1972) , p. 103 .

فى شمال البلاد ، وهما تنتميان إلى المجموعة اللغوية لتشاد (الأفرو - أسيوية) ولغربى الأطلنطى (النيجر - كونغو) على التوالى ، فى حين تعد اليوربا والأيبو أكبر جماعتين لغويتين فى جنوب البلاد وهما تنتميان إلى المجموعة اللغوية لكـ! Kwa (نيجير - كونغو) ، ويعد الشمال أكثر تناسقا من الجنوب لغويا ذلك أن لغة الهوسا قد أصبحت فى مضامينها وأغراضها لغة التعامل فى الشمال ، فى حين أنه فى الجنوب نجد افتقارا إلى لغة مشتركة نتيجة للصراع الإثنى ، فضلا عن وجود العديد من الأقليات اللغوية التى لاتزال تصر على التمسك بهويتها اللغوية . والواقع يشير إلى وجود العديد من الأقليات اللغوية فى كل من الشمال والجنوب لكن وجود غالبية سكانية فى الشمال نحو ٥٣٪ من السكان وفق تعداد ١٩٩١ تتحدث الهوسا كلغة أولى أو ثانية يجعل الشمال أكثر تناسقا ، هذا على حين أنه فى الجنوب نجد لغتين رئيسيتين اليوربا ولها الغلبة فى الغرب ، والأيبو ولها الغلبة فى الشرق . وهكذا يبدو واضحا أن جانبا كبيرا من الاختلاف بين الجماعات الإثنية يعود إلى الاختلافات اللغوية[١].

٤- **تعددية دينية :** فطبقا لعداد عام ١٩٦٣* نجد أن ٤٧,٢٪ من اجمالى سكان نيجيريا يدينون بالإسلام و ٣٤,٥٪ يدينون بالمسيحية أما الباقى وهو ١٨,٣٪ فهم يدينون بديانات طبيعية . وينتشر الإسلام بين سكان شمال نيجيريا (٧٥٪ منهم مسلمون) وإن كان يمتد جنوبا ليصل إلى أقصى الساحل الجنوبى الغربى ،حيث نجد سكان الغرب ينقسمون إلى ٥٠٪ مسلمين ، ٥٠٪ مسيحين ، وأكبر قوة للمسلمين توجد على الساحل وبخاصة فى الجزء الجنوبى الشرقى منه ، وإن كانت المسيحية تتغلغل فى شكل جيوب شمالا فى بعض المناطق الوسطى والشرقية بالحزام الأوسط . أما الوثنية فما زالت سائدة شرقى الحزام الأوسط ، وفى بعض المناطق الريفية المتناثرة في مختلف أرجاء البلاد حيث ما زال السكان فى عزلة نسبية عن المناطق الحضرية[٢] .

---

(١) Ayo Banjo , "Language Policy in Nigeria" , in David R. Smock & Bensti-Enchill , (eds.) , op. cit. , p. 207 .

* تم الاعتماد على بيانات تعداد عام ١٩٦٣م نظرا لأن تعداد ١٩٩١م قد استبعد البيانات المتعلقة بالديانة .
Rotimi T. Suberu , "The Travails of Federalism in Nigeria" ., Journal of Democracy (Vol. 4 , No. 4 , October , 1993) , p. 44 .

(٢) Harold D. Nelson & Others , (eds.) , op. cit. , p. 147 .

وانظر أيضا :

دكتور / عبد الملك عودة : سنوات الحسم فى إفريقيا (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩) ص ١٤٧ .

٥- **تعددية إقليمية** : ذلك أن ارتكاز كل جماعة من الجماعات الثلاث الكبرى إلى إقليم (الهوسا/ الفولاني في الشمال والايبو في الشرق ، واليوربا في الغرب) قد جعل لكل منها سيطرة كاملة من الناحية السياسية والاقتصادية على مقدرات إقليم بعينه . وقد عزز من ذلك الوضع قيام بريطانيا قبل استقلال نيجيريا منح الحكم الذاتي الإقليمي للأقاليم الثلاثة على نحو أدى إلى إعلاء الولاءات الإقليمية على الولاء الوطني وهو الأمر الذى استمر عقب الاستقلال ، صحيح أن كل جماعة في إقليمها قد أمكنها تحقيق قدر من الاندماج الطائفى الإقليمى ، إلا أن هذا الاندماج ترك تأثيرات سلبية على واقع المجتمع النيجيرى ، لأنه إذا كان قد أدى إلى اندماج الجماعات الإثنية داخل كل إقليم مع بعضها البعض وجعلها تصنف نفسها باعتبارها "نحن" في مواجهة الجماعات الأخرى في الأقاليم الأخرى ، انتهى إلى خلق علاقة صراعية بين مختلف الأقاليم النيجيرية سعيا للسيطرة على السلطة السياسية في الأقاليم ، وأيضا للسيطرة على السلطة السياسية الوطنية ، بغية تعزيز وضعها الاقتصادى المتميز ، أو الحفاظ عليه وتنميته[١] .

٦- **تعددية اقتصادية** : قبل حلول القرن الحالى كان يوجد بالمنطقة المعروفة حاليا باسم نيجيريا العديد من المجتمعات ونظم الحكم التى كانت تصنف إلى إمبراطوريات ، وخلافات ، وممالك ، وزعامات ، ودول مدينة وجمهوريات أخرى.. الخ ، وقد كانت العلاقات الاجتماعية التى يطغى عليها الطابع شبه الإقطاعى واستخدام الرقيق والخدم سائدة فى بعض تلك النظم على نحو ما كان موجودا فى كانورى ، وإمارات الهوسا الفولانى عقب عمليات الجهاد ، واليوروبا، ونوبى ، واجالا ، وجوكن وبنين ، وقد أسفر ذلك عن نشوء النمط الفلاحى للإنتاج ، وظهور طبقة أرستقراطية شبه إقطاعية فى بعض هذه المجتمعات فى العقد الأول من القرن العشرين ، ولكن فى مجتمعات أخرى مثل لاجوس ، وباداجرى ودول المدينة فى دلتا النيجر فإن ممارسة التجارة الخارجية مع غرب أوربا على مدى قرنين من الزمان ، وتأثيراتها على الاقتصاديات المحلية قد أسفر عن تحرير وتوطين الرقيق فى الفترة من ١٨٥٠-١٩٠٠ فى إطار ما عرف باسم "النشاطات الحضارية" للبعثات التبشيرية ، فضلا عن تنامى تأثيرات التعليم الغربى والمهارات والتنظيم على نحوه أسهم - فى الفترة من ١٨٨٠ -١٩١٤ - فى ظهور

---

(١) Dov Ronen , op. cit. , pp. 583-586 .

أنظمة اجتماعية مختلفة ونشأة طبقة من البرجوازية الصغيرة ، وتجار البحر ورغم أن هذه الطبقة قد استغلت فلاحى الداخل الذين يعملون فى ظل الاقتصاد المعيشى ، إلا أنها طورت ترتيبات تجارية تتعلق بحقوق الملكية . وقد وجدت بالإضافة إلى ما تقدم مجتمعات اختلفت فيها مظاهر السلطة السياسية فى وديان نهرى النيجر وبينوى وسهل جوس ، وجمهوريات القرى فى جوارى ، وإجبو ، وتيف ، وأدوما، وكاناب ، وبالتالى فإن العلاقات الاجتماعية للإنتاج داخل هذه المجتمعات سرعان ما أدمجت بالنظام الرأسمالى العالمى فى إطار السيطرة الاستعمارية خاصة وأن التكوين الاجتماعى فيها كان مفتوحا ومشتتا(1) .

ولعله يتضح مما تقدم أن "نيجيريا " قد شهدت قبل القرن الحالى نظما متنوعة للامتياز والحرمان ، وعلاقات إنتاج اجتماعية مختلفة ، فالطبقات الاجتماعية قد وجدت لكن قوتها ونوعيتها قد اختلفت باختلاف طابع التكوينات الاجتماعية ، وقد شهدت الفترة من ١٨٨٠-١٩٠٣ عمليات الغزو والسيطرة من جانب بريطانيا على كافة هذه المجتمعات والنظم الحاكمة فيها ، وإذا كانت بريطانيا قد تمكنت من إزالة كافة أشكال المعارضة - الإفريقية والأوربية- لها فى تعزيز سلطتها الاستعمارية ، إلا أنها لم تحكم كلية علاقات الإنتاج الاجتماعية السابقة ، ولا علاقات التوزيع أو التبادل ، وراحت تنشئ قاعدة جيوبوليتيكية جديدة ، ووجودا شبه جماعى لهذه الجماعات المختلفة بغية تعزيز علاقات هذه المنطقة بالرأسمالية العالمية ، وفى هذا الإطار جاءت عملية "توحيد" نيجيريا عام ١٩١٤(2) .

ويعكس التاريخ الاقتصادى لنيجيريا الماضى الاستعمارى لها ، ذلك أن أحد النتائج المترتبة على إصرار بريطانيا بضرورة قيام كل مستعمرة يتحمل تكاليف إدارتها الاستعمارية ، فضلا عن استخلاص فائض القيمة للشركات البريطانية ، قد تمثل فى ضرورة دفع عملية تجارة الصادرات ، وقد ارتكز اقتصاد التصدير فى نيجيريا على محصول الكاكاو فى الغرب ، وزيت النخيل فى الشرق ، والفول السودانى فى الشمال، وتولت السلطة الاستعمارية مهمة حماية وإدارة تجارة التصدير النيجيرية ، وعقب الحرب العالمية الثانية قامت بريطانيا بتنظيم تجارة الصادرات من خلال إنشاء مجالس للتسويق

---

(1) Sam Egite Oyovbaire , " Structural Change and Political Processes in Nigeria", in **The Journal of Modern African Studies** , Vol. 82 , No. 326 , Jan.1983 , pp. 6-8 .

(2) Idem .

عام ١٩٤٧ لشراء المحاصيل المحلية واحتكار بيعها فى السوق العالمى ، وسرعان ما أصبحت مسألة من يسيطر على هذه المجالس ؟ مسألة دستورية ملحة قبل الاستقلال ، وإزاء ذلك أنشئت فى عام ١٩٥٤ ثلاثة مجالس تسويق إقليمية كل منها مسئول عن تسويق كل منتجات إقليمية ويرث أصوله ، وهكذا أصبحت مجالس التسويق مفتاحا أساسيا لنظام القوة عقب الاستقلال ، ففى فترة الخمسينيات بدأت قوى اجتماعية جديدة تظهر على السطح فى المجتمع النيجيرى ، وراحت تسعى لا فقط للسيطرة على السلطة السياسية ، وإنما أيضا للسيطرة على الثروة الاقتصادية ، ففى الجنوب ظهرت الطبقة المتعلمة الجديدة والسياسيون ، وكبار رجال الخدمة المدنية ، ورجال الأعمال ، وفى الشمال تصدر هذه القوى الزعماء التقليديون ، ورجال الخدمة المدنية ، وموظفو السلطة الأهلية وزعماء المناطق والقرى والقضاة ، هذا فضلا عن ظهور طبقة صغيرة من الأجراء فى المجتمع النيجيرى . فإذا ما أدركنا أن الحكم الذاتى الإقليمى قد منح لأقاليم نيجيريا الثلاثة فى خلال هذه الفترة استطعنا أن نفهم كيف أن الذين تمكنوا من الوصول إلى السلطة السياسية فى الأقاليم كان بمقدورهم أن يحققوا الثراء الاقتصادى ويعززوا من أوضاعهم وبعبارة أخرى فقد أصبح هؤلاء على حد تعبير ريتشارد سكلار "طبقة سياسية" تسيطر على كافة المناصب الهامة فى كل المؤسسات النيجيرية ، خاصة وأن ميكانيزم مجالس التسويق فى كل إقليم كان يخدم عملية تقوية التحالف بين السياسيين وبين رجال الأعمال الملتزمين لدعم وتعزيز الوضع الراهن . وهو التحالف الذى راح يحول مسار الصراع الطبقى على المستوى الوطنى إلى صراع إثنى إقليمى خدمة لمصالحه السياسية والاقتصادية[1] .

---

(١) Barbara Callaway , **op. cit.** , pp. 100-102 .

وانظر أيضا :

E. Wayne Nafziger , " The Political Economy of - Disintegration in Nigeria" , Paper persented at the 14th Annual Meeting of the African Studies Association , Philadelphia , Nov. 8-11 , 1972 , pp. 7-9 .

المبحث الثانى
أسباب مشكلة الاندماج الوطنى فى نيجيريا

ألمحنا سلفا إلى أنه كانت توجد فى المنطقة المعروفة حاليا باسم نيجيريا - قبل الفترة الاستعمارية - مجتمعات ونظم حكم متنوعة ومتعددة ، ونضيف أن إمبراطورية الفولانى فى شمال نيجيريا كانت تحمل سمات النظام الإقطاعى ، وكانت العشائر تدين بالطاعة والولاء الكامل للزعماء فى إطار نظام هرمى للسلطة يعزز من وضع الطبقة الحاكمة . وما أن استولت بريطانيا على المنطقة عام ١٩٠٢ حتى أسست فيها محمية الشمال النيجيرى ، ثم راحت تطبق فيها أسلوب الحكم غير المباشر الذى يقوم على عدة دعائم من بينها الاعتراف بسلطة الزعماء التقليديين وتعزيزها ، وقد كان من شأن تطبيق هذا الأسلوب استمرار وتدعيم الطبيعة الهرمية للسلطة التقليدية فى الشمال ، لذا كان من الطبيعى أن يلقى هذا الأسلوب قبولا من زعماء الشمال ، فهو قد أدى إلى فرض الأمن والنظام فى المنطقة على نحو وسع من نطاق التجارة لمصالحهم ، فى الوقت الذى لم تتهدد فيه زعامتهم . أما فى الجنوب النيجيرى فقد كان الوضع مختلفا ، ففى الجنوب الغربى موطن شعب اليوروبا كان هناك حكام تقليديون يطلق عليهم اسم أوباس Obas يحكمون مدنا كبرى يعمل سكانها فى المزارع المحيطة بالمدن ، ورغم اشتراك اليوروبا فى تراث ثقافى مشترك ، فإن كل مدينة من مدنهم الكبرى كان يحكمها إلاوبا ومجلسه ، ولذا فإن شعب اليوروبا كان يفتقر إلى وجود سلطة مركزية ، وقد عجزت بريطانيا عن فهم الطبيعة التقليدية لنظام الحكم لدى اليوروبا وراحت تطبق

عليهم نفس إسلوبها فى الشمال حين أعطت الزعماء سلطات لم تكن لهم من قبل ، وحطمت بذلك نظام السلطة التقليدية الذى كان سائدا . أما فى الجنوب الشرقى فإن الوضع كان أكثر تعقيدا فالجماعة القبلية الطاغية عدديا هى الايبو ، وأبناؤها كانوا يعيشون جماعات فى قرى صغيرة - وليس فى مراكز حضرية تقليدية مثل اليوربا - وكانت كل قرية من قرى الأيبو تشكل وحدة فى حد ذاتها لها ولاء خاص بها حيث لا يوجد ولاء لسلطة أعلى ، وكان زعماء القرى ينتخبون استنادا إلى معيارى السن والإنجاز ويحكمون بموجب الشورى كل فى قريته حيث لا وجود لسلطة سياسية مركزية ، وهكذا فإن الوضع فى الشرق كان أكثر تعقيدا أمام السلطة الاستعمارية حيث لا توجد سلطة مركزية تقليدية يمكن الاعتماد عليها ، ورغم ذلك قامت بريطانيا

بتنصيب زعماء بالإكراه على شعب الايبو ومنحتهم سلطات تتعارض مع المفهوم التقليدى ، وتصطدم بالتقاليد المرعية(١) .

وقد كان لتطبيق الحكم غير المباشر فى أقاليم نيجيريا مردوداته اللاحقة على المجتمع النيجيرى ، فبدلا من أن يؤدى هذا النظام إلى دفعة فى مجال تحقيق الاندماج الوطنى فإنه أدى إلى الحفاظ على الانقسامات التقليدية وترك البلاد مقسمة إلى وحدات صغيرة مختلفة ، وطالما أن العناصر المحافظة داخل السلطة التقليدية قد استفادت من هذا النظام فقد أصبح لها مصلحة مباشرة فى الحفاظ على الوضع القائم .

وإزاء ما تقدم فإنه يمكن رصد عوامل ثلاثة كان لها تأثيرات سلبية على الاندماج الوطنى فى نيجيريا وهى :

١- اختلاف ممارسات الإدارة الاستعمارية فى نيجيريا - ذلك أن تطبيق أسلوب الحكم غير المباشر فى الشمال قد أدى إلى تجميد الحدود التاريخية غير المستقرة لخلافة سوكوتو ، وأعطى انطباعا بأن كل النظم التى كانت قائمة فى شمال نيجيريا قبل الاستعمار كانت إمارات ، صحيح أن هذه الإمارات قد قسمت إلى عدد من المقاطعات فى الفترة من ١٩٠٠ - ١٩٠٣م إلا أنه وبحلول عام ١٩١٢م - عندما عاد لوجارد حاكم الشمال السابق إلى نيجيريا ليقوم بعملية دمج الشمال والجنوب عام ١٩١٤م - فإن الشمال كان قد تم تجميده سياسيا ليصبح "إقليما طبيعيا" داخل الإطار النيجيرى ، ونفس الشىء حدث بالنسبة للمقاطعات الجنوبية ، فقد أعيد تنظيمها مرة أخرى فى الفترة من ١٩٠٠-١٩٠٦م لتأخذ شكل وحدتين سياسيتين: مقاطعات الشرق ، ومقاطعات الغرب على أساس الاختلاف فى نمط الإدارة الأهلية ، ومشكلات الاتصال ؛ ورغم توحيد نيجيريا عام ١٩١٤م إلا أن تطبيق أسلوب الحكم غير المباشر قد أسفرت عن عزل كل من الشمال والجنوب عن بعضها البعض ، وعن زيادة الفجوة بينهما ، إذ بموجبه تم حظر النشاط التبشيرى المسيحى فى الشمال وتكثيفه فى الجنوب وبخاصة فى الشرق ، وفى إطاره تم عزل الشمال عن نظام التعليم الغربى الذى انتشر فى الجنوب ، كما تم

---

(١) Barbra Callaway , **op. cit.** , pp. 96-98 .

وللمزيد من التفصيل حول سياسة الحكم غير المباشر وما أسفرت عنه من نتائج انظر :

N.K. Onuoha Chukunta , "Education and National Intergeration in Africa : A Case Study of Nigeria" . **in African Studies Review** , Vol. XXI , No. 2 , Sep. 1978 , pp. 68-72 .

عدم تشجيع هجرة الجنوبيين إلى الشمال ذلك أن وجودهم في الشمال كتجار ورجال خدمة مدنية كان يؤدى إلى صدامات مع الشماليين ، ومن هنا فقد أصدر لوجارد عام ١٩١٧ قانون الضواحي وبموجبه تم عزل الجنوبيين العاملين في الشمال في أحياء مخصصة لهم أطلق عليها أحياء الغرباء وفيها يطبقون نظامهم القضائي ، ولهم مؤسساتهم التعليمية والدينية المتماثلة مع ما هو موجود في الجنوب ، وقد تبنت الإدارة الاستعمارية فوق ما تقدم سياسة تعليمية أدت إلى زيادة الهوة بين الشمال والجنوب ، إذ قامت بريطانيا بإنشاء مدارس لأبناء زعماء الشمال لتأهيلهم للقيام بدورهم المستقبلي كحكام وزعماء لشعبهم ، وأنشأت كلية ماتسنيا لهذا الغرض عام ١٩٢٢م التي لم يلتحق بها إلا أبناء المقاطعات الإسلامية في الشمال ، وهكذا كان التعليم في الشمال نخبويا ومقصورا على المسلمين الشماليين ، هذا في حين أن بعثات التبشير قد قامت بالدور الأكبر في العملية التعليمية في الجنوب (من بين ٢٦ مدرسة ثانوية أنشئت في نيجيريا في الفترة من ١٨٥٩م-١٩٢٩م كانت توجد ٢٣ مدرسة مملوكة للإرساليات)(١) ، وهكذا كانت السياسة التعليمية عاملا من عوامل التفكك في المجتمع النيجيري ، ذلك أن انتشار التعليم بين الجنوبيين قد جعل لهم أولوية في شغل المناصب الإدارية في مواجهة الشماليين لكن الحيلولة بينهم وبين التعليم العالي قد أوغر صدورهم وجعلهم يحسون بالدونية في مواجهة الشماليين . وهكذا وعلى مدى أربعة عقود من هذا التطور الانعزالي ظهر الأمراء ، والزعماء ، وقيادات الحركة الوطنية النيجيرية في إطار محتوى تاريخي مختلف ليس فقط من الناحية السياسية ، وإنما أيضا من الناحية العرقية والثقافية والدينية .

كذلك فإن الحكم غير المباشر قد أسفر غير ظهور "جماعات" جديدة في المجتمع النيجيري ، ذلك أن سعي السلطة الاستعمارية لاكتشاف أو تنصيب زعماء جدد في أجزاء من الشمال – مثل مجتمع تيف Tiv وفي كل من الجنوب الشرقي ، والجنوب الغربي للبلاد – حيث لم يكن هناك وجود لمؤسسات قبلية – قد أدى إلى ظهور وعي بالقومية العرقية داخل نيجيريا ، راح يتنامى ويؤدى إلى مشاحنات منذ الأربعينات(٢) .

---

(١) **Idem** .

(٢) Sam Egite Oyovbaire , **op. cit.** , pp. 11-12 .

٢- تباين اتجاهات الحكام الاستعماريين لنيجيريا فيما يتعلق بشكل التقسيم الإدارى لها، وبكيفية إقامة وتعزيز الدولة النيجيرية - ويظهر ذلك واضحا فى تقسيم الأراضى النيجيرية إلى عدد من مقاطعات فى الفترة من ١٨٩٨م - ١٩٠٠م ثم إلى ثلاثة مجموعات من المقاطعات (مقاطعات الشمال ، والشرق ، والغرب) فى الفترة من ١٩٠٠م-١٩٠٦م ، ثم إلى محميتى الشمال والجنوب عام ١٩١٤م ، ثم إعادة تقسيم المحميتين مرة أخرى إلى ثلاث مجموعات من المقاطعات عام ١٩٣٩م فتحويلها إلى ثلاثة أقاليم إدارية عام ١٩٤٦م ، وهذه التغييرات فى التقسيمات الإدارية وفى شكلها لم يحدثها النيجيريون ، و لم تأت استجابة لمطالب من جانب الرأى العام النيجيرى ، وإنما جاءت نتاجا لاتجاهات المسئولين الاستعماريين البريطانيين ، وتحت دعاوى الحاجة إلى الحفاظ على الإمارات فى مناطقها الطبيعية، وحقيقة فإن هذا التطورات كان من شأنها خدمة مصالح الزعماء والحكام المحليين الذين تم تعيينهم من قبل السلطة البريطانية ليترأسوا هذه الوحدات الإدارية ، الأمر الذى انعكس بالتالى على اتجاهاتهم نحو الدولة النيجيرية الناشئة ، ويبين ذلك واضحا فيما عبر عنه بعض ممن أصبحوا قادة لنيجيريا فيما بعد ، وعلى سبيل المثال فإن أوبافيمى أو ولوو يقول "إن نيجيريا ليست أمة ، إنها تعبير جغرافى" ويقول تافاوا باليوا "منذ ضم المقاطعات الجنوبية والمقاطعات الشمالية عام ١٩١٤م فإن نيجيريا وجدت كدولة واحدة على الورق فقط "وحتى نامدى ازيكيوى والذى كان وحدويا فى بداية نشاطه السياسى راح يتحدث ويبشر بنوع من الفيدرالية على أساس أن أراضى الايبو (قبيلته) قد أهملت من جانب بريطانيا(١) .

٣- أدوات الاقتصاد السياسى للحكم الاستعمارى - رغم أن اتجاهات المسئولين الاستعماريين ، فضلا عن ممارسات الحكم غير المباشر قد وضعت بذور الدولة النيجيرية "الفيدرالية" بما فيها من مشكلة اندماج وطنى ، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن ميكانيزم الاقتصاد الاستعمارى الرأسمالى البريطانى كان يسير فى اتجاه معاكس لذلك ، ذلك أنه شكل قوة موحدة سياسيا تقاوم أية اتجاهات متطرفة تدعو إلى تقسيم نيجيريا ومرجع ذلك أن المصالح الاقتصادية البريطانية فى نيجيريا كانت جوهرية للاقتصاد البريطانى سواء فيما يتعلق بحجم الاستثمارات ، وسواء فيما يتعلق بكون نيجيريا أكبر سوق للمنتجات البريطانية فى إفريقيا ، هذا فضلا عن وجود عملية تطور رأسمالى كبيرة فى السكك الحديدية والموانىء والطرق

---

(١) Ibid. , pp. 12 .

النيجيرية. وهكذا فإن المصالح الطبقية كانت عاملا هاما فى تشكيل وبناء الدولة النيجيرية ، ليس فقط للطبقة الرأسمالية البريطانية ولكن أيضا للطبقة الرأسمالية النيجيرية الناهضة .

فعلى حين أن عملية "توحيد" البلاد عام ١٩١٤م كان مرجعها دواعى التكامل الاقتصادى لجزئى البلاد خدمة للمصالح الرأسمالية البريطانية ، فإن قوى الضغط المحلية قد راحت بعد ذلك تؤكد على ضرورة استمرار وتدعيم التكامل الاقتصادى خدمة للمصالح الرأسمالية المحلية الناشئة ، فالشمال "الحبيس" كان فى حاجة إلى تسهيلات الموانئ فى الجنوب لتصدير منتجاته ، وكلا من الشرق والغرب كانا فى حاجة إلى الشمال وبخاصة إلى فرص العمالة المتوافرة لديه لمواجهة الضغوط السكانية فيهما من جانب ، ولندرة فرص العمالة فيهما من جانب آخر ، كما كانا فى حاجة إلى السوق الشمالى الكبير لتصريف منتجاتها . وعلى هذا النحو يمكن القول بأن الدولة النيجيرية / الأمة تجد جذورها فى الطابع الطبقى للاقتصاد السياسى والمتمثل فى المصالح الرأسمالية البريطانية ، ومصالح القيادات النيجيرية الإقليمية الناهضة(١) .

ولعله يتضح مما تقدم أن الدولة النيجيرية تتنازعها قوتان ، من جانب قوى "الطرد" الإثنية الإقليمية والتى ترى من مصلحتها الإعلاء من شأن الهوية الإثنية الإقليمية على حساب الولاء الوطنى العريض طالما أن ذلك يشكل الضمان الأساسى لإستمرار سيطرتها السياسية الإقليمية وأيضا ثراءها الاقتصادى ، خاصة وأن التفاوت فى درجة التحول الجتماعى – والذى أسفرت عنه ممارسات الحكم غير المباشر – قد أصبح يشكل جذورا لوعى الجماعات بذاتها أو للإثنية كقوى اجتماعية فى نيجيريا . ومن جانب أخر قوى "الجذب" الطبقية الوطنية والتى ترى من مصلحتها الاعلاء من شأن الولاء الوطنى العريض كيما يتسنى لها ممارسة نشاطها التجارى فى إطار سوق كبير ، والحراك الجغرافى بحثا عن فرص عمل أفضل . ولعل ذلك يفسر طبيعة الديناميات السياسية فى نيجيريا منذ الخمسينات والتى تنطوى على صراع ثنائى يستهدف فى جانب السيطرة والتنمية المنفصلة للأقاليم ، ويستهدف فى جانب آخر منه السيطرة على الحكومة الفيدرالية طالما أن السيطرة على المركز تعد حيوية لتشكيل المنظور الوطنى .

---

(١) Ibid., pp. 12-13.

المبحث الثالث
نتائج مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا

يمكن اجمال أهم النتائج التي ترتبت على الأوضاع والتطورات السابقة فيما يلي:

١- تدعيم نفوذ الجماعات الإثنية الكبرى كل في إقليمها ، فضلا عن عزلتها عن بعضها البعض - فبموجب دستور لوجارد (١٩١٤-١٩٢٢م) تم توحيد الشمال والجنوب وأنشئ المجلس النيجيري" كجهاز استشاري مركزي يتولى التنسيق بين المؤسسات المحلية في الشمال والجنوب ، لكن هذه المؤسسات ظلت منفصلة عن بعضها ، وراحت كل منها تعزز من الاختلافات الثقافية والإثنية القائمة ، وكانت النتيجة تنمية غير متوازنة بين مختلف الجماعات الإثنية في نيجيريا ، فضلا عن عزلة الشمال عن تيارات الحركة الوطنية ، وقد جاء دستور كليفورد عام ١٩٢٢م لتعميق الهوة بين الشمال والجنوب حين أعطى لنائب الحاكم في كل من الشمال والجنوب سلطة اصدار قرارات ، في الوقت الذى لم يكن هناك أساس قانوني مشترك لحكم الشمال والجنوب . لكن دستور ريتشاردز - الصادر في منتصف الأربعينيات - كان له بعض التأثيرات على الاندماج الوطني في نيجيريا ، فقد اعترف الدستور بأن التطور السياسي والدستوري للبلاد يجب ان يأخذ في اعتباره اتساع مساحة البلاد ، والتنوع الإثني فيها ، فضلا عن التنمية غير المتوازنة بين أقاليمها ، وأشار إلى اختيار "الفيدرالية" كمرشد لهذا التطور ، وأدمج الإدارة الأهلية في هيكل الحكومة المركزية ، وأنشأ أقاليم بدل المقاطعات . وهكذا فقد كان هذا الدستور أول محاولة لخلق نيجيريا على أساس من الفيدرالية . ثم صدر دستور ماكفرسون عام ١٩٥١م وبموجبه صارت نيجيريا أشبه بدولة موحدة ، فقد حدد هذا الدستور أختصاصات الحكومة المركزية ، وأعطى لمجالس الأقاليم سلطات تشريعية وأنشأ لجنة واحدة للخدمة المدنية ، وهكذا انتقلت الحكومة إلى مجال ممارسة السياسة فضلا عن الإدارة ، على أنه إذا كان هذا الدستور قد صدر - وعلى عكس سابقيه- بعد استشارة الشعب النيجيري ، الذى اختار الفيدرالية شكلاً للدولة ، إلا أن المحصلة النهائية قد تم تشويهها فلقد فشل الدستور في أن يعكس وجهة نظر الأغلبية التي كانت تطالب بإنشاء المزيد من الأقاليم للأقليات الإثنية ، وانتهى الأمر في مجال الممارسة الحزبية إلى أن أصبح كل حزب يرتكز في قوته على جماعة إثنية كبرى في إقليمه طالما أنها تشكل

سنده للسيطرة على السلطة الإقليمية والوصول إلى السلطة المركزية ، وبالتالى سيطر على الدعاية الحزبية شعارات الإثنية والإقليمية على حساب الولاء الوطنى . وقد جاء دستور ليتلتون عام ١٩٥٤م ليقوى من الأوضاع السابقة حين حدد سلطات الحكومة المركزية ، وترك باقى الاختصاصات لحكومات الأقاليم معززا بذلك من وضعها مواجهة السلطة المركزية وهو ما دفع الأحزاب الناشئة فى الأقاليم إلى أن يتقوقع كل منها فى إقليم ويتمحور حول الجماعة الإثنية الكبرى فيه ، وإلى أن يتصرف قادة الأحزاب فى كل إقليم على أساس أن حكومة الإقليم هى حكومة للجماعة الإثنية المسيطرة فيه . وهكذا اشتد التنافس بين الأقاليم ،وعمق منه تخلف الشمال اقتصاديا وتعليميا عن الجنوب[١] ، وهو ما دفع قادة الشمال إلى معارضة أى خطة للاستقلال الذاتى لنيجيريا (الفترة من ٤٩/١٩٥٣م) خشية سيطرة الجنوبيين عليها ، ما لم يتم تأمين سيطرة الشمال على السلطة المركزية - بحكم غالبيته العددية - وهو ماتم باتفاق ٥٣/١٩٥٤م والذى بموجبه حصل الشمال على نصف مقاعد البرلمان الفيدرالى ، لكن هذا الأمر كان له مردوداته السلبية بعد ذلك والتى تمثلت فى شكوى إقليمى الجنوب من سيطرة الشمال على البلاد رغم التقدم النسبى للجنوب عنه[٢] .

٢- التنافس للسيطرة على السلطة المركزية على اعتبار أن ذلك يشكل أفضل ضمان لحماية وتدعيم نفوذ ومصالح أى من الجماعات الإثنية الثلاث الكبرى - فمع نهاية الحرب العالمية الثانية فإن ارهاصات الحركة الوطنية النيجيرية قد توجت بإنشاء المجلس الوطنى لنيجيريا والكميرون (NCNC) عام ١٩٤٤م - وقد تحول اسمه بعد الاستقلال إلى المجلس الوطنى لمواطنى نيجيريا تحت قيادة د.نامدى ازيكيوى - وهو من أبناء الأيبو ، وولد فى شمالى نيجيريا ، وتعلم فى الولايات المتحدة الأمريكية - ولكن مع زيادة النشاط التجارى ، وبروز طبقة بورجوازية نيجيرية فإن المنافسة بين الأيبويين اليوروبا ، فضلا عن الصراعات بينهما فى المراكز الحضرية بالجنوب ، قد أسفرت عن انقسام الحركة الوطنية ، فقد قام أوبافيمى أورلورو - أحد رجال الأعمال من أبناء

---

(١) Abiola Ojo , "Law and Government in Nigeria" , in David R. Smock & Bensti Enchill , (eds.) , **op. cit.** , pp. 48-50 .

(٢) E. Wayne Nafziger , **op. cit.** , pp. 9-10 .

اليوروبا ومحام – فى عام ١٩٥١م بإنشاء جماعة العمل (.A.G) كحزب للغرب يسيطر عليه اليوروبا بهدف مواجهة المجلس الوطنى . وقد دخل الشمال مضمار السياسة رسميا فى عام ١٩٥١م بإنشاء مؤتمر شعب الشمال (NPC) نتيجة لتخوف الشمال من سيطرة الجنوب عليه من جهة ولمواجهة التيارات الراديكالية التى راحت تتنامى بين قطاعات محدودة من المثقفين الشماليين من جهة أخرى ، ومنذ نشأة هذا الحزب وحتى حله بالانقلاب العسكرى الأول عام ١٩٦٦م فإنه ظل يمثل المصالح المحافظة والإقليمية لأمراء الشمال . وقد منح الحكم الذاتى الداخلى رسميا لكل من الإقليم الشرقى والغربى فى عام ١٩٥٧م ، وللإقليم الشمالى فى عام ١٩٥٩م ،وأصبحت نيجيريا دولة مستقلة فى إطار الكومنولث فى أول أكتوبر ١٩٦٠م ، ثم أخذت بالنظام الجمهورى عام ١٩٦٣م . ومنذ انعقاد أول انتخابات فيدرالية قبل الاستقلال فى عام ١٩٥٩م وحتى الانقلاب العسكرى الأول فى عام ١٩٦٦م فإن الساحة النيجيرية قد شهدت خلافات وصراعات وائتلافات حكومية حزبية – كان الشمال هو الطرف الأساسى فيها – استهدفت بالأساس السيطرة على السلطة المركزية لا بهدف تحقيق مصالح ومطالب وطنية وإنما بغية تأمين نفوذ ومصالح الجماعات الأثنية الكبرى الثلاث فى نيجيريا[1] .

٣- التنافس بين الجماعات الإثنية الثلاث الكبرى على "الكعكة" الوطنية[2] فلقد وجدت الولاءات الإثنية والإقليمية مزيدا من التدعيم لها حينما راحت النخبة الإقليمية تلوح بتوزيع الموارد الوطنية والوظائف على مؤيديها فى كل إقليم ، وقد أدى ذلك إلى اشتعال التنافس بين كافة الجماعات فقد تنافست كل من

---

(١) **Idem .**

وانظر آيضا

Barbara Callaway , op. cit. , pp. 99-100

(٢) **Ibid. , pp. 113-115**

لمزيد من التفاصيل انظر :

E. Wayne Nafziger , op. cit. , pp. 35-44 .

وانظر أيضا :

حمدى عبد الرحمن حسن : العسكريون والحكم فى إفريقيا – مع التطبيق على نيجيريا (١٩٦٦-١٩٧٩) – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ص ص ٢٢٢-٢٢٥ .

الأيبو واليوروبا مع الهوسا / الفولانى فى الشمال فى ميادين التجارة والنقـل ، والخدمة المدنية ، والشركات العامة ، والمصالح الأجنبية .

ونظرا لارتفاع الكثافة السكانية فى إقليم الشرق (٤٢٠ فرداً فى الميل المربع) فضلا عن قلة الأراضى الزراعية ، بالإضافة إلى ما حصـل عليه أبنـاء الأيبو من تعليم رسمى حديث ، فإن الأيبو اتجهوا للهجـرة إلى الأقـاليم الأخـرى وبخاصة الشـمال ، وقـد سـيطر الأيبـو علـى مجـالات التجـارة والنقـل ، والعمــل فـى الشركات العامة والمصالح الأجنبية لا أدل على ذلك من أنه فـى عـام ١٩٥٥م لم يكن هناك إلا شمالى واحد يعمل فى جهاز الخدمة المدنية فـى الشـمال نظـرا لعدم وجود مؤهلين شماليين لذلك ، بسبب السياسة الاسـتعمارية السـابقة فـى مجال التعليم ، والتى انتهت فى عام ١٩٦٠ إلى أن تكون نسبة التلاميـذ الذيـن حصلـوا علـى تعليـم ابتدائـى فـى الشـمال لا تتجـاوز ١١٪ من إجمـالى عـدد الأطفال الشماليين فى سـن التعليـم الإبتدائـى (٦-١٤ سنة) ونسـبة التلاميـذ الذيـن حصلـوا علـى تعليـم ثـانوى لا تتجـاوز ١٪ مـن إجمـالى عـدد الشـباب الشماليين فى سن التعليـم الثـانوى (١٣-١٨ سـنة) فـى حـين أن النسـبة فـى الجنوب كـانت ٨١٪ ، ١١٪ علـى التوالى . وإزاء هـذه الأوضـاع والمنافسـة الشديدة من جانب الأيبـو اتجه الشـمال منذ أواخر عـام ١٩٥٥ إلى اعتنـاق سياسة تقوم على تفضيل الشماليين على غيرهم وإعطائهم أولوية فـى وظـائف الحكومة الإقليمية وغيرها على نحـو أدى إلى ارتفـاع عددهـم ونسـبتهم مـن لا شىء عام ١٩٥٥م إلى ١٤٪ أى حوالى ٢٠٠٠ شخص عام ١٩٥٨ ، ثـم إلى نحو ٥٠٪ فـى منتصـف عـلام ١٩٦١ ، وهــذه السياسـة الإقليميـة كـانت تستهدف الحد من خطر الجنوبيين على السلطة السياسـية فـى الشـمال بتقليـل أعدادهـم ، ففى الفترة من يونيو ١٩٥٨م وحتى أكتوبر ١٩٥٩م انخفـض عـدد الجنوبيين العاملين فى جهاز الخدمة المدنية الشمالية من ٢٩٤ إلى واحد فقـط . ورغم ذلك فإن أبناء الشرق المهاجرين إلى الشمال للعمـل فـى كافـة الأنشـطة الأخرى فيه قد وصل فى عام ١٩٦٦م إلى ما يزيد على مليون ونصف مهاجر.

كذلك فقد تنافست جماعة الأيبو مـع جماعـة اليوروبـا فـى الجنـوب فـى مجـال العمالـة ، والنشـاط الخـاص ، وأيضـا للسيطرة علـى جهـاز الخدمـة المدنيـة الفيدرالية ، وغيره من الأعمال فى القطـاع الاقتصـادى الحديـث المتواجـد فـى

إقليم اليوروبا (الغرب) وقد وصل التنافس إلى ذروته فى أزمة جامعة لاجوس عام ١٩٦٥م وهى الأزمة التى استمرت على مدى خمسة شهور .

وأيضا فإن العوامل التاريخية الإجتماعية كان لها انعكاسات سلبية على هيكل الجيش النيجيرى الذى شهد اختلالا فى التوازن الإثنى فيه انعكست على دور الجيش بعد ذلك فى الحياة السياسية النيجيرية ، وعلى رؤية الجماعات الاثنية الكبرى للجيش ودورة فى الحياة الوطنية ، وعلى سبيل المثال فإنه قبل وقوع الانقلاب العسكرى الأول كان أكثر من نصف ضباط الجيش النيجيرى (٢٧ من بين ٥٣ ضابطا من رتبة رائد فما فوق) من أبناء الأيبو ، فى حين أن غالبية الجنود كانت من الإقليم الشمالى ، وبخاصة من الشمال الأدنى ، وكان مرجع ذلك قلة فرص العمل فى مناطق الأيبو ، والنمو السريع للتعليم الثانوى بين صفوفهم ، وعدم وجود عوائق اجتماعية - سياسية تحول بينهم وبين احتلال هذه المناصب ، هذا فضلا عن تشجيع سياسى الأيبو لأبناء الأيبو للالتحاق بالجيش وقد شكلت هذه الغالبية العددية لضباط الأيبو في الجيش عاملا إضافيا للتوتر بين الأقاليم كان له انعكاساته فى الانقلاب العسكرى الأول ، وفى الحرب الأهلية خاصة وأن الجيش قد أصبح مسيسا عقب رحيل آخر ضابط بريطانى عن البلاد فى أوائل عام ١٩٦٥م .

٤- التلويح بالانفصال ، والاتجاه إلى الانفصال[١] - وقد وصل التنافس بين الأقاليم إلى مداه حين راحت بعض الأقاليم تلوح الانفصال ، وحين راحت بعض جماعات الأقلية تهدد بالانفصال ، ثم حين أعلن الإقليم الشرقى انفصاله

---

(١) Tekena N. Tamuno , "Separatist Agitations in Nigeria since 1914 , " in **The Journal of Modern African Studies** , Vol. 8 , No. 4 , Dec. 1970 , pp. 563-583.

وانظر أيضا :

Verkijika G. Fanso , "Leadership and National Crisis in Africa : Gowon and the Nigerian Civil War , "in **Presence Africaine** , (Paris : Cultural Review of the Negro World , No. 109 , 1st Quarterly , 1979) , pp. 36-40 .

وانظر أيضا :

E.Wayne Nafziger , **op. Cit.** , pp. 9-10 & pp. 13-18 .

وانظر أيضا :

A. Bolaji Akinvemi , "National Unity within the context of regional Relations : The Nigerian Experience" , in David R. Smock & Others (eds.) , **op. cit.** pp. 68-72 .

رسميا عن نيجيريا عام ١٩٦٧م ، وقد أتى التهديد بالانفصال غير مرة ، وقد جاءت المرة الأولى عقب توحيد البلاد عام ١٩١٤م تحت دعوى أن هذا التوحيد لم يلق قبولا شعبيا لدى أبناء الشمال ، وفى عام ١٩٥٠م هدد وفد الشمال فى المؤتمر الدستورى لمناقشة دستور ريتشاردز بأنه "مالم يحصل الإقليم الشمالى على نسبة ٥٠٪ من مقاعد المجلس التشريعى المركزى ، فإنه سيطالب بالإنفصال عن بقية نيجيريا ليعود إلى الوضع الذى كان عليه قبل عام ١٩١٤م" ، كذلك فإن الإقليم الشمالى قد هدد بالإنفصال عن نيجيريا عقب الانقلاب العسكرى الأول عام ١٩٦٦م . وقد هدد الإقليم الغربى بالإنفصال عام ١٩٥٣م حين رفض المؤتمر الدستورى بالمنعقد بلندن مطلب الإقليم بأن تكون لاجوس مدينة لليوروبا يتولون إدارتها ، وأرسل رئيس وزراء الإقليم برقية إلى وزير المستعمرات البريطانية فى أكتوبر ١٩٥٣م يؤكد فيها حرية الإقليم الغربى "فى تقرير ما إذا كان سيستمر فى الاتحاد الفيدرالى النيجيرى المقترح ، أم لا" كذلك فإن وفد الغرب فى مؤتمر لاجوس يناير/فبراير ١٩٥٤م قد طالب بأن يعترف الدستور الجديد المقترح بحق الأقاليم فى الإنفصال ، وبحقها فى عقد الاتفاقيات مع الخارج ، وهو المطلب الذى رفض من قبل المؤتمرين .

وقد هدد الشرق هو الآخر بالانفصال ، ثم نفذ تهديده ، ففى إطار المناخ السياسى المتوتر الذى سبق وواكب الانتخابات الفيدرالية عام ١٩٦٤م هدد رئيس وزراء الشرق علنا بالانفصال ، وعبر - فى لقاء له مع الرئيس الفيدرالى للدولة فى ديسمبر ١٩٦٤م - عن رغبة الإقليم الشرقى فى الانفصال عن الاتحاد ، كذلك فإنه عقب انتخابات الإقليم الغربى فى أكتوبر ١٩٦٥م - والتى انتهت بفشل الشرق فى السيطرة على مجريات الأحداث فى الغرب - دعا أوبيجو - العضو البرلمانى عن المجلس الوطنى لمواطنى نيجيريا فى مجلس النواب الفيدرالى - إلى انفصال الإقليم الشرقى عن الاتحاد "دون تأخير" . وقد نفذ الشرق تهديده بالانفصال عن الاتحاد فى ٣٠ مايو ١٩٦٧م تحت اسم بيافرا ، وهى العملية التى انتهت بهزيمة عسكرية للشرق وعودته مرة أخرى إلى حظيرة الاتحاد فى يناير ١٩٧٠م .

ولم تقتصر الدعاوى الانفصالية على الأقاليم الثلاثة الكبرى فى البلاد ولكنها امتدت إلى الجماعات الإثنية الصغرى فى كل من الشمال والشرق ، ففى عام ١٩٦٥م

ظهرت محاولة انفصالية فى الحزام الأوسط بالإقليم الشمالى من جانب شعب التيف حين راح قطاع منهم يعبر عن رغبته فى الانفصال نتيجة لحالة الاحباط وسوء الإدارة فى منطقة التيف سواء أثناء الفترة الاستعمارية ، أو بعد الاستقلال ،وقد عبر عن ذلك صراحة اسحاق شا أهيو – عضو أحد مناطق التيف فى مجلس الجمعية الشمالى – فى فبراير ١٩٦٥م حين قال "إن الأمر الذى يمكن أن نقوم به الآن – طالما أننا لسنا مرغوبين فى الشمال – يتمثل فى الانسحاب من الشمال والاتحاد لنصبح دولة مستقلة"، وقد جرت محاولة انفصالية أخرى فى فبراير ١٩٦٦ من جانب بعض الجماعات فى الإقليم الشرقى ، التى شكلت تنظيما يطالب بإقامة "دولة الأنهار" منفصلة عن الإقليم الشرقى وأعلنت قيام "الجمهورية الشعبية للدلتا" وسعت للدفاع عنها عسكريا .

القسم الثانى

النموذج النيجيرى لمواجهة مشكلة الاندماج الوطنى



النموذج النيجيرى لمواجهة مشكلة الاندماج الوطنى

مقدمة

لجأت الحكومات الوطنية النيجيرية منذ الاستقلال فى أكتوبر ١٩٦٠ وحتى أواخر عام ١٩٩٧م إلى تبنى "الشكل الفيدرالى" للدولة كأداة لحل مشكلة الاندماج الوطنى فى البلاد - اللهم إلا فى خلال فترة محدودة لا تزيد كثيرا عن ثلاثة أشهر (٢٤ مايو ١٩٦٦م - أول سبتمبر ١٩٦٦م) عندما تم تبنى الشكل الموحد للدولة - وراحت تسعى إلى خلق توازن بين الأقاليم بعضها البعض من جانب ، وبين الأقاليم وبين الحكومات المركزية من جانب آخر ، ثم راحت تسعى إلى تقوية نفوذ الحكومة المركزية فى مواجهة الأقاليم من جانب ثالث . وقد فشلت بعض الحكومات فى تحقيق ما سعت إليه فى حين نجح بعضها جزئيا .

وسنعالج جهود الحكومات المتعاقبة فى هذا المضمار على أربع مراحل المرحلة المدنية الأولى (أكتوبر ١٩٦٠م - ١٥ يناير ١٩٦٦م) ، المرحلة العسكرية الأولى (١٥ يناير ١٩٦٦م - أول أكتوبر ١٩٧٩م) ، المرحلة المدنية الثانية (أول أكتوبر ١٩٧٩م - ٣١ ديسمبر ١٩٨٣م) ، المرحلة العسكرية الثانية (٣١ ديسمبر ١٩٨٣م - يوليو ١٩٩٦م) .

المبحث الأول
المرحلة الأولى الحكم المدنى الأول
(أول أكتوبر ١٩٦٠م - ١٥ يناير ١٩٦٦م)

شكل الهيكل الدستورى لعام ١٩٥٤م محور دستور الاستقلال لعام ١٩٦٠م والذى تحول ليصبح الدستور الجمهورى لنيجيريا عام ١٩٦٣م ،وقد تبنى هذا الدستور الشكل الفيدرالى للدولة ، ونظام الحكم البرلمانى ، غير أن ممارسات السياسيين النيجيريين طوال هذه المرحلة قد أسفرت عن فشل ذريع فيما يتعلق بتحقيق الاندماج الوطنى وهو فشل انتهى بسقوط الحكم المدنى فى أوائل عام ١٩٦٦م ، وسنقوم بتتبع هذه الممارسات على ثلاثة محاور :

أولا : العلاقة بين الأقاليم بعضها البعض[١] : فى خلال هذه المرحلة حدثت مشاحنات بين الأقاليم النيجيرية الثلاثة ، اتهم فيها الإقليم الشمالى - بحكم اتساع مساحته ، وكبر عدد سكانه ، وسيطرته على السلطة الفيدرالية - باتباع سياسات تمييزية تجاه أبناء الأقاليم الأخرى فيما يتعلق بالعمالة ، والعدالة ، وحقوق الملكية الخاصة، والحقوق السياسية ، غير أن هذه الاتهامات لا تجد لها سندا فى الواقع ، ففيما يتعلق بالعمالة ودعاوى تفضيل الإقليم الشمالى لتشغيل الأجانب على تشغيل أبناء الأقاليم الأخرى فيه ، فإن ذلك لم يكن مرجعه إصرارا من الشمال على ذلك ، بقدر ما كان يرجع إلى تفضيل المشروعات الأجنبية العاملة فى الشمال تشغيل مواطنيها على تشغيل النيجيريين ، وفيما يتعلق بإدارة مرفق العدالة - فقد كانت هناك اختلافات بين الأقاليم فيما يتعلق بالقانون العرفى فى كل منها والذى تطبقة المحاكم العرفية فيها ، ورغم وجود نظام قضائى موحد على المستوى الفيدرالى إلا أنه كان يحق للمدعى أن يرفع شكواه فى إقليمه وأمام المحكمة العرفية فيه ، وقد نشأت العديد من المشكلات خصوصا عندما يكون المدعى من إقليم آخر ، وقد شكا الجنوبيون كثيرا من محاكم الكالى Alkali فى الشمال والتى تطبق الشريعة الإسلامية ، لكن هذه الشكوى على أية حال كانت عامة نظرا لاختلاف القوانين العرفية فى كل إقليم . وفيما يتعلق بحقوق الملكية الخاصة ، وما يقره الدستور النيجيرى من حق أى نيجيرى فى التملك فى أى مكان فى البلاد تصبح مطالبة أعضاء مجلس الجمعية الإقليمية الشمالية بمصادره ممتلكات الجنوبيين فى الشمال عام ١٩٦٤م مخالفة دستورية ، لكن على أية حال فإن هذا الإجراء

---

(١) Omolade Adejuyigbe, "The Size of States and Political Stability in Nigeria", in African Studies Review, Vol. X VI, No. 2, Sept. 1973, pp. 162-164.

لم يتحقق قانونا . وفيما يتعلق بممارسة الحقوق السياسية - فإن الإقليم الشمالى رفض منح النساء حق التصويت بدعوى تعارضه مع الشريعة الإسلامية ، وقد احتج الجنوبيون على ذلك لكن هذا الاحتجاج لم يكن له ما يبرره طالما أن هذه السياسة لم تطبق على النساء الجنوبيات المتواجدات فى الشمال .

ولعله يبين واضحا مما تقدم أن شكاوى إقليمى الجنوب من الإقليم الشمالى لم تكن راجعة إلى ممارسات فعلية من جانب حكومة الإقليم الشمالى ، وإنما كانت ترجع إلى "تصور" أن حكومة الشمال فى وضع يسمح لها بممارسة ضغوط عليهما أكثر من قدرتهما على ممارسة ضغوط عليها . وقد نشأت مشكلتان أثارتا قدرا كبيرا من الجدل حول مدى نفوذ حكومة الشمال على الحكومة الفيدرالية وهما : إنشاء إقليم وسط الغرب ١٩٦٢م وإعلان حالة الطوارئ فى الإقليم الغربى عام ١٩٦٢م .

١- انشاء إقليم وسط الغرب ١٩٦٢م(١) : ففى مارس ١٩٦٢م طلب رئيس الوزراء الفيدرالى من مجلس النواب الفيدرالى إنشاء إقليم رابع فى البلاد يتكون من مقاطعتى الدلتا وبنين فى الإقليم الغربى ، وقد تمت الموافقة على هذا الطلب بعد إتباع الإجراءات الدستورية اللازمة ، وقد رفضت الجمعية التشريعية للإقليم الغربى الموافقة على مشروع القانون واتهمت الحكومة الفيدرالية التى يسيطر عليها الإقليم الشمالى بالتدخل فى شئونها ، لكن الواقع يشير إلى أن التأييد الأساسى لإنشاء إقليم وسط الغرب - خارج مناطق غير اليوروبا فى الإقليم الغربى - قد جاء من الإقليم الشرقى ، وبالتالى فإن إنشاء الإقليم يمكن أن يفسر بإعتباره نجاحا للمجلس الوطنى لمواطنى نيجيريا ، وليس نجاحا لمؤتمر شعب الشمال ذلك أن الأخير ظل يعارض إنشاء أقاليم جديدة ، فى حين أن الأول - والذى كان عضوا فى الائتلاف الحكومى الفيدرالى - قد وعد بأن يفعل أى شيء لإنشاء إقليم وسط الغرب .

٢- إعلان حالة الطوارئ فى الإقليم الغربى عام ١٩٦٢م(٢) : ففى مايو عام ١٩٦٢ شب صراع داخل جماعة العمل - الحزب الحاكم فى الإقليم الغربى -

---

(١) Ibid., pp. 164-165 .

(٢) E. Wayne Nafziger , op. cit. , pp. 10-12 .

وانظر أيضا :

Barbara Callaway , op. cit. , pp. 109-111 .



الأقاليم النيجيرية قبل عام ١٩٦٧

بين الجناح الإقليمى للحزب بزعامة أكنتولا رئيس وزراء الإقليم ، وبين الجناح الوطنى للحزب بزعامة أوولوو زعيم المعارضة الفيدرالية انتهى إلى اشتباكات بين الجبهتين داخل مجلس الجمعية التشريعية للإقليم على نحو اضطر الحكومة الفيدرالية إلى إعلان حالة الطوارئ فى الإقليم ، وتعيين حاكم له من قبلها ، على أن أكنتولا قد تمكن مرة أخرى من العودة لرئاسة حكومة الإقليم بعد تشكيله للحزب الوطنى الديمقراطى النيجيرى (الذى تحالف مع مؤتمر شعب الشمال فى إطار التحالف الوطنى النيجيرى) الذى حصل على ثقة مجلس الجمعية التشريعية للإقليم الغربى فى إبريل ١٩٦٣م . ونتيجة لما تقدم ساد شعور فى الإقليم الغربى بأن الحكومة الفيدرالية قد أعلنت حالة الطوارئ فى الإقليم لمساندة أكنتولا الذى كان يؤيد التعاون مع مؤتمر شعب الشمال فى مواجهة أوولوو المعارض لذلك ، وقد تعمق هذا الإحساس أكثر عقب ظهور نتائج انتخابات مجلس الجمعية فى الإقليم الغربى عام ١٩٦٥ التى فاز فيها الحزب الوطنى الديمقراطى النيجيرى بزعامة أكنتولا ، فقد اتهمت الحكومة الفيدرالية بتزوير الانتخابات ، وانتشرت الاضطرابات فى الإقليم ، ورغم ذلك لم تعلن الحكومة الفيدرالية حالة الطوارئ فى الإقليم . إلا أنه يمكن القول بأن إعلان حالة الطوارئ فى الحالة الأولى كان له ما يبرره خاصة مع اختفاء أى مظهر من مظاهر السلطة فى الإقليم ، فى حين أنه فى الحالة الثانية كانت توجد سلطة إقليمية تمارس وظائف الحكم ، ثم أن المعارضة من صفوف جماعة العمل لم تلجأ إلى الطريق الدستورى لإثبات عدم نزاهة الانتخابات ، هذا فضلا عن أن الحكومة الفيدرالية لو لجأت إلى إعلان حالة الطوارئ فى هذه الحالة فإن ذلك كان سيشكل سابقه تلجأ إليها أحزاب المعارضة عقب أية انتخابات نزيهه أو غير نزيهه فتلجأ إلى إثارة الاضطرابات بغية فرض حالة الطوارئ ، وهو الأمر الذى كان يمكن أن ينتهى فى النهاية إلى قيام الحكومة الفيدرالية بالسيطرة على كل الأقاليم وهو أمر غير متصور .

ثانيا : العلاقة بين الأقاليم وبين الحكومة الفيدرالية[1] : وهنا سنناقش مدى قدرة الأقاليم على فرض أرائها على الحكومة الفيدرالية وهل كان هناك إقليم بعينه

(١) Omolade Adejuyigbe , op. cit. , 167-168 .

استطاع فى كل المواقف أو معظمها فـرض أرائـه علـى الحكومـة الفيدراليـة مـن خـلال ممارسة الضغوط والتهديدات لا من خـلال كفاءتـه ؟ ... فـى هـذا الصـدد نجـد أمامنـا مسـألتين يتعـين دراسـتهما وهمـا : مسـألة الاعـتراف بإسـرائيل ، وأزمـة التعـداد العـام (٦٢/١٩٦٣م).

١- مسألة الأعتراف بإسرائيل : لقـد كـانت مسـألة الأعـتراف بإسـرائيل مرفوضـة كلية من جانب حكومة الشمال حيـث يشـكل المسـلمون ٧٥٪ مـن سـكان الشمال ، ويتعاطفون مع الدول العربيـة ، وفـى المقـابل فـإن كـلا مـن الإقليـم الغربى والشرقى قد أيد الأعتراف بإسرائيل ، وكانا علـى صداقـة معهـا ، فقـد حصلا منها على مساعدات فنية وأرسـلا طلابهمـا للدراسـة بهـا ، واسـتقدما الخبراء الإسرائيليين فى مجالات التنظيم والإستيطان ، وقد دخل الإقليـم الغربـى فى المشاركة مع مشروعات إسرائيلية لإنشاء شركة تشـييد Nigersol ، ورغـم مواقف الشمال المتشددة من هذه المسألة فإن الحكومـة الفيدراليـة قـد اعـترفت بإسرائيل ، ولم يتمكن الشمال من فرض آرائه .

٢- أزمة التعداد العام (٦٢/١٩٦٣م) :فقبل إجراء التعداد العام لعام ١٩٦٢م كان هناك شعور فى الجنوب بأن عدد سكان إقليمى الشـرق والغرب يفـوق عـدد سكان الشمال بما يعنيه ذلك ، فيمـا لـو أثبتـه التعـداد ، مـن سيطرة الجنـوب وأحزابه على غالبية مقاعد بمجلس النواب فى السـلطة التشـريعية الفيدراليـة فـى أية انتخابات قادمة ، ومن ثم تشكيل الحكومة . لكـن نتيجـة التعـداد جـاءت مخيبة لآمال الجنوبيين إذ ظهر أن عدد سكان الشمال أكـبر مـن نصـف سـكان الدولة ، وعلى حـين قبـل الإقليـم الشـمالى بالنتيجـة فـإن الإقليـم الشـرقى قـد رفضها ونتيجـة للإضطرابـات العامـة التـى سـادت البـلاد اضطـرت الحكومـة الفيدرالية إلى إجراء تعداد جديد عام ١٩٦٣م ومرة ثانية ثبت أن نسبة سـكان الشمال تصل إلى ٥٣,٥٪ من سكان البـلاد ،واعـترض الإقليـم الشـرقى علـى هذه النتيجة واتهم الإقليم الشمالى بتضخيم عدد سكانه فى حـين قبـل الإقليـم الشمالى بالنتيجـة ، واتهـم الإقليـم الشـرقى بتضليـل القـائمين علـى التعـداد ، وقررت الحكومة الفيدرالية قبول نتـائج التعـداد الأخـير رغـم اعـتراض الإقليـم الشرقى ،وقد فسر هذا التصرف باعتباره مؤشرا لخضـوع الحكومـة الفيدراليـة لضغـوط الإقليم الشـمالى ، غـير أن الواقـع يشـير إلى أن أيـة حكومـة كـانت ستسلك هذا المسلك تفاديا للمشكلات التى يمكن أن تواجهها البلاد من جراء

القيام بتعداد ثالث على مدى ثلاث سنوات متتالية هذا مع احتمال أن يثبت التعداد الثالث نفس النتائج وهو الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى تفاقم المشكلة.

ثالثا : توزيع الموارد الفيدرالية(١) : تشكل المعونات المقدمة من الحكومة الفيدرالية إلى الأقاليم مصدرا هاما من مصادر التمويل لديها وتغطية مصروفاتها ، ومن هنا كان التنافس بين الأقاليم بغية تحقيق قدر من عدالة التوزيع فيما بينها على نحو ما تتصوره ، على أن هذه الموارد الفيدرالية لا تقسم بين الأقاليم على حسب عدد سكان كل منها وإنما استنادا إلى معايير تمثلت فى البداية فى الحاجة ، والمصلحة الوطنية ثم أصبحت تستند إلى نسبة مساهمة كل إقليم فى الدخل الفيدرالى ، وبموجب المعيار الأخير كانت نسب توزيع الموارد الفيدرالية المخصصة للأقاليم عام ١٩٦٣م على النحو التالى : ٤٢٪ للإقليم الشمالى ، ٣٠٪ للإقليم الشرقى ، ٢٠٪ للإقليم الغربى ، ٨٪ لإقليم وسط الغرب . ورغم أن الإقليم الشمالى لم يعامل معاملة تفضيلية ، إلا أن الأقاليم الأخرى ، وبخاصة الإقليم الشرقى ، راح يتهم الإقليم الشمالى بأنه قد حصل على معاملة تفضيلية فى استثمارات الحكومة الفيدرالية فى ظل خطة التنمية ١٩٦٨/٦٢م سواء فيما يتعلق بإنشاء سد كاينجى فى الشمال ،وسواء فيما يتعلق بالاستثمارات فى مجال إنشاء الطرق وفى مجال التعليم ، والرغبة فى تحقيق تنمية متوازنة داخل نيجيريا ،وعبور الفجوة بين الشمال والجنوب لتحقيق وحدة نيجيريا ، إلا أنها أدت إلى وقوع اضطرابات وصلت ذروتها فى انتقاضه الفلاحين فى غربى نيجيريا عام ١٩٦٨ .

وهكذا كانت الإقليمية هى الطابع المسيطر على الحياة السياسية طوال السنوات الأربع التى تلت استقلال نيجيريا ، فكل إقليم تسيطر عليه جماعة إثنية بعينها ، ولكل إقليم حكومته ، وجامعته ، وعقيدته ، ومصالحه السياسية والاقتصادية والثقافية ، واقتصاديات منفصلة تتمحور حول مجلس التسويق ، والشركات العامة ، وروابط التنمية والأقراض ، وقد أعطيت المسائل الإقليمية دائما أولوية على حساب المسائل الوطنية ، وسيطر السياسيون ذوو الاتجاهات الإثنية والإقليمية على النظام السياسى ، وانتشر الفساد والرشوة والمحسوبية ورغم أن السياسيين والطبقة الوسطى قد حققوا رفاهية لأنفسهم إلا أن الفلاحين والإجراء فى المقابل ،والذين يشكلون ٧٠٪ من القوى العاملة النيجيرية ، قد أصبحوا فى وضع أسوا مما كانوا عليه قبل الاستقلال(٢) .

(١) **Ibid.** , pp. 169-170 . & p. 174 .
(٢) Barbara Callaway , **op.cit** , pp. 112-114 .

ومنذ عام ١٩٦٤م اتجه الشركاء الطبيعيون إلى تشكيل تحالفات سياسية فيما بينهم ذلك أن القوى التقدمية فى الشرق والغرب من جانب ، والقوى المحافظة فى الشمال والغرب من جانب آخر قد شكلتا تحالفين متضادين على أسس سياسية ، فقد شكلت القوى الأولى التحالف التقدمى العريض المتحد (تشكل من المجلس الوطنى لمواطنى نيجيريا ، وجماعة العمل بالأساس) ، فى حين شكلت القوى الثانية التحالف الوطنى النيجيرى (من مؤتمر شعب الشمال ، والحزب الديمقراطى الوطنى بزعامة اكنتولا) ، وعلى حين فشل التحالف الأول فى تقديم مرشحين له فى الشمال أثناء الانتخابات الوطنية فى ديسمبر ١٩٦٤م ،وانتهى الأمر بعدم عقد انتخابات فى الشرق نتيجة لمقاطعته لها ، فإن التحالف الثانى قد أمكنه الفوز بمقاعد الشمال والغرب دون منازع ، وقد رفض الرئيس ازيكيوى فى البداية تعيين رئيس للوزراء نظرا لعدم شرعية الانتخابات ، وبدت البلاد على حافة الإنهيار ، وعلى أية حال فقد تم لتوصل إلى حل وسط حينما قام رئيس الوزراء أبو بكر تافيوا باليوا بتشكيل حكومة وطنية عريضة تضم فى صفوفها ثمانين وزيرا . على أنه رغم ذلك فإن العلاقات بين التحالفين بدأ يطغى عليها الطابع الإثنى كلما انفجرت أزمة ما ، وراح أبناء الإقليم الشرقى يحسون بالخطر من جراء تحالف الشمال والغرب المسيطر على الحكومة المركزية ، من ثم راحوا يجمعون صفوفهم على أساس إقليمى إثنى ضيق ، ونتيجة لسعى السياسين النيجيرين خلال هذه الفترة إلى الانحياز إلى المناطق التى يحصلون فيها على الدعم السياسى فى توزيع الموارد الوطنية النادرة دونما أى اعتبار للمصالح الوطنية ، كان من الطبيعى أن ينهار النظام بعد أن تآكلت مؤسساته الدستورية[1] .

---

(١) Idem .

المبحث الثانى
المرحلة الثانية الحكم العسكرى الأول
(١٥ يناير ١٩٦٦- أول أكتوبر ١٩٧٩م) .

شهدت هذه المرحلة ثلاثة انقلابات عسكرية كل منها كان له اسهامته بالسلب والإيجاب فى مجال الاندماج الوطنى فى نيجيريا ، وسنعالج كل انقلاب منها فى فترة زمنية منفصلة .

أولا : الانقلاب العسكرى الأول (١٥ يناير ١٩٦٦-٢٩يوليو ١٩٦٦)

فى ١٥ يناير ١٩٦٦ سقطت حكومة باليوا بإنقلاب عسكرى دموى نفذه نفر من ضباط الأيبو ، وأودى بحياة كل من باليوا ، وفستوس أوكوتى - ايبوه وزير الخزانة الفيدرالى وأحمدو بللو رئيس وزراء الشمال وأكنتولا رئيس وزراء الغرب ، وغيرهم من ضباط الجيش الشماليين ، وقد اجتمع عدد من أعضاء الحكومة الوطنية فى اجتماع غير عادى فى لاجوس وقرروا تسليم السلطة فى البلاد إلى قائد الجيش الميجور جنرال ايرونسى وهو من كبار ضباط الأيبو - لكنه لم يكن متورطا فى الانقلاب . وأيا ما قيل فى تفسير أهداف الانقلاب ، وأنه حدث نتيجة للأزمات السابقة التى شهدها النظام ، وأنه كان يستهدف إقامة نظام اشتراكى فى البلاد ، فالذى لا شك فيه أن هذا الانقلاب استهدف بالأساس حماية الأقاليم الجنوبية ، وبخاصة جماعة الأيبو ، عن طريق القضاء على سيطرة أمراء ومدراء الشمال على الحكومة المركزية وسرعان ما أدرك الشمال ذلك ، وبات على قناعة من أن ايرونسى يستخدم السلطة السياسية والثروة الاقتصادية لصالح جماعة الأيبو وغيرها من الجماعات الجنوبية ، وقد أكدت الممارسات ذلك ، ففى ٢٣ مايو ١٩٦٦ أصدر أيرونسى مرسوما بتحويل نيجيريا إلى "دولة موحدة" ، وتوحيد جهاز الخدمة المدنية ،.وحظر الأحزاب السياسة وغيرها من التنظيمات ذات الطابع السياسى ، وأعلن عن احتمالات استمرار النظام لمدة ثلاث سنوات قادمة . وقد صدر هذا المرسوم فى وقت تزايدت فيه مخاوف الشمال من احتمالات سيطرة الأيبو ؛خاصة وأن ايرونسى راح يستعين بنصائح أبناء الأيبو فحسب، ثم أنه لم يقم بمحاكمة قادة الانقلاب . وهكذا جاء قرار توحيد جهاز الخدمة المدنية - ومن قبله القرار الذى أصدره الحاكم العسكرى للشمال والذى ألغى فيه سياسة تفضيل تشغيل الشماليين فى القطاعين الخاص والحكومى - ليضيف مزيدا من المخاوف لدى الشماليين من احتمالات فقدانهم لأعمالهم لصالح الجنوبيين ، ونتيجة

لذلك انتشرت الاضطرابات وأعمال القتل فى الشمال ضد أبناء الإقليم الشرقى وخاصة أبناء الأيبو ، حيث قتل ما يزيد على ثلاثة ألاف شخص فى حين تمكن البعض الآخر منهم من الفرار إلى الإقليم الشرقى وقد تمكن الضباط الشماليون من اختطاف ايرونسى وقتله فى ٢٩ يوليو ١٩٦٦ هو وغيره من ضباط الأيبو ، وهددوا بانفصال الإقليم الشمالى ما لم يتم تسليم السلطة فى البلاد للفتنانت كولونيل يعقوب جوون وهو من أبناء الشمال الأدنى (أو الحزام الأوسط) وهو ما حدث(١) .

ثانيا : الانقلاب العسكرى الثانى (٢٨ يوليو ١٩٦٦م – يوليو ١٩٧٥م)

تولى يعقوب جوون رئاسة البلاد ، فى وقت سادت فيه الشكوك حول مصير الدولة النيجيرية واستمرارها وكان أول قرار يتخذه هو عودة البلاد إلى الشكل الفيدرالى "الذى كان قائما قبل صدور مرسوم مايو ١٩٦٦م وقد أوجد جوون لنفسه قاعدة تسانده من الجنود ، ورجال الخدمة المدنية ، والمتعلمين من الشمال الأدنى أكثر من سياسى الشمال الأعلى ، لكن سرعان ما انفجر الصراع بين حكومة الإقليم الشرقى وبين الحكومة الفيدرالية وهو الصراع الذى انتهى إلى الحرب الأهلية . فلقد اعترفت حكومة الإقليم الشرقى بحكم جوون باعتباره حكما انتقاليا ، نظرا لأن جوون لم يكن أعلى الضباط رتبة فى الجيش النيجيرى ، وبأنه سيظل محتفظا بالسلطة حتى يتمكن الجيش من تقرير مستقبل البلاد ، وبالإضافة إلى ما تقدم فإن استمرار أعمال العنف ضد أبناء الإقليم الشرقى فى الشمال ، واضطرار العديد منهم إلى العودة إلى ديارهم فى عام ١٩٦٦م قد أدى إلى تحطيم الفرص الاقتصادية التى كانت تدعم استمرار الشرق فى الاتحاد وإلى تدعيم قوى الانفصال ، ثم أن فشل الانقلاب فى الشرق ورحيل الجنود من غير أبناء الشرق عن الإقليم الشرقى فى أغسطس ١٩٦٦م كان يعنى أن الحاكم العسكرى للإقليم الشرقى ليفتنانت كولونيل أوجوكو قد أصبحت لدية سيطرة فعالة على قواته فى الإقليم ، وهو ما دفعه إلى التلويح بالانفصال(٢) .

وهكذا فإنه طوال عام ١٩٦٦م تحولت السلطة من المدنيين إلى العسكريين ، ومن الجماعات الإثنية الكبرى – وبخاصة الهاوسا / الفولانى والأيبو – إلى

---

(١) E. Wayne Nafziger , **op. cit** . pp. 13-16 .
Barbara Callaway , **op. cit.** , pp. 117-119 .

(٢) E. Wayne Nafziger , **op. cit.** , pp. 16-17 .

الجماعات الصغرى فى الشمال الأدنى ، ووسط الغرب ، ومناطق غير الأيبو فى الشرق ، وقد جاء القرار بانشاء ١٢ ولاية فى ١٧ مايو ١٩٦٧م على انقاض الأقاليم الأربعة السابقة ليؤكد هذا التحول . ذلك أن إنشاء ست ولايات فى الإقليم الشمالى القديم قد أدى إلى تقويض الارستقراطية التقليدية فى الشمال الأعلى والتى كانت تستند فى سلطتها السياسية إلى وجود غالبية سكانية فى الشمال ، ثم أن إنشاء ثلاث ولايات فى الشرق قد أسفر عن عزل الأيبو داخل ظهيرهم الأرضى فى ولاية وسط الشرق وإبعادهم عن السواحل ، ومناطق البترول، و لم يكن فقدان ميناء بورت هاركورت – مدينة الأيبو ، وميناء الشرق والمركز الصناعى – أمرا مقبولا بحال من جانب قيادات الأيبو(١) .

وإزاء هذه التطورات أعلن أوجوكو "انفصال" إقليم الشرق عن الاتحاد فى ٣٠ مايو ١٩٦٧م تحت اسم جمهورية بيافرا وقامت القوات الفيدرالية فى ٥ يوليو ١٩٦٧م بالهجوم على الشرق بادئة ثلاث سنوات من الحرب الأهلية التى انتهت لصالح الاتحاد الفيدرالى وعودة الشرق مرة أخرى إلى حظيرة الاتحاد ،ولقد ساند أبناء إقليم الغرب جهود الحكومة الفيدرالية فى إنهاء انفصال الشرق ، ذلك لأن أبناء الغرب قد تدعمت مصالحهم الوظيفية والاقتصادية برحيل أبناء الإقليم الشرقى إلى إقليمهم ، فشغلوا معظم المناصب فى جهاز الخدمة المدنية الفيدرالية والتى خلت برحيلهم ، ثم أن تعيين أوولوو (والذى أطلق سراحه عام ١٩٦٦م) نائبا لرئيس المجلس التنفيذى الفيدرالى ووزيراً للمالية ، فضلا عن أن هجوم الشرق على إحدى مدن الغرب قد شكل عاملا هاما فى قرار الغرب بالاستمرار فى الاتحاد وتدعيمه .وبينما كانت دفة الحرب تسير فى المراحل الأولى لصالح بيافرا اقترح أوجوكو إقامة "اتحاد كونفدرالى" Loose association محل الاتحاد الفيدرالى ، لكن الحكومة الفيدرالية رفضت هذا الاقتراح كلية حتى انتهت الحرب لصالحها فى ١٥ يناير ١٩٧٠م(٢) ، وعلى أية حال فإنه إذا كان الإنفصال قد شكل أخطر تهديد لوجود الدولة النيجيرية ، فإن القضاء عليه من جانب الحكومة الفيدرالية قد عزز من وضعها فى مواجهة الأقاليم ، وقلل من احتمالات قيام أى إقليم آخر أو ولاية بالتفكير فى الانفصال ، غير أن تحقيق الاندماج الوطنى يتطلب أكثر من استخدام القوة ، ولذلك فقد سعى نظام حكم جوون إلى تحقيق الاندماج الوطنى من خلال العديد من السياسات والممارسات يمكن إجمالها فى ثلاثة محاور :

---

(١) Ibid ., pp. 17-18 .

(٢) Verkijika G. Fanso. , op. cit. , pp. 36-48 .

١- العلاقة بين الولايات بعضها البعض : ليس من السهولة بمكان فحص مسألة التدخل في شئون الولايات الأخرى من جانب ولايات الشمال الست ، أو من جانب الحكومة الفيدرالية ، وذلك لأن النظام العسكرى فى كل ولاية كان خاضعا كلية لسيطرة المجلس العسكرى الأعلى ، ثم أن كل حكام الولايات كانوا أعضاء فيه ، وإذا كان المجلس العسكرى قد قام بتغيير الحاكم العسكرى لولاية الغرب ، إلا أن هذا التغيير هو تغيير قانونى يدخل ضمن اختصاصات المجلس ، ولا يمكن اعتباره تدخلا فى الشئون الداخلية لولاية الغرب[1] .

٢- العلاقة بين الولايات وبين الحكومة المركزية : اتجه الحكم العسكرى إلى تعزيز المركزية في عملية توزيع السلطة والثروة فى البلاد ، إذ رغم أن الولايات ترك لها نفس الاختصاصات السابقة ، إلا أن حكوماتها كانت تشكل جزءاً من هرم السلطة العسكرى ، وقد أخذت الحكومة العسكرية الفيدرالية على عاتقها مهمة التشريع فى البلاد ، ولم تحصر اختصاصاتها فى ذلك الإطار الذى حدده الدستور المدنى السابق ، فحتى يوليو ١٩٧٥م كان الحكام العسكريون للولايات أعضاء فى المجلس العسكرى الأعلى ، وكانوا تبعا لذلك أعضاء فى المجلس الوطنى للولايات التابع للمجلس الأعلى ، وراحت الحكومة العسكرية تشرع فى مجالات جديدة وهامة مثل التعليم وقانون العقوبات ، والبوليس ، وقوانين العمل ، وتسعير أسعار الصادرات ، والتخطيط الاقتصادى . وقد عززت الحرب الأهلية من سلطات الحكومة الفيدرالية لمهام جديدة ، وقد صدرت العديد من المراسيم فى عام ١٩٦٨،٦٧م التى قوت من سلطة الحكومة الفيدرالية ، فى مجالات مساءلة كبار المسئولين ، وإصدار الصحف وتسويق الصادرات ، ثم صدر مرسوم يعدل من قانون البنك المركزى النيجيرى حظر على مجالس التسويق فى الولايات الاقتراض من البنوك التجارية الخاصة ، واشترط عليها التشاور مع البنك المركزى قبل تحديد الأسعار وقد كان هذا الإجراء ضروريا لمواجهة الانخفاض فى الأرصدة المطلوبة لمواجهة المجهود الحربى ، وقامت الحكومة الفيدرالية بالمساهمة بنسبة ٧٠,٥٪ فى الانفاق العام عام ١٩٧٢م على نحو قلل من نسبة مساهمة الولايات إلى ٢٦,١٪ ورغم أن الولايات الجديدة قد حصلت على نفس اختصاصات الأقاليم القديمة إلا أن الحكومة الفيدرالية قامت بنقل بعض الاختصاصات إليها باعتبار أنها غير

---

(١) Omolade Adejuyigbe , op. cit. , p. 172 .



الولايات النيجيرية من عام ١٩٦٧

ملائمة للولايات مثل : مكافحة الأمراض ، والإسكان ، وشركات التنمية . وسعت الحكومة الفيدرالية إلى التنسيق بين سياسات الولايات خاصة عندما يوجد مشروع يخترق حدود الولايات ، ثم أن مهمة إعادة التعمير بعد الحرب ، ومقتضيات التنمية الوطنية قد فرضت مزيدا من تدخل الحكومة الفيدرالية فى مجالات لم تكن داخلة فى اختصاصاتها هذا فضلا عن أن قيام الحكومة بإعادة تنظيم هيكل الولايات قد أدى إلى أضعاف النوازع الاقتصادية ، وإلى تقوية الشعور بالاعتماد المتبادل بين مختلف أنحاء البلاد . وهكذا ورغم أن شكل الدولة ظل فيدراليا إلا أن الحكومة المركزية قد أصبح لها هيمنة كاملة على شئون الولايات(١) وفى مقابل ذلك فإن بعض الولايات استطاعت أن تمارس نفوذا على الحكومة الفيدرالية .ففى عام ١٩٦٨م قامت الحكومة الفيدرالية بتخصيص منح دراسية لتأهيل المدرسين ، تقدم لكل الطلاب المؤهلين لذلك ، غير أنه بعد عامين من التطبيق تم تعديل المشروع وأصبح المنح تقدم لا على أساس الكفاءة ، وإنما على أساس الولاية موطن الشخص ، وقد فضلت هذه السياسة المعدلة الشمال على الجنوب وتردد أن ذلك كان مرجعه ضغوط ولايات الشمال التى اشتكت من أن ولايات الجنوب قد استفادت أكثر من نظام الإنجاز ، كذلك فقد اشتكت ولايات الشمال من أن طلابها غير ممثلين التمثيل الكافى فى الكلية الملكية بلاجوس طالما أن هذه الكلية ما زالت مستمرة فى قبول الطلاب على أساس الكفاءة ، ونتيجة لذلك قامت وزارة التعليم الفيدرالية بالاعتراف بنظام الحصص لكل ولاية ، وفى مارس ١٩٧٢م اتهم حاكم ولاية الهضبة بينوى جامعتى غيبادان ولاجوس فى الجنوب بعدم الاعتراف بوجود طلبة شماليين يمكن أن يلتحقوا بها ، وطالب بقيام الحكومة الفيدرالية بتدعيم جامعات الشمال ، ونتيجة لذلك قامت الحكومة الفيدرالية بتحمل أكبر نصيب فى تمويل جامعة أحمدو بللو التى أنشأتها حكومة الإقليم الشمالى القديم ، فى نفس الوقت الذى لم تقدم فيه مساعدات مثيلة للجامعات التى أنشأتها الولايات الأخرى مثل جامعة إيف ، والمعهد التكنولوجى لولاية وسط الغرب(٢) .

---

(١) Brian Smith , "Federal-State Relations in Nigeria" , in **African Affairs** , vol. 80 , No. 320 , July 1981 , pp. 363-365 .

(٢) Omolade Adejuyigbe , **op. cit.** , p. 173 .

٣- توزيع الموارد الفيدرالية : فى عام ١٩٧١/٧٠م ارتفع نصيب ولايات الشمال الست من الموارد الفيدرالية ليصل إلى ٥٢٪ بعد أن كان ٤٢٪ عام ١٩٦٩/٦٨م فى حين انخفض نصيب ولايات الجنوب الست إلى ٤٨٪ عام ١٩٧١/٧٠م بعد أن كان ٥٨٪ عام ١٩٦٩/٦٨م ، أكثر من ذلك فإن نصيب الجنوب قد تضاءل أكثر لأنه أصبح يضم ولاية لاجوس ،والتى كانت الحكومة الفيدرالية تقدم لها ميزانية خاصة فى السابق عندما كانت منطقة فيدرالية غير منضمة إلى أى من الأقاليم الأربعة ، وفضلا عما تقدم فإن برنامج التنمية لأعوام ١٩٧٤/٧٠م قد أعطى لولايات الشمال أفضلية على ولايات الجنوب ، سواء فى تحسين الطرق وسواء فى إنشاء مجمع الحديد والصلب الذى تقرر أن يكون فى ولاية كاوارا إحدى ولايات الشمال ويمكن القول أن مرجع ذلك لا يعود إلى نفوذ الشمال على الحكومة الفيدرالية بقدر ما يعود إلى اعتبارات الجدوى الاقتصادية من جانب ، وإلى تخلف الشمال من جانب آخر(١) .

ثالثا : الانقلاب العسكرى الثالث (يوليو ١٩٧٥م- أول أكتوبر ١٩٧٩م)

بعد تسع سنوات من حكم جوون ، أطيح به بانقلاب عسكرى تزعمه البريجادير مرتضى الله محمد فى ٢٩ يوليو ١٩٧٥م الذى اتهم جوون بسوء الإدرارة حيث انتشرت الرشوة وساد الكسب غير المشروع فى الحياة العامة ، فعلى الرغم من ارتفاع العوائد الفيدرالية من نحو ١٧٠ مليون جنية استرلينى عام ١٩٦٧/٦٦م إلى ٥٥١٤,٧ مليون عام ١٩٧٥/١٩٧٤م نتيجة لارتفاع أسعار البترول إلا أن هذا الارتفاع لم يتجه إلى تحسين الأحوال المعيشية للشعب النيجيرى ، وفى المقابل حقق الحكام العسكريون والموظفون المدنيون والمقربون إلى النظام ثروات طائلة بأساليب غير مشروعة .

أضف إلى ما تقدم أن نظام جوون قد تقاعس عن وعوده بتسليم السلطة المدنيين عام ١٩٧٦م وهى الوعود التى قطعها على نفسه عام ١٩٧٠م عقب انتهاء الحرب الأهلية(٢).

ولعلنا نلاحظ هنا أن الانقلاب تم سلميا ودون إراقة دماء ، ثم أنه لم يعبر عن صراع إقليمى أو إثنى بين الجماعات النيجيرية للسيطرة على السلطة السياسية ، هذا

---

(١) Ibid., pp. 173-175 .

(٢) حمدى عبد الرحمن حسن ، م. س. ذ. ، ص ص ٢٣٥-٢٣٧ .

فضلا عن أن الاتهامات التى وجهت لنظام جوون كانت تعكس مطالب وطنية ، وليست إقليمية أو إثنية ، عجز نظام جوون عن الاستجابة لها .

واستنادا إلى ذلك حدد مرتضى ا لله ثلاثة أهداف لحكمه سعى إلى تحقيقها ، من جانب تحسين الصورة السيئة والسمعة الملوثة للعسكريين ، ومن جانب ثان القضاء على الفساد الذى عانى منه المجتمع النيجيرى فى ظل حكم جوون ، ومن جانب ثالث التمهيد لتسليم البلاد إلى المدنيين فى عام ١٩٧٩م . وبدأ مرتضى ا لله على الفور فى تنفيذ الهدفين الأولين حيث أجرى عملية تطهير واسعة فى الجهاز الإدارى والجماعات والجيش والبوليس ، كما سعى مرتضى ا لله إلى البدء فى تنفيذ المهمة الثالثة - إعادة الحكم المدنى - إلا أنه لم يتمكن من اتمام برنامجه الإصلاحى حيث أغتيل فى محاولة انقلابية فاشلة بعد ستة شهور فقط من توليه السلطة ، وقد خلفه أوباسانجو فى رئاسة الدولة الذى أعلن التزامه بالاستمرار فى سياسة سلفه(١) .

وفى إطار سعيه لإرساء دعائم قوية لعودة الحكم المدنى أصدر مرتضى ا لله - فى خلال الفترة القصيرة لحكمه - قراراً فى ٧ أغسطس ١٩٧٥م بتشكيل لجنة برئاسة أريكيفى لتقوم بدراسة إنشاء مزيد من الولايات وتقديم توصياتها فى هذا الصدد ، وقد اقترحت اللجنة إنشاء مزيد من الولايات الجديدة وإن اختلف أعضاؤها فى تحديد المعايير التى يجب الأخذ بها فى هذا الصدد التى تراوحت بين "ضرورة أن تكون هناك حركة قوية لإنشائها (الولاية) وبحيث لايمكن ضمان الاستقرار السياسى بدون ذلك " وبين مقولات ترى أن "زيادة الولايات سيؤدى إلى لا مركزية السلطة السياسية والاقتصادية إلى جعل الحكومة قريبة من الشعب ، على نحو يوسع دائرة التنمية ،ويقلل من مخاوف الأقليات ، ويحقق التوازن داخل الاتحاد الفيدرالى "لكن اللجنة لم تصدر أية ارشادات فيما يتعلق بعدد الولايات الجديدة التى يتعين انشاؤها ، وإن أكدت أن عدد وحدات الاتحاد فى مرحلة معينة يجب "أن يعكس توازن القوى السياسية والاجتماعية" وقد حاولت اللجنة وضع معايير مثل : الملاءمة الجغرافية ، ورغبات الشعوب ، والقدرة على أداء المهام ، وذهبت إلى أنه يجب "ألا تكون هناك ولاية فى وضع يسمح لها بالهيمنة أو السيطرة على الحكومة المركزية "وقد اتفقت اللجنة على أن هناك ثلاث حاجات

---

(١) Claude S. Phillips , "Nigeria's New Political Institutions , 1975-9 , "in The Journal of Modern African Staudies , Vol. 18 , No. 1 , 1980 , p. 1 .

أساسية : الحفاظ على الهيكل الفيدرالى ، وتعزيز الإسلام والانسجام ، وتقليل مشكلات الأقليات[1] .

وقد أعلن رئيس اللجنة أنه لو تمت الموافقة على كافة المطالب المتعلقة بانشاء الولايات فإن نيجيريا ستقسم إلى ٢٠٠ ولاية ، وعلى أية حال فإن اللجنة أصدرت تقريرها فى ديسمبر ١٩٧٥م والذى انتهت فيه إلى انشاء سبع ولايات جديدة ليصبح عدد ولايات الاتحاد ١٩ ولاية ، وقد وافقت الحكومة العسكرية الفيدرالية على ذلك ، كما وافقت على التوصية بعدم اطلاق اسم جغرافى على الولايات وذلك بغية التخلص من الارتباط القديم الذى قسم البلاد إلى شمال وجنوب . و لم تكد تمر ثلاثة شهور حتى صدر المرسوم رقم ١٢ فى إبريل ١٩٧٦م الذى قسم البلاد إلى ١٩ ولاية . عشر منها فى الشمال وأربع فى الشرق ،وخمس فى الغرب[2] .

ومنذ ذلك التاريخ أخذ شكل العلاقة بين الولايات بعضها البعض ، وبينها وبين الحكومة المركزية يأخذ أبعاد جديدة على النحو التالى :

١- العلاقة بين الولايات بعضها البعض : لم تظهر خلال هذه المرحلة أية ضغوط من جانب بعض الولايات على البعض الأخر ، ولعل ذلك يعود من جانب إلى النشأة الجديدة للعديد من الولايات ، وسعى كل ولاية إلى تنظيم أوضاعها الداخلية ، ثم إلى القناعة بأن نظام الحكم القائم هو نظام انتقالى يمهد لعودة الحكم المدنى من جانب أخر.

٢- العلاقات بين الولايات وبين الحكومة المركزية : رغم أن شكل الدولة فى هذه المرحلة ظل "فيدراليا" ورغم زيادة عدد الولايات فى الاتحاد إلا أن الحكومة المركزية قد عمدت إلى المزيد من المركزية لإحكام قبضتها على الولايات ، على نحو أفقد الأخيرة قدرتها على التأثير فى سياسات الحكومة المركزية وتمثل ذلك فيما يلى :

أ- عملت الحكومة المركزية على ابعاد الولايات عن عملية صنع القرار على المستوى المركزى ، وإخضاع حكامها لسلطة المجلس العسكرى الأعلى ،

---

(١) Ibid. , pp. 13-14 .
(٢) Idem. .

فحكام الولايات الجدد أصبحوا مسئولين أمام رئيس أركان الجيش وأمام القيادة العليا ، كما تم إبعادهم عن عضوية المجلس العسكرى الأعلى(١) .

ب- وقامت الحكومة المركزية بتدشين العديد من المشروعات الوطنية التى تتخطى حدود الولايات ، تأكيدا لسلطتها ، وتحقيقا لأهدافها . فقد أعلنت عن برنامج للتعليم الابتدائى المجانى العام سعيا إلى تقليل الفجوة التعليمية بين ولايات الشمال وبقية البلاد على اعتبار أن هذه الفجوة تمثل مصدرا أساسيا للصراع السياسى ، وإذا كانت الحكومة المركزية قد قامت بالدور التشريعى فى هذا المجال ، إلا أنها تركت للولايات القيام بالدور التنفيذى تحت اشرافها، وقامت الحكومة بتخصيص مبلغ ٥٤٨,٢ مليون نيرة فى ميزانية عام ١٩٧٨م للتعليم الابتدائى ، كما خصصت فى نفس العام مبلغ ٩٩ مليون نيرة تقدم كمنحه لإنشاء المدارس الابتدائية وتدريب المعلمين ودشنت الحكومة المركزية مشروع الخدمة الصحية الوطنية الأساسية حيث خصصت له مبلغ ١١٠ مليون نيره عام ١٩٧٨/٧٧م ، وأعلنت كذلك عن مشروع إطعام الأمة حيث قامت بتقديم التسهيلات الائتمانية والقروض والبذور المحسنة للمزارعين ، وبدأت فى وضع تنظيم جديد للتسويق يستهدف تقليل اعتماد البلاد على استيراد الغذاء ، كما خصصت مبلغ ١,٤٠٠ مليون نيره للقطاع الزراعى فى خطة ١٩٨٠/٧٥م خدمة لنفس الغرض ، وهنا يلاحظ أن خطة التنمية الوطنية الثالثة ١٩٨٠/٧٥م قد أدت إلى نمو المسئوليات الفيدرالية إذ لم يترك للولايات إلا ٢١,٧٪ من برامج الإنفاق الرأسمالى .

ج- وقد خططت الحكومة المركزية خطوة أبعد مدى حين قامت بإعادة تنظيم مجالس تسويق الحاصلات - والتى كانت تشكل مصدرا للفساد الاقتصادى والسياسى فى الولايات - وجعلتها مجالس فيدرالية تخضع لإشرافها(٢) .

---

(١) Gavin Williams & Terisa Turner, "Nigeria", in John Dunn (ed.), **West African States : Failure and Promise, Astudy : in Comparative Politics**, (Cambridge : Cambridge University Press, 1978), p. 167.

(٢) **Ibid.**, pp. 170-171.

وانظر أيضا :

Brain Smith, **op. cit.**, pp. 365-366 & pp. 371-371.



الولايات النيجيرية منذ عام ١٩٧٦

٣- توزيع الموارد الفيدرالية : منذ عام ١٩٧٦م فإن تبعية الولايات المالية للحكومة الفيدرالية لم تتغير كثيرا ، ورغم وجود اتجاه نادى بتقليل المخصصات الفيدرالية للولايات إلا أن هذا الاتجاه لم يؤخذ به وظلت الولايات تعتمد فى تمويلها على المخصصات الفيدرالية ، وإذا كانت الحكومة الفيدرالية قد لجأت إلى تخفيض حجم المخصصات للولايات من الناحية المطلقة إلا أنها عوضته بنظام المنح الذى لجأت إليه دفعا للولايات على التنافس لتحسين أوضاعها الاقتصادية ، ففى عام ١٩٧٥م كانت الولايات تحصل على ٧٢٪ من ميزانيتها من المخصصات الفيدرالية ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٤,٩٪ عام ١٩٧٩/٧٨م[١] . وفى نفس الوقت فقد بلغت نسبة المنح الفيدرالية المقدمة للولايات إلى إجمالى ميزانيتها (المخصصات الفيدرالية + الموارد المحلية) نحو ٣٠٪ فى عامى ١٩٧٧/٧٦م ، ١٩٧٨/٧٧م ، على أنه يلاحظ أن نصيب ولايات الشمال العشر من المنح الفيدرالية كان أكبر من نصيب كل ولايات الشرق ، والغرب . ففى عام ١٩٧٧/٧٦م حصلت ولايات الشمال على ٤٨٪ من إجمالى المنحة الفيدرالية ، فى حين حصلت ولايات الشرق على ٢٥٪ ،ولايات الغرب على ٢٧٪ ،وكانت النسبة فى عام ١٩٧٨/٧٧م على التوالى : ٤٦٪ ، ٢٥٪ ، ٢٩٪ ولا شك أن ذلك يرجع إلى اتجاه الحكومة الفيدرالية إلى مساعدة الولايات الضعيفة والمختلفة اقتصاديا[٢] .

لم تكن عملية انشاء مزيد من الولايات فى نيجيريا سوى جزء من عملية دستورية واسعة استهدفت التمهيد للانتقال بالبلاد من حكم العسكريين إلى نظام للحكم يتولاه المدنيون ، وفى إطار من هذه العملية ، فقد تم تشكيل لجنة إعداد الدستور فى أكتوبر ١٩٧٥م ، وأعلن مرتضى ا لله فى خطاب له أمام اللجنة فى ١٨ أكتوبر فى نفس العام أن المجلس العسكرى الأعلى قد اتفق على عدد من المبادىء التى يتعين أخذها فى الأعتبار عند وضع الدستورمنها "الالتزام بالشكل الفيدرالى ، والحرية الديمقراطية وإقامة نظام حكم قانونى يحمى حقوق الإنسان الأساسية ، كما أن الدستور الجديد يجب أن يقضى على المنافسة السياسية ، ويطور اجماعا سياسيا ، ويحول دون مركزية السلطة فى يد أفراد قلائل ، ويمكن من إجراء انتخابات حرة نزيهة ، ويقضى على الطابع السياسى للتعداد السكانى . وأكد مرتضى ا لله أن المجلس العسكرى قد توصل إلى عدة قناعات فيما يتعلق بكيفية وضع المبادئ السابقة موضع التنفيذ وهى :

---

(١) **Ibid.**, p. 372 .

(٢) Colin Legum (ed.) , **Africa Contemporary Record 1977/78** , (N.Y.: Africa Publishing Company , 1979) p. B 738 .

(أ) تشكيل عدد محدود من الأحزاب السياسية الوطنية الحقيقية : هذا رغم أن لجنة إعداد الدستور يمكن أن تكتشف وسائل يمكن من خلالها تشكيل الحكومة دون تورط فى مسألة الأحزاب السياسية ، وبالتالى فلها الحرية الكاملة فى التوصية بالأخذ بها .

(ب) يجب أن يكون نظام الحكم رئاسيا تنفيذيا بحيث يكون لرئيس الدولة والحكومة سلطة اختيار حكومته بطريقة تعكس الطابع الفيدرالى للبلاد .

(جـ) استقلال القضاء .

(د) ضرورة وجود مؤسسات لمحاربة الفساد ، ومكتب لتلقى شكاوى العامة .

(هـ) ضرورة وضع ضوابط على عدد الولايات التى يتم إنشاؤها .

(و) عدم الحاجة إلى وجود أيديولوجية جامدة ، لأن أحداث الماضى قد أكدت عدم واقعية هذا المسلك[١].

واسترشادا بالمبادئ والتوجيهات السابقة قامت لجنة أعداد الدستور بتشكيل سبع لجان فرعية كل منها تتولى مسألة من المسائل على النحو التالى : الأهداف الوطنية - السلطة التنفيذية والتشريعية - القضاء - الاقتصاد - الجنسية ، والحقوق السياسية والأحزاب والانتخابات - الخدمة المدنية - لجنة الصياغة .

وقد بدأت كافة اللجان فى أداء عملها وثارت بعض المسائل داخل بعض منها وعلى سبيل المثال - رفض اللجنة الأولى (الأهداف الوطنية) لوجهة نظر المجلس العسكرى الأعلى فى عدم ضرورة وجود أيديولوجية جامدة ، إذ أصرت اللجنة على ضرورة اعتناق أيديولوجية اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج والتوزيع ، لكن لجنة إعداد الدستور قد رفضت وجهة النظر هذه تحت دعوى أن نيجيريا تعتنق أيديولوجية "الاقتصاد المختلط" وإن طالبت بضرورة سيطرة الدولة على القطاعات الكبرى للاقتصاد أما اللجنة الرابعة - فقد أكدت على ضرورة وجود تعدد حزبى على اعتبار أن اللاحزبية يمكن أن تؤدى إلى الفاشية ، ثم أن نظام الحزب الواحد لا يستقيم والوضع التعددى فى نيجيريا ، ويقف عقبه فى طريق النظام الديمقراطى المفتوح . وراحت اللجنة تضع مواصفات وشروط لضمان "وطنية" الأحزاب من جهة ، والحيلولة دون تعدد حزبى مغالى فيه من جهة أخرى . فكل حزب يجب أن يتوافر فيه شرطان أساسيان هما[٢] :

---

(١) Claude S. Phillips , op. cit. , pp. 3-5 .

(٢) Ibid. , pp. 5-7 .

أ- أن تؤكد أهدافه وبرنامجه على الأهداف الوطنية الأساسية ، وتعكس منظورا وطنيا ثم أن شعاراته يجب أن تكون وطنية .

ب- يجب أن ينحدر أعضاء اللجنة التنفيذية لأى حزب من ثلثى الولايات على الأقل .

ثم وضعت اللجنة شروطا أخرى لضمان وجود عدد محدود من الأحزاب وهى[1]:

١- يجب على مسئولى كل حزب أن يسجلوا أسماءهم وعناوينهم لدى لجنة الانتخابات .

٢- يجب ان يعلن كل حزب عن مصادر تمويله ، وألا يقبل أى حزب مساهمات مالية أجنبية .

٣- أن تكون عضوية الأحزاب مفتوحة أمام كل المواطنين .

٤- حظر قيام أى حزب بتشكيل ميليشيات خاصة به .

٥- يجب أن يعلن كل حزب عن دستوره الذى يجب أن يكون ديمقراطيا ، ثم أن مسئولى كل حزب يجب أن ينتخبوا علانية .

٦- ضرورة أن يكون المقر الرئيسى لكل حزب فى العاصمة الفيدرالية .

٧- عنوان واسم أى حزب يجب أن يكون وطنيا .

٨- وكإجراء انتقالى لمنع الأحزاب القديمة من الظهور فور رفع الحظر السياسى ، فإن أيا من التنظيمات غير الحزبية القائمة لن يسمح لها بالتحول إلى أحزاب .

وقد انتهت لجنة أعداد الدستور من عملها فى أغسطس ١٩٧٦م وأعلن الدستور على الرأى العام للإطلاع عليه ومناقشته ، ثم عرض على الجمعية التأسيسية (تشكلت فى يونيو ١٩٧٧م وبدأت عملها فى أكتوبر ١٩٧٧م) لإقراره . ولم تقم الجمعية بإجراء تعديلات جوهرية على مشروع الدستور اللهم إلا فيما يتعلق بالصياغة وبتغيير مصطلح "وطنية" الأحزاب ، إلى ضرورة أن تعكس الطابع الفيدرالى للبلاد فى أهدافها وبرامجها ، وأقرت الجمعية مشروع الدستور وقدمته إلى الحكومة العسكرية فى يونيو ١٩٧٨م التى أعلنت بالتالى عن تبنيها له فى سبتمبر ١٩٧٨م على أن يبدأ العمل به اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٧٩م ، كما أعلنت رفع الحظر على النشاط السياسى فى البلاد تمهيدا لإجراء الانتخابات وقيام الحكم المدنى[2] .

---

(١) Idem .

(٢) Ibid. , pp. 9-10 .

واستنادا إلى ما تقدم فإنه يمكن ابداء بعض الملاحظات وهى :

١- تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم الا إقرار دستور واحد للبلاد هو الدستور الفيدرالى إذ لم يتم إقرار دساتير للولايات خلافا لما كان عليه الحال فى مرحلة الحكم المدنى الأولى ، وإذا كان الدستور الفيدرالى قد حدد اختصاصات الحكومة الفيدرالية على سبيل الحصر وترك ما عداها لحكومات الولايات إلا أنه من جهة قد وضع قائمة بالاختصاصات المشتركة لمستويى الحكم ، ثم أنه من جهة أخرى قد منح اختصاصات عديدة للحكومة الفيدرالية تمكنها من إحكام سيطرتها على حكومات الولايات ومنها شئون الدفاع ، والخارجية ، والبوليس والسجون ، والجمارك والرسوم ، ورسوم الصادرات ، والتعداد والبنوك ، والاقتراض ، وشئون العمل ، والمناجم والتعدين وضرائب الدخل ، والفوائد والأرباح الرأسمالية ، والتجارة بين الولايات ، والسيطرة على الصادرات الزراعية ، وتحديد أسعار السلع والبضائع ، وإدارة السكك الحديدية ووسائل الاتصالات . وهكذا باتت حكومات الولايات فى وضع المنفذ لسياسة الحكومة الفيدرالية[١] .

٢- أكد الدستور على الاستمرار فى الأخذ بالشكل الفيدرالى للدولة ، وإذا كان ذلك يشكل استمرارية فى الأخذ بهذا الشكل ، إلا أنه تجب ملاحظة أنه ولأول مرة يقر النيجيريون هذا الشكل بأنفسهم تعبيرا عن قناعتهم به ، لكن زيادة عدد الولايات، فضلا عن اتساع اختصاصات الحكومة الفيدرالية مؤداه تركيز السلطة الإدارية والسياسة فى الحكومة الفيدرالية بالمخالفة لأغراض الفيدرالية ، وإن كان ذلك يمكن أن يشكل عاملا مساعدا لتحقيق الإندماج الوطنى ، إلا أن من شأنه خلق علاقات صراعية بين العاصمة والولايات .

٣- ويجب أن ننوه إلى أن الدستور قد أخذ بالنظام الرئاسى للحكم وذلك يعد تحولا عن النظام البرلمانى الذى ساد البلاد فى المرحلة المدنية الأولى عقب الاستقلال ، وقد حرص الدستور على وضع شروط ومواصفات للمرشح لرئاسة الدولة ولكيفية تشكيله للحكومة على نحو يضفى الطابع الوطنى عليه وعلى مؤسسات الحكم فرغم أن المرشح للرئاسة يمثل حزبا إلا أنه ينتخب من الشعب مباشرة ولكى يشغل منصب الرئاسة فإنه يتعين عليه أن يحصل على موافقة ٤/١ أصوات الناخبين فى ثلث ولايات الاتحاد كل ولاية على حدة ، وهو فى تشكيله لحكومته يجب عليه أن

---

(١) Sam Egite Oyovbaire , **op. cit.** , pp. 21-22 .

يعين وزيرا على الأقل من كل ولاية من ولايات الاتحاد وذلك لتمثيل الولايات ولإرضائها ، ثم أنه لابد من مصادقة مجلس الشيوخ على مثل هذا التعيين بهدف إرضاء المطالب الحزبية داخل المجلس . وليس من شك فى أن الهدف من وراء ذلك يتمثل فى إعطاء الرئيس سلطة تنفيذية من جهة ، والحيلولة دون سيطرة جماعة أو ولاية على الحكم من جهة أخرى ، ومحاولة تحقيق قدر من الإجماع الوطنى على الرئيس ومؤسسات الحكم الوطنى من جهة ثالثة[1] .

٤- ثارت مشكلتان على جانب من الخطورة أثناء مناقشة مشروع الدستور فى الجمعية التأسيسية .

أ- المشكلة الأولى : وتتعلق بتشكيل محكمة الاستئناف "الشرعية" الفيدرالية فقد طالب الأعضاء الشماليون المسلمون فى الجمعية بضرورة تشكيل هذه المحكمة على المستوى الفيدرالى لتتولى استئناف أحكام المحاكم الشرعية الموجودة فى ولايات الشمال بالفعل ، خاصة وأن عدد المسلمين يفوق عدد أى جماعة دينية فى البلاد ، لكن الأعضاء الجنوبيين غير المسلمين فى الجمعية رفضوا هذا المطلب باعتباره اقحاما لمسائل دينية فى دولة علمانية ، فضلا عن أنه يشكل تهديدا لوحدة البلاد . وقد أدى رفض الجمعية لهذا المطلب ، وإقرارها لإنشاء محكمة استئناف واحدة بنص الدستور ، إلى تذمر الأعضاء الشماليين وإلى إثارة اضطرابات فى البلاد ، إلا أن ذلك لم يسفر عن نتيجة . ومما لاشك فيه أن ظهور هذه المسألة وتفجرها إنما يعبر عن استمرار الصراع بين الشمال والجنوب ، بين المسلمين وبين غيرهم ، ويعطى انطباعا باستمرار مشكلة الإندماج الوطنى فى نيجيريا رغم تواريها مؤقتا فى ظل الحكم العسكرى[2].

ب- المشكلة الثانية : المطالبة بإنشاء ولايات جديدة - فقد طالبت العديد من الجماعات بانشاء ولايات لها بلغت فى مجملها نحو مائتى ولاية ، لكن هذه المطالب قوبلت بالرفض أثناء فترة أعداد الدستور ، ولم تتم الموافقة إلا على إنشاء ١٩ ولاية فى الاتحاد ، ومما لا شك فيه أن هذه المطالب تعبر عن خشية

---

(١) **Ibid.** , pp. 16-18 .

وانظر أيضا :

Stephen Wright , "Towards Civilian Rule in Nigeria" , in **The World Today** , March 1979 , p. 111 .

(٢) **Ibid.** , pp. 112-113 .

جماعات الأقلية من هيمنة جماعات كبرى عليها ، ثم أن رفض مطالبها قد أثار سخطها من جانب ، كما أنه لم يوقف استمرارها فى الإلحاح على ضرورة إنشاء ولايات خاصة بها من جانب أخر ، وهو الأمر الذى يبرز مشكلة الاندماج الوطنى مرة أخرى .

على أية حال فإن لم تكد تمر ثلاثة شهور على رفع الحظر السياسى فى البلاد (سبتمبر ١٩٧٨م) حتى أعلنت اللجنة الفيدرالية للانتخابات (تشكلت منذ ١٨ مايو ١٩٧٧م) فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٨م عن أن هناك خمسة أحزاب قد توافرت فيها المواصفات المطلوبة فى الدستور ، وبالتالى فقد تم قبول تسجيلها لتتنافس فى الانتخابات التى ستجرى لانتخابات الرئيس والسلطة التشريعية (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) فى عام ١٩٧٩م . غير أن ما تجب ملاحظته هنا هو أن معظم الأحزاب التى تم تسجيلها قد جاءت صورة من الأحزاب القديمة و لم يحدث فيها تغيير إلا فى الاسم[1] . فالحزب الوطنى النيجيرى (NPN) نما من بين صفوف مؤتمر شعب الشمال ، وحزب الشعب النيجيرى (NPP) قد ظهر من بين صفوف المجلس الوطنى لمواطنى نيجيريا ، وحزب وحدة نيجيريا (UPN) هو جماعة العمل بعد أن تغير اسمها ، وحزب الخلاص الشعبى (PRP) هو اتحاد العناصر التقدمية الشمالية . أما حزب الشعب النيجيرى العظيم (GNPP) فقد نشأ نتيجة حدوث انشقاق داخل حزب الشعب النيجيرى . وهذه الأحزاب الجديدة ترتكن إلى قاعدة إثنية أو دينية فى تكوينها ، يؤكد ذلك أنها تمكنت فى انتخابات عام ١٩٧٩م من الفوز بمعظم أن لم يكن كل المقاعد فى الدوائر التى ينتمى إليها زعماؤها خاصة وأن هؤلاء ينتمون إلى جماعات عرقية كبرى .

وعلى أية حال ، وعلى الرغم من هذا الارتباط بين الانتماء الإقليمى والإثنى وبين السلوك التصويتى للناخبين فقد استطاع الحزب الوطنى النيجيرى أن يحصل على تأييد له من كافة أنحاء البلاد . فقد استطاع أن يكسب أكبر نسبة من مقاعد مجلس الشيوخ وهى ٣٨٪ (اجمالى المقاعد ٩٥ مقعداً بواقع ٥ مقاعد لكل ولاية) ،وقد كان ترتيبه الثانى فى ولايات اليوروبا والأيبو . كما فاز بأكبر عدد من مقاعد مجلس النواب (١٦٧ مقعدا من بين ٤٤٩ مقعدا هى اجمالى عدد المقاعد بنسبة ٣٧,٤٪) بما فى ذلك بعض دوائر ولايات الشرق ، وفضلا عما تقدم فقد استطاع الشيخ "شاجارى" مرشح الحزب الوطنى الفوز بمنصب الرئاسة حين حصل على ٣٣,٤٪ من اجمالى أصوات الناخبين بما فى ذلك نسبة الـ ٢٥٪ من أصوات الناخبين فى ١٢ ولاية ، وأكثر من

---

(١) Ibid. , p. 115 .

٥٠٪ فى سبع ولايات ، وحتى فى الولايات التى لم يفز بها مرشح الحزب الوطنى فإن "شاجارى" كان أكثر الخاسرين شعبية، فقد جاء ترتيبه الثانى فى تسع ولايات . ورغم ذلك فإن الحزب الوطنى لم يتمكن من السيطرة على كل حكومات الولايات ، فبرغم فوزه بمقاعد فى ١٧ جمعية من الجمعيات التشريعية للولايات التسع عشرة ، إلا أنه لم يتمكن من الحصول على غالبية المقاعد إلا فى ثمان منها فقط . ذلك أن كل حزب قد تمكن من السيطرة على الجمعية التشريعية فى الولاية التى يرتكن إليها . وقد تمكن الحزب الوطنى من الفوز فى سبع ولايات بمنصب حاكم الولاية (باشى ، بينوى ، تقاطع النهر - كوارا-نيجير- الأنهار-سوكوتو) ولعل مرجع هذا التقدم للحزب الوطنى يرجع فى جانب منه إلى سعى الحزب لعدم الظهور وكأنه مؤسسة للهوسا / الفولانى ، ونجاحه فى اختيار أحد أبناء الأيبو من ولاية أنامبرا ليكون نائبا للرئيس ، ثم أن الحزب قد عقد اتفاقا مع حزب الشعب النيجيرى فى الجمعية الوطنية ليتمكن من أن تكون له غالبية مقاعد السلطة التشريعية الفيدرالية فى مقابل حصول حزب الشعب على عشرة مناصب وزارية وغيرها من المناصب الهامة[1] .

وعلى أية حال فإن الممارسات الحزبية قد أثبتت استمرار الصراع الإثنى وامتداده إلى المنافسة الحزبية والسلوك الانتخابى ، على نحو لا يظهر معه وجود تحول كبير عن النمط القديم فى السياسة الحزبية .

---

(١) Brain Smith , op. cit. , pp. 374-377 .

المبحث الثالث
المرحلة الثالثة الحكم المدنى الثانى
(أول أكتوبر ١٩٧٩م - آخر ديسمبر ١٩٨٣م)

تولى الشيخ شاجارى السلطة فى نيجيريا منذ أكتوبر ١٩٧٩م ، ثم أعيد انتخابه رئيساً للدولة للمرة الثانية فى أكتوبر ١٩٨٣م ، إلا أنه لم تكد تمر ثلاثة شهور على فترة ولايته الثانية حتى وقع انقلاب عسكرى أطاح به وبالحكم المدنى كلية ،وقد كان مرجع ذلك استمرار بعض المشكلات القديمة دون حل جذرى من جهة . وتفجر مشكلات جديدة نجمت عن تطبيق الدستور من جهة ثانية ، هذا فضلا عن بعض ممارسات الحكم المدنى من جهة ثالثة ويمكن تتبع أوضاع هذه المرحلة على ثلاثة محاور :

أولا : العلاقة بين الولايات بعضها البعض : لم تظهر خلال هذه المرحلة صراعات تذكر بين الولايات بعضها البعض ، ولعل ذلك يرجع من ناحية إلى ضعف الأقاليم الثلاثة السابقة بعد تقسيمها إلى ١٩ ولاية ، كما يرجع من ناحية أخرى إلى اعتماد الولايات المتزايد على الموارد الفيدرالية على الولايات من ناحية ثالثة . على أنه تجدر الإشارة هنا إلى ما يلى :

١- إذا كان الدستور قد جعل لكل الولايات عددا متساويا فى مقاعد مجلس الشيوخ بواقع خمسة مقاعد لكل ولاية ، إلا أنه راعى التفاوت السكانى بين الولايات فى توزيع مقاعد مجلس النواب ، ورغم أن تلك باتت قاعدة معروفة تأخذ بها الدول الفيدرالية ذات المجلسين ، إلا أنها أسفرت فى التطبيق النيجيرى عن حصول ولايات الشمال العشر على أكثر من نصف مقاعد مجلس النواب (٢٤٠ مقعدا من بين ٤٤٩ مقعدا) ورغم منطقية هذا الإجراء الذى يستند إلى أن عدد ولايات الشمال أكثر من نصف عدد ولايات نيجيريا ، وإلى أن عدد سكانها أكثر من نصف سكان نيجيريا ، إلا أنه لم يؤد إلى تغيير قاعدة السلطة فى البلاد ، فلقد ظلت ولايات الشمال تمثل حجر الزاوية فى السيطرة على السلطة الفيدرالية ، إذ لم يكن بمقدور شاجارى أن يصل إلى السلطة فى انتخابات عام ١٩٧٩م إلا بالاعتماد على تأييد ولايات الشمال ، كما لم يكن بمقدور حزبه - الحزب الوطنى النيجيرى - أن يحصل على الأغلبية النسبية لمقاعد بمجلس النواب دون ارتكانه إلى تأييد ولايات الشمال (من بين ١٦٧ مقعدا حصل عليها الحزب على المستوى الوطنى نجد ١٢١ مقعدا حصل عليها من ولايات الشمال)[1] .

---

(١) انظر نتـ ج الانتخابات فى : Ibid., pp. 375-376 .

٢- ورغم أنه لم تظهر خلال هذه المرحلة صراعات بين الولايات ، إلا أنه يلاحظ أن الصراع الذى كان فى الماضى إقليميا قد اتجه ليأخذ مساراً أخر ذا بعد دينى ، ذلك أنه برغم رفض الجمعية التأسيسية لمطالب الأعضاء الشماليين فيها بإنشاء محكمة استئناف شرعية عليا بموجب الدستور ، والنص فى الدستور على "حق كل شخص فى حرية الاعتقاد بما فى ذلك حريته فى تغيير دينه أو معتقداته "إلا أن ذلك لم يحل المشكلة بل أدى إلى تفاقمها ، فلقد رفض الأصوليون من المسلمين تضمين هذا النص الدستورى الذى أقر علمانية الدولة وطالبوا صراحة بإقامة دولة إسلامية ، وقامت حركة "إزالة البدعة وإقامة السنة" المعروفة باسم "إزالا" بانتفاضه عارمة فى ولاية كانوا فى ديسمبر ١٩٨٠م تطالب بإقامة دولة إسلامية فى نيجيريا ، وقد انتهت هذه الانتفاضة بمذبحة قتل فيها نحو خمسة ألاف شخص من أعضاء الحركة فضلا عن زعيمها بعد تدخل القوات المسلحة والقوات الجوية ، غير أن ذلك لم يوقف هذه المطالب ؛ فلقد قامت جمعية الطلبة المسلمين بجامعة أحمدو بللو بأعمال عنف لمقاومة شرب الخمور فى حرم الجامعة فى عام ١٩٨١م ، وقام نفر من أعضائها باحراق عدد من الكنائس فى مدينة كانو فى أعقاب قيام البوليس بقتل عدة مئات من أعضاء حركة "أزالا" أثناء انتفاضتهم الثانية فى مدينة ميدوجورى بكانو للمطالبة بإقامة دولة إسلامية(١) .

٣- كذلك فإنه فى خلال هذه المرحلة فإن المطالب بإنشاء ولايات جديدة لم تتوقف وذلك يعد فى حد ذاته تعبيراً عن رفض الجماعات العرقية الصغرى لإطار الولايات القائم ، وإحساسها بعجزها عن التمتع بحقوقها فى مواجهة الجماعات العرقية الكبرى المسيطرة ، فبحلول سبتمبر عام ١٩٨١م تم تقديم ٣٨١ التماسا بإنشاء ولايات جديدة إلى لجنة إنشاء الولايات ، وقام الرئيس شاجارى إثر ذلك بتكليف اللجنة فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٢م بإتخاذ الاجراءات اللازمة لإنشاء ولايات جديدة بموجب الاجراءات التى نص عليها الدستور ، وسرعان ما وافق مجلس النواب على إنشاء ٢١ ولاية جديدة ، إلا أنه فى ديسمبر ١٩٨٢ فإن مجلس الشيوخ وافق على إنشاء ٢٦ ولاية جديدة ليكون عدد ولايات نيجيريا ٤٥ ولاية باستثناء العاصمة الفيدرالية الجديدة فى أبوجا ، وعلى أية حال فإن الاجراءات التنفيذية لإنشاء هذه

---

(١) Raymond Hickey , "The 1982 Maitatsine Uprisings in Nigeria : A Note" , in **African Affairs , Vol. 83 , No. 331 , April 1984 , pp. 252-255 .**

الولايات الجديدة قد أجلت إلى ما بعد انتخابات أكتوبر ١٩٨٣ ، ولم تر النور بعد ذلك نظرا لسقوط الحكم المدنى[١] .

ثانيا : العلاقة بين الولايات وبين الحكومة المركزية : أدت السلطات التى منحها الدستور المدنى للحكومة الفيدرالية إلى جعلها شريكا مهيمنا على كل السياسة الاقتصادية فى البلاد فيما عدا السياسة الزراعية ، ورغم ذلك فإن شاجارى قد أعلن عن سياسة "الثورة الخضراء" لتحقيق هدف حكومته فى الاكتفاء الذاتى من الغذاء ، وتم وضع برنامج شامل لهذا الغرض فى إطار خطة التنمية الرباعية لعام ١٩٨٥/٨١م على نحو جعل الولايات مجرد وكيل تنفيذى للحكومة الفيدرالية فى مجال التنمية الزراعية ، وقد تحملت الحكومة الفيدرالية مسئولية تنفيذ بعض المشروعات الزراعية فى الولايات مثل : إنشاء السدود ، وإقامة مشروعات الرى ، وراحت تستخدم مواردها الفيدرالية لإحكام إشرافها على الولايات ، ورغم شكاوى بعض حكام الولايات ، من أحزاب المعارضة وتشككهم فى مدى أحقية الحكومة الفيدرالية فى السيطرة على الأرض وتحديد كيفية استغلالها ، إلا أن معظم الولايات رأت فى التبعية للمركز فرصا للمزيد من الانفاق على نطاق واسع ، طالما أن الحكومة الفيدرالية ستتولى معظم أعباء تمويل المشروعات[٢] .

وفى مجال الخدمات فإن الحكومة الفيدرالية قد أعطيت اختصاصات كانت فى السابق لحكومات الولايات فالبرنامج التعليمى الذى بدأه العسكريون والذى تبنته حكومة شاجارى وصلت تكاليفه إلى ٢,٢٦٥ مليون نيرة عام ١٩٨٠م أو ما يعادل ٢٧٪ من النفقات الفيدرالية الجارية[٣] ، وقد قامت الحكومة الفيدرالية بعملية التخطيط والتوجيه وتركت الجانب الإدارى تتولاه حكومات الولايات عن رغبة منها فى القضاء على الاختلال القائم فى العملية التعليمية بين الولايات من جهة ، واستخدام التعليم كأسلوب للإندماج الوطنى من جهة أخرى ؛ غير أن لجوء الحكومة الفيدرالية منذ أغسطس ١٩٨١م إلى إقرار نظام الحصص فى القبول بالجامعات النيجيرية لتحقيق

---

(١) Colin Legum (ed.) , **Africa Contemporary Record 1981/82** , (N.Y. : Africana Publishing Company , 1981) , P.B. 507 .

وانظر أيضا :

Colin Legum (ed.) **Africa Contemporary Record 1982/83** , 1982 , P.B. 537 .

(٢) Brian Smith , **op. cit.** , p. 366 .

(٣) **Ibid.** , p. 367 .

أهداف سياستها التعليمية قد أسفر عن نتائج سلبية ، ذلك أن القوى التاريخية لاختلال العملية التعليمية بين الولايات قد حال دون إمكان ترشيح أبناء المناطق المتخلفة تعليمياً للقبول بالجامعات ، ثم أن التركيز فى نظام الحصص على الولايات موطن الطالب المرشح للقبول بالجامعة قد آثار تساؤلات حول أسس الجنسية النيجيرية ، وانتهى إلى إقليمية التعليم ، هذا فضلا عن أن تجاهل عنصر الكفاءة والانجاز كشرط للقبول بالجامعات قد أدى إلى تدهور مستوى التعليم ، والتخلى عن الحد الأدنى للكفاءة[١] . وعلى العكس مما تقدم فى مجال الدراسة الجامعية فإن الحكومة الفيدرالية أعلنت عام ١٩٨١م عن وقف مساعداتها للتعليم الإبتدائى على أن اعتبار أن ذلك يدخل فى دائرة اختصاصات الولايات ووحدات الحكم المحلى استنادا إلى الدستور وقد أدى ذلك اضطرار بعض الولايات إلى إعادة فرض الرسوم المدرسية مرة أخرى ، وهو الأمر الذى أسفر عن وقوع العديد من الاضطرابات[٢] .

وقد دخلت الحكومة الفيدرالية ميدان الإسكان فخصصت مبلغ ٤٥,٨ مليون نيرة فى ميزانية ١٩٨٠م للنفقات الجارية لوزارة الإسكان والبيئة ، ومبلغ ٥٠٠ مليون نيرة لإنشاء ألفى وحدة سكنية فى كل ولاية من ولايات الاتحاد فى عام ١٩٨١/٨٠ ، وأبدى البنك العقارى الفيدرالى استعداده لتقديم المزيد من القروض لهذا الغرض ، كما تم التخطيط لبناء مدن جديدة حول لاجوس[٣] .

وهكذا فإن صنع السياسة الفيدرالية وتنفيذها قد امتد إلى مجالات جديدة وأصبحت الحكومة الفيدرالية تسيطر على سياسات وتصرفات الولايات إلى حد كبير . وقد أدى ذلك إلى ظهور بوادر لمعارضة هذا الاتجاه ، فولاية أنامبرا على سبيل المثال - أثارت مسألة التدخل الفيدرالى فى سياستها التعليمية وظهرت ضغوط من بعض الولايات تستهدف السماح لها بإنشاء قوات بوليس خاصة بها ، وقد رفض شاجارى ذلك تحت دعوى أن بعض الولايات تتخيل أنها مستقلة قائلا : "أنكم إذا سمحتم لها بوجود قوات بوليس خاصة بها ، فإن مخاطر الانفصال - والتى عانينا من تجربتها المريرة- ستظهر مرة أخرى .

---

(١) لمزيد من التفصيل حول النظام الجديد للقبول بالجامعات النيجيرية انظر :

Sam Egite Oyovbaire , **op. cit.** , pp. 24-26 .

(٢) Colin Legum (ed.) , **op. cit.** , 1981 , P.B. 508 .

(٣) Brain Smith , **op. cit.** , p. 368 .

وانظر أيضا :

Colin Legum , (ed.) , **op. cit.** , 1981 , p.B. 507 .

وقد وصل التوتر بين الحكومة الفيدرالية وبين حكومات الولايات حدا كبيرا ، ففي عام ١٩٨٠م قام حاكم ولاية بندل بحظر كل الاجتماعات العامة والتجمعات أثناء زيارة الرئيس للولاية وفي إبريل عام ١٩٨١م أمر حاكم ولاية كانو كافة موظفي الولاية بمقاطعة زيارة رسمية لرئيس الدولة . وهكذا فرغم هيمنة الحكومة الفيدرالية إلا أن ذلك لم يحقق الهدوء والاستقرار ، بل على العكس فإنه انتهى بخلق توترات في العلاقة بالولايات ،وإن كانت توترات من نوع جديد تتعلق بالسياسة العامة وتنفيذها أكثر مما تعود إلى عوامل عرقية(١) .

ثالثا : توزيع الموارد الفيدرالية : عقب تولى شاجارى السلطة في البلاد ، تم تشكيل لجنة أوكجبو لتتولى النظر في مسألة توزيع الميزانية الفيدرالية ، وقد أوصت اللجنة الحكومة الفيدرالية بضرورة تخفيض نصيبها من الموارد الفيدرالية إلى ٥٣٪ ، على أن يخصص ٣٠٪ للولايات ، ١٠٪ لوحدات الحكم المحلى ، و٧٪ لصندوق خاص ورغم أن الحكومة الفيدرالية في تكليفها للجنة قد أكدت أن حصتها من الموارد الفيدرالية يصل إلى ٧٠٪ إلا أن الكتاب الأبيض الذى أصدرته الحكومة بعد ذلك أكد أنها ستحتفظ بـ ٥٥٪ لها ، وستخصص ٣٤,٥٪ للولايات و ٨٪ لوحدات الحكم المحلى ، والباقى ٢,٥٪ للعاصمة الجديدة .

وكان هذا يعنى أن الولايات ستحصل على نصيب من الميزانية الفيدرالية أكثر مما كانت تحصل عليه في ظل الحكم العسكرى ، غير أنه لوحظ أن نصيب الولايات قد انخفض إلى ٢١,٥٪ عام ١٩٨٠م بعد أن كان ٢٥٪ عام ١٩٧٩م ، وقد ظلت الميزانية الجارية للولايات تعتمد بشكل كبير عن المخصصات الفيدرالية وإن كانت هى الأخرى قد انخفضت من ٨٦٪ عام ١٩٨٠/٧٩م إلى ٨١٪ عام ١٩٨١/٨٠م .

وقد اشترطت الحكومة الفيدرالية على الولايات ضرورة تخليها عن حقها في الاقتراض من الخارج كيما يتسنى لها الحصول على المنح الفيدرالية ، وعلى أية حال فإنه منذ أواخر عام ١٩٨١م فإن المنح الفيدرالية للولايات بدأت تنخفض نتيجة لانخفاض أسعار البترول ، ونتيجة رفع الحد الأدنى للأجور على المستوى الوطنى ، وهو الأمر الذى دفع شاجارى إلى الإعلان عن أنه سيتم تخصيص مبلغ ٢٨٥ مليون نيرة لتوزع على الولايات بالتساوى كمنح فيدرالية(٢) .

---

(١) Idem .

(٢) Idem.

وانظر أيضا :

Brian Smith , op. cit. , pp. 372-373 .

على أنه رغم محاولات شاجارى القيام ببعض الاصلاحات والمشروعات التى استهدفت تقوية السلطة المركزية فى مواجهة حكومات الولايات ، فإن ممارسات النظام الحاكم خلال هذه المرحلة لم تصادف هوى لدى بعض حكومات الولايات ، فضلا عن أنها قد فشلت فى إرضاء توقعات الشعب النيجيرى فى الأمن والرفاهية . لذا لم يكن غريبا أن يحظى انقلاب ٣١ ديسمبر ١٩٨٣م - وعلى العكس أى انقلاب سبقه - بتأييد شعبى كبير ، خاصة وأن مؤسسات الحكم المدنى كانت قد تآكلت بعد أربع سنوات وربع فقط بفعل عديد من العوامل يمكن إيجازها فى ثلاث وهى : انتشار الفساد والرشوة ، وتردى الوضع الاقتصادى للبلاد فضلا عن سوء إدارة الاقتصاد الوطنى ، ثم فساد العملية الانتخابية فى عام ١٩٨٣م .

١- انتشار الفساد والرشوة[١] : شهدت المراحل السابقة انتشارا للفساد ، ولكن فى ظل شاجارى فإن الفساد قد انطلق دون سيطرة أو رقابة ، وأصبح أكثر وضوحا وقد عجزت البلاد عن مواجهة أثاره خاصة عندما انخفضت أسعار البترول فى السوق العالمى وقد أخذ هذا الفساد عدة مظاهر نمت وترعرعت فى ظل النظام الحاكم ، فمن جهة تمكن المقاولون المرتبطون بالنظام من الحصول على العديد من التعاقدات التى تقدر قيمتها بملايين الدولارات ، كما أمكنهم الحصول على مبالغ طائلة فى شكل تسهيلات ، ورغم ذلك فإنهم لم يفوا بتعاقداتهم وكانت نتيجة ذلك ارتفاع تكلفة التعاقدات الحكومية مع هؤلاء المقاولين بنسبة ٢٠٠٪ عن مثيلتها فى كينيا ، وبنسبة ١٣٠٪ عن مثيلتها فى الجزائر ، ومن جهة ثانية فقد انتشرت عملية تقديم الرشاوى إلى الأحزاب السياسية وإلى السياسيين ومسئولى الولايات وعلى سبيل المثال فإن شركة فوجيرولى المحدودة (نيجيريا) قد دفعت ١٠,٧٩٠ مليون نيرة داخل نيجيريا و ١٣,٥ مليون نيرة بالعملة الصعبة فى الخارج كرشوة لبعض أعضاء الحزب الوطنى الحاكم لتسهيل الحصول على تعاقدات تقدر قيمتها بنحو ٦٤٦ مليون نيرة ، ومن جهة ثالثة فإن تصاريح الإستيراد كانت وسيلة أخرى للفساد ، ذلك أن حكومات الولايات كانت تصدر

---

(١) انظر فى هذا الصدد :

Larry Diamond , "Nigeria in Search of Democracy" , in **Foreign Affairs** , Vol. 62 , No. 4 , Spring , 1984 , pp. 906-909 .

ولمزيد من التفصيل انظر :

Shehu Othman , "Classes , Crises and Coup : The Demise of Shagari's Regime" in **African Affairs** , Vol. 83 , No. 333 , Oct. 1984 , pp. 450-452 .

هذه التصاريح لوسطاء يقومون باستيراد الأرز وغيره من السلع للوفاء باحتياجات مواطنيها فى مقابل عمولات ، وهو الأمر الذى مكن هؤلاء من إخفاء السلع وبيعها بأسعار مغالى فيها . وقد أوجز أحد الكتاب هذا الوضع حين وصف حكومة شاجارى بأنها أصبحت حكومة المقاولين ، للمقاولين وبالمقاولين" وإزاء وضع كهذا فليس بمستغرب أذن أن ينخفض رصيد نيجيريا من العملة الأجنبية خلال مرحلة الحكم المدنى من ٥ بليون دولار عام ١٩٨٠م إلى أقل من بليون دولار أواخر عام ١٩٨٣م نتيجة لتهريب الأموال إلى الخارج ، وأن يرتفع الدين الخارجى لنيجيريا فى نفس الفترة من ٤ بليون دولار إلى ١٥ بليون دولار فى الوقت الذى انخفض فيه دخل البترول من ٢٤ بليون دولار إلى أقل من ١٠ بليون دولار فى نفس الفترة .

٢- تدهور الوضع الاقتصادى ، وسوء إدارة الاقتصاد الوطنى(١) : أدى انخفاض عوائد البترول إلى انخفاض حاد فى الواردات وبخاصة فى السلع الأساسية والمواد الخام اللازمة للصناعة مما ترتب عليه تخفيض الطاقة التشغيلية لبعض المصانع ، وإغلاق البعض الأخر ، وطرد مئات الألوف من العمال من أعمالهم ، فى نفس الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار الغذاء والسلع الأساسية نتيجة لنقص للإنتاج الغذائى المحلى بسبب الجفاف وأهمال تنمية القطاع لزراعى ، ونقص كميات الغذاء المستورد فضلا عن ارتفاع أسعاره (ارتفعت قيمة واردات الغذاء من ١,٤٣٧ بليون نيرة عام ١٩٨٠م إلى ٢,١١٥ بليون نيرة عام ١٩٨١م) ، وفى وضع كهذا كانت هناك حاجة ملحة لتجميع النقد الأجنبى لإستيراد المواد الخام والسلع الاستهلاكية الأساسية ، لكن نظام شاجارى عجز عن ذلك ، وبدأت العملة الأجنبية تتسرب خارج البلاد فى استيراد سلع كمالية ، وفى السفر إلى الخارج بل وفى استيراد سلع غذائية وتخزينها بغية رفع أسعارها ، وأصبحت الحكومة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها فلم يحصل المدرسون على رواتبهم لفترات تراوحت بين ٤-٦ شهور مما دفعهم إلى القيام بالعديد من الاضرابات فى عام ١٩٨٣م ،وترك المدارس وقد أدت اضرابات موظفى الخدمة المدنية لنفس السبب إلى أسقاط بعض

---

(١) Larry Diamond , **op. cit.** , pp. 909-910 .

وانظر ˊضا :

Jean Herskovits , "Dateline Nigeria : Democracy Down But Not O: ", in **Foreign Policy** , No. 54 , Spring , 1984 , pp. 182-185 .

حكومات الولايات وأضرب العمال كذلـك لـتردى أوضـاعهم بسبب البطالـة أو بسبب عدم حصولهم على أجورهم . ومع استيلاء العسكر علـى السـلطة فـى ٣١ ديسمبر ١٩٨٣م كانت هناك مناطق بأكملها قد أغلقت فيها المـدارس لفـترة تزيـد على العام ، وكانت معظم المستشفيات بدون أطباء أو أدويـة وعـانت العديـد مـن المدن من انقطاع المياة والكهرباء . وهكذا فمع انتشار الفساد والاستغلال واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء أصبحت معظم مؤسسات الحكـم والإدارة مشـلولة بـلا حراك.

٣- فساد العملية الانتخابية[1] : ووسط هذه الظروف أجريت الانتخابـات العامـة فـى أغسطس - سبتمبر ١٩٨٣م ، غير أن عملية الانتخابات ، ومـا أسـفرت عنـه قـد جاءت مخيبة للأمال ، فقد ساد الفساد والتزوير والعنف عملية الانتخابات ، فمنـع نواب أحزاب المعارضة من الدعاية لأنفسهم في ولايات الشمال ، ومـن المشـاركة فى فرز الأصوات وأندلعت اضطرابات قتل فيه نحو مائة شخص ، وحطمـت فيهـا ممتلكات قدرت قيمتها بما يزيد على مائة مليون دولار . وقد كان من الطبيعـى أن يحصل شاجارى مرشح الرئاسة على ٤٧٪ من أصوات الناخبين وعلى نسـبة ٢٥٪ من أصوات الناخبين فى ١٦ ولاية ، وأن ترتفع نسبة مقـاعد الحـزب الوطنـى فـى مجلس النواب من ٣٥٪ إلى ٧٠٪ ، وأن يتمكن الحزب من السيطرة علـى منصـب الحاكم فى ١٢ ولاية . وبذا فإن نيجيريا على هذا النحو قد اتجهت إلى التحول من النظام الحزبـى التنافسـى إلى نظـام الحـزب المسيطر ، خاصـة وأن عـدد الأحـزاب المعارضة قد انخفض إلى ثلاثة لكل منها قاعدته الإقليمية ، حزب وحدة نيجيريا فى الغرب ، وحـزب الشـعب النيجـيرى فـى الشـرق ،وحـزب الخـلاص الشـعبى فـى الشمال ، أما حزب الشعب النيجيرى العظيـم فقـد انتهـى فعليـا قبـل الانتخابـات نتيجة للخلافات داخله . وليس من شك فى أن هـذا الوضـع يعكـس مـرة أخـرى

(١) Richard A. Joseph , "The Overthrow of Nigeria's Second Republic" , in **Current History** , Vol. 83 , No. 491 , March 1984 , p. 123 .

وانظر كذلك :

Larry Diamond , **op. cit** ., pp. 910-911 .

استمرار مشكلة الاندماج الوطنى فى نيجيريا طالما أن كل حـزب راح يستند فـى وجوده واستمراره وفى سعية للوصول إلى السلطة إلى قاعدة إقليمية عرقية .

المبحث الرابع
المرحلة الرابعة الحكم العسكرى الثانى
(٣١ ديسمبر ١٩٨٣-١٩٩٦م)

شهدت هذه المرحلة ثلاثة انقلابات عسكرية كان لكل منهـا اسـهاماته بالسـلب والإيجاب على مشكلة الاندماج الوطنى ، وسنعالج كل منهما فى فترة زمنية منفصلة .

أولا : الانقلاب العسكرى الرابع (٣١ديسمبر ١٩٨٣-٢٧أغسطس ١٩٨٥م)

وسط الظروف والأوضاع المتردية اقتصادياً وسياسياً على الساحة النيجيرية وقع الانقلاب العسكرى الرابع فى نيجيريا بقيادة الميجور جنرال محمد بوهـارى فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٣م ،وكان من الطبيعى أن يلقى هـذا الانقـلاب تـأييدا شعبيا عارمـا داخل البلاد - على عكـس أى انقـلاب سبقه- نتيجة للظروف والأوضـاع التى ذكرناها آنفا ، وأن يتم دون إراقة دماء مما يدل على أنه لم يواجه بمقاومة تذكر .

وقد بدأ قادة الانقلاب الجديد بإتخاذ عدة خطوات أولية لتـأكيد سيطرتهم على مقاليد الأمور فى البلاد نذكر منها ، إيقاف العمل بالدستور ، وحظر نشـاط كافة الأحزاب القائمة ، وإحالة كبار قواد الجيش والبوليس إلى التقـاعد ، والتـأكيد على أن النظام الجديد سينهج نهج مرتضى / أوباسانجو فى القضاء على الفســاد ، وسـوء الإدارة فى البلاد وفى ٣ ينـاير عـام ١٩٨٤م تم تشـكيل المجلس الجديـد مـن غالبيـة شمالية ، فمن بين تسعة عشر عضوا هم كل أعضاء المجلـس لم يكـن هنـاك إلا ثلاثـة أعضاء جنوبيين ، وقد تم تشـكيل وزارة فيدراليـة معظمهـا مـن المدنيـين تمثـل كافـة الولايات لتعكس الطابع "الفيدرالى" للبلاد(١) .

ولعل تشكيل المجلس العسكرى الجديد من غالبية شمالية يعد مؤشرا على استمرار الصراع الإقليمى والإثنى بين الشمال والجنوب ، ويكشف بالتالى عـن دوافـع خفيـة للإنقلاب غير تلك التى أعلنت - من انتشار الفساد ، وتدهـور الاقتصـاد ، وفسـاد العملية الانتخابية - ولعل أهم هذه الدوافع يتمثل فى الصدام الذى نشب -فى نهاية فترة حكم شاجارى - بين "مافياكادونـا" مـن جـانب - وهـى أقـوى تجمـع داخـل الحزب الوطنى وتضم رجال الأعمال الشماليين الذين مارسوا دورا رئيسيا فى الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد - التى رأت فى ممارسات شاجارى التى مـالت لصالح

---

(١) Colin Legum (ed.) , Africa Contemporary Record, 1983 -84 , pp. B. 51 -20 .

الرأسمالية التجارية (المقاولين بالذات) تهديدا لمصالحها الطبيعية ، وبين شاجارى من جانب أخر والذى سعى إلى تقليص دورها ونفوذها تحت دعوى إفساح المجال أمام إصلاح الأوضاع فى البلاد ؛ فلقد راحت مافيا كادونا تجرى مفاوضات ومشاورات مع أحزاب المعارضة قبل الانتخابات التى سبقت الانقلاب ، وقامت بتوقيع ميثاق سرى فى يونيو ١٩٨٣م مع أوولو زعيم حزب وحدة نيجيريا يستهدف مساعدته للفوز بمنصب الرئيس فى الانتخابات القادمة مقابل التزامه بتعيين الشماليين فى المناصب الرئيسية للحكومة المقبلة والالتزام بجعل أبوجا عاصمة للبلاد ، واتباع سياسة تعليمية تفيد الشمال عربيا وإسلاميا ، وإنشاء بنك إسلامى فيدرالى ، ولكن أوولو فشل فى انتخابات الرئاسة[١] .

وبالإضافة إلى ما تقدم فقد كانت هناك معارضة متنامية لسياسة الحزب الوطنى والمسماة "المنطقية" Zoning - والتى تعنى توزيع المناصب السياسية الكبرى على الجماعات الجيو / إثنية فى البلاد - فلقد رأى بعض أعضاء الحزب من الشماليين أن هذه السياسة تحمل فى طياتها احتمالات فقدان الشمال لسيطرته على السلطة السياسية الفيدرالية بحلول الانتخابات فى عام ١٩٨٧م ، زد على ذلك أن احتمالات وقوع انقلاب يطيح بحكم شاجارى قد باتت وشيكة - خاصة وقد جرت ثمانى محاولات انقلاب ضده - مع ما قد يؤدى إليه ذلك من تهديد لمصالح رجال الأعمال الشماليين ؛ خاصة إذا ما واكبه تأييد جنوبى يفقد الشماليين سيطرتهم على الجيش[٢].

ومن هنا فإنه يمكن القول بأن انقلاب بوهارى لايعد بحال تحولا عن مسار الحياة السياسية النيجيرية ، وإنما هو فى النهاية محاولة للحفاظ عليها فى ظل سيطرة القيادات الشمالية المحافظة ، وعلى الرغم من قيام النظام الجديد ببذل جهود لإصلاح المسار الاقتصادى للبلاد ، فإن هذه الجهود فضلا عن فشلها ، كانت تستهدف بالأساس تقليل فرص إحداث تغيير راديكالى فى الوضع القائم .

---

(١) ولمزيد من التفصيل حول نشأة "مافياكادونا" وتشكيلها ، وتطورها ، ومواقفها ، انظر : .
Shehu Othman , **op. cit.** , pp. 445-55 .

(٢) **Ibid.** , p. 445.
وانظر كذلك .
Colin Legum (ed.) , Africa Contemparary Record , 1983-84 , **op. cit.** , p.B. 520.

فلقد قام نظام الحكم الجديد بحل عشرين مؤسسة حكومية لضغط الانفاق ، وسعى لزيادة انتاج الغذاء ، والمواد الأولية الزراعية ، والبتروكيماويات ، ووضع قيودا على السفر للخارج لتقليل تسرب العملة الأجنبية ، وقام بتخفيض حجم البعثات الدبلوماسية للخارج ، وكثف جهوده للحصول على مزيد من القروض الأجنبية ، وتحرك جنوده فى الأسواق لضبط الأسعار(١) .

وقد قوبلت هذه الإجراءات بارتياح شعبى ، غير أنه بحلول إبريل عام ١٩٨٤م فإن المشكلات أخذت تطفو على السطح ، وبدأ النظام يفقد شعبيته ، فقد كان الاعتقاد السائد أن الحكومة العسكرية هى حكومة انتقالية ، لكن بوهارى أكد أنه لا توجد لديه أية خطط لعودة البلاد إلى الحكم المدنى ، وقد أخذ الاستياء الشعبى يتزايد نتيجة لعدم تقديم المعتقلين المدنيين -إبان الانقلاب- إلى المحاكمة ولعدم حدوث أى تغيير جوهرى لرفع المعاناة عن الأغلبية المسحوقة ، بل واتخاذ النظام لإجراءات زادت من هذه المعاناة ، فقد عادت أسعار السلع الغذائية للارتفاع مع ندرة المعروض منها ، فى نفس الوقت الذى توقفت فيه حملة مراقبة الأسعار ، وتم فصل آلاف العمال تحت دعوى انعاش الاقتصاد الوطنى ، وقامت كل حكومات الولايات بفرض ضريبة أو أكثر على مواطنيها (ضرائب على الدخل ، ضرائب الرءوس ، ورسوم للعلاج فى المستشفيات العامة ، رسوم مدارس ... الخ) ولم يواكب ذلك زيادة فى الضرائب على الأثرياء ، وذهب نظام بوهارى إلى أبعد من ذلك حين اجتمع مع زعماء القبائل فى لاجوس ومنحهم سلطات كبيرة لتحقيق ما أسماه بالانضباط والأمن .وقد أدى قيام المجلس العسكرى بإهدار حرية الصحافة إلى مزيد من عزلته عن التأييد الشعبى . وقد عارض طلبة الجامعات إجراءات الحكومة لإعادة فرض الرسوم الدراسية ، فقامت الحكومة بحظر نشاط اتحادهم وقام العمال باضرابات لتحسين أوضاعهم ووجهت بالقوة(٢) .

و لم يتوقف التردى فى الأوضاع عند حد استمرار الصراع الإثنى والإقليمى بين الشمال والجنوب – على نحو ما كشف عنه تشكيل المجلس العسكرى – ولا عند

---

(١) Jean Hevskovits .op. cit , pp. 188-189 .

(٢) Shehu Othman , op. cit. , pp. 457-60 .

وانظر كذلك :

Cloin Legum (ed.) , Africa Contemporary Record , 1983-84 , op. cit. , pp. B. 520-21 .

حد زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية لغالبية الشعب النيجيرى ، بل شهدت البلاد فوق ذلك اندلاع اضطرابات دينية كبرى انتقل مركزها من كانو ، وميدوجورى إلى يولا فى فبراير ١٩٨٤ - والتى أصبحت مسرحا لحوادث العنف الدينية - وقتل فيها ما بين ٥٠٠-١٠٠٠ شخص ، ودمرت فيها ممتلكات تقدر قيمتها بنحو ١٠ مليون نيرة ، وفقد فيها نحو ٣٠ ألف شخص مساكنهم نتيجة إحراقها(١) .

لذلك لم يكن غريبا أن يلقى الانقلاب الخامس - ٢٧ أغسطس ١٩٨٥م - تحت قيادة إبراهيم بابا نجيدا - ترحيبا بين صفوف الشعب النيجيرى ، فالاقتصاد قد ازداد تدهورا وارتفعت أسعار السلع الغذائية بشكل مخيف ،ووصل معدل التضخم السنوى إلى ٤٠٪ ، وفقد مئات الألوف من العمال أعمالهم فى الحكومة والصناعة وباتت المستشفيات تعانى من نقص خطير فى الأدوية على نحو أدى إلى صدام بين الأطباء والحكومة حيث أضرب الأطباء لعدة أسابيع ، وعلى الرغم من محاولات بوهارى الإصلاحية إلا أنه لم يسع إلى إشراك الشعب فى صنع القرار وتحمل مسئولية تنفيذه ، بل على العكس اتجه إلى قمع أى اتجاه يسعى لنقد الحكومة ، فأصدر المرسوم رقم (٤) والذى يحظر نشر أى معلومات تتصل بمسئولية الحكومة ، وفى إطاره تم اعتقال العديد من الصحفيين ، كما أصدر المرسوم رقم (٢) والذى يقضى باعتقال أى مواطن يشتبه فى تهديده للأمن ، وأطلق يد منظمة الأمن النيجيرية فى هذا المجال فراحت تعتقل الكتاب والصحفيين والمثقفين ، والسياسيين النشطين مما اضطر البعض الأخر إلى أن يلوذ بالصمت خوفا من الاعتقال والتعذيب، وقد قاطعت رابطة المحامين النيجيريين المحاكمات التى جرت لهؤلاء نظرا لفسادها والأصرار على سريتها .

وقد تم حظر نشاط رابطة الأطباء النيجيريين عندما أيدت اضرابا قام به الأطباء العاملون فى الحكومة لتحسين ظروف الخدمة الصحية ، كما تم حظر نشاط الاتحادات الطلابية ، وضيق على اتحاد العمال ، وحظر النقاش العام فى المستقبل السياسى للبلاد .

وقد تردد أن هناك صراعا داخل المجلس العسكرى يعارض هيمنة بوهارى على السلطة وانفراده بها ، وأن هناك اتصالات سرية تجرى لتدبير انقلاب ضده ، وهكذا فإن الرأى العام ، ونفر من أعضاء المجلس العسكرى كانوا مهيئين للانقلاب الجديد،

---

(١) Ibid. , pp. B. 525-26 .

خاصة وقد ترددت شائعات عن وقوع انقلاب فاشل فى يوليو ١٩٨٥م على يد نفر من الضباط الراديكاليين(١) .

ثانيا : الانقلاب العسكرى الخامس (٢٧ أغسطس ١٩٨٥م-٢٦ أغسطس ١٩٩٣م)

وهكذا فبالإضافة إلى الظروف والأوضاع السابقة التى قادت إلى الانقلاب الخامس ، فإن هذا الانقلاب يعود جزئيا - مثل سابقه- إلى الرغبة فى الحيلولة دون قيام نفر من الضباط الراديكاليين من الرتب الوسطى والدنيا بانقلاب يهدد شبكة المصالح القائمة فى البلاد .

وقد أعلن بابا نجيدا فورتولية السلطة عن إلغاء المرسوم رقم (٤) مؤكدا "إننا لا ننوى أن نقود البلاد إلى وضع يصبح الأفراد فيه فى حالة خوف من التعبير عن أنفسهم" ومعلنا التزام بلاده باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية حين قال "إننا نعترف بأن الحكومة مدنية كانت أم عسكرية تحتاج إلى موافقة الشعب إذا ما أرادت أن تحكم بفعالية" . وقد تم الافراج عن كافة المعتقلين السياسيين ، وتشكيل لجنة لتقصى الحقائق عن نشاطات منظمة الأمن النيجيرية ، كما تم وضع قياداتها تحت التحفظ(٢) .

وتشير ممارسات النظام الجديد - سواء فى تشكيله لأجهزة الحكم أو فى سياساته - إلى سعيه لتحقيق التوازن داخل أجهزة الحكم من جهة ، وإلى التزامه بحرية النقاش واحترامه للنقد الموضوعى المستقل - الذى لا يصل إلى حد السماح بعودة النشاط السياسى أو المشاركة السياسية - من جهة ثانية ، فضلا عن تأكيده بأن فترة حكمه هى فترة انتقالية تعد البلاد خلالها لعودة الحكم المدنى فى أول أكتوبر عام ١٩٩٠م من جهة ثالثة .

يدلنا على ذلك أن النظام الجديد قام بتشكيل العديد من أجهزة الحكم راعى فيها إلى حد ما تحقيق التوازن بين كافة الاتجاهات السياسية وبين كافة الولايات والجماعات العرقية(٣). فقد تم توسيع عضوية المجلس العسكرى الأعلى وأطلق عليه اسم "مجلس القوات العسكرية الحاكم" - لاحظ أنه تم إلغاء وصف"الأعلى" من الاسم - وقد استحوذ الحزام

---

(١) Larry Diamond , "High Stakes for Babangida" in **Africa Report** , Nov.-Dec. 1985 , pp. 54-55 .

(٢) **Ibid.** , pp. 55-56 .

(٣) **Ibid** , p. 56 .

وانظر أيضا نص حديث بابا نجيدا مع صحيفة "الإفريقى الجديد" فى :

New African No. 223 , April 1986 , p. 7 & p. 59 , 61 .

الأوسط - حيث مناطق الأقليات - على نحو نصف عدد أعضاء المجلس بما فى ذلك منصب وزير الدفاع ، فى حين تولى بابا نجيدا (ولاية النيجر) رئاسة المجلس ،وقد ضم المجلس فى عضويته قائد البحرية (الأيبو) ، ورئيس الأركان (ولاية بورنو) .

وقد ضمت الحكومة الجديدة بين أعضائها أعضاء قدامى فى الحكومة السابقة ممن عارضوا سياسة بوهارى - وزير البترول - كما ضمت أعضاء جدد من شخصيات عرف عنها معارضتها لبوهارى - وزير الشئون الخارجية ، ووزير الزراعة ، ووزير المالية ، ووزير العدل ، ووزير الصحة . وقد اقتضت ظروف البلاد إيجاد قدر من المركزية فى صنع القرارات فأنشأ بابا نجيدا المجلس الاستشارى الرئاسى كحكومة مصغرة تتولى صنع القرارات .

وقد تم عزل ثلاثة عشر حاكما عسكريا من حكام الولايات ، وتعيين آخرين محلهم ، ويلاحظ أن معظم الحكام العسكريين الجدد للولايات من صغار الضباط (ماعدا إثنين برتبة عقيد) ، فضلا عن أن العديد منهم من ذوى الميول اليسارية .

وعلى أية حال فإن اتخاذ بابا نجيدا لهذه الخطوة لا يعنى فقط أنه أعطى لصغار الضباط من اليسار فرصة للمشاركة فى السلطة ، وإنما يعنى كذلك أنه قد حملهم نصيبا من إحباطات ممارسة السلطة .

آليات ، ومشاكل التحول :

مع مطلع عام ١٩٨٦م تم تشكيل المكتب السياسى من سبعة عشر عضوا معينا كيما يتولى استشارة الشعب حول الصيغة المناسبة لعودة الحكم المدنى عام ١٩٩٠م ، وكلف المكتب بالبحث عن "حل جماعى لنظام سياسى جديد" خاصة وأن القيادات السابقة قد اتسمت "بقبولها للعديد من الضغوط التى لا تتمشى مع المصلحة الوطنية ، والتى كانت شخصية وفئوية" وقد منح المكتب فترة عام ١٩٨٦م يجرى خلالها مشاورات مع الشعب على أن تقتصر مهمته على الحوار والمناقشات فحسب - دون أن تتعدى ذلك إلى المشاركة السياسية - وعلى أن يقدم فى نهاية العام توصيات إلى المجلس الحاكم بخلاصة ما انتهت إليه المناقشات[١] .

---

(١) Ibid. , p. 16 .

وهكذا فإن تشكيل المكتب السياسى بعد نحو أربعة أشهر فقط من قيام الانقلاب إنما يشير إلى قناعة قادة النظام الجديد بضرورة تسليم السلطة للمدنيين من جهة كما يعبر عن احترامهم لحرية النقاش والنقد الموضوعى من جهة أخرى .

وقد بدأ المكتب السياسى على الفور فى إعداد التوجيهات التى يتعين الالتزام بها فى الحوار كما حدد ٢٩ نقطة يتركز حولها الحوار ، وقام المكتب بإعلان ذلك إلى الشعب فى بداية فبراير ١٩٨٦م ، ومع نهاية مارس من نفس العام حجز المكتب مساحة إعلانية فى الصحف اليومية "يلفت فيها انتباه الجمهور مرة أخرى لأهمية الالتزام بتوجيهات الحوار" خاصة وأن "الحوار يجب أن يتركز حول شكل النظام السياسى المقبل ، إننا نريد أن نعرف أخطاء الماضى ،وبالتالى فإن الجهود يجب أن تبذل لإفراز نظام يتجنب عثرات الماضى"(١).

وقد عرض المكتب السياسى توصياته على النظام الحاكم ، الذى أجرى عليها بعض التعديلات ثم حولها إلى جمعية وطنية فى عام ١٩٨٨م كيما تتولى التصديق على مشروع الدستور وهو ما تحقق فى ٣ مايو ١٩٨٩م ، وذلك تمهيدا لعودة البلاد إلى الحكم المدنى الذى أعلن عن تأجيله لمدة عامين فى أكتوبر ١٩٩٢م .

ويمكن إيجاز أهم الموضوعات التى جرى حولها الجدل ، ومختلف الآراء التى طرحت بشأنها وما تم إقراره منها فيما يلى :

١- فلسفة النظام السياسى الجديد : وهى أول نقطة كانت محل اهتمام المكتب السياسى واختلفت الآراء بشأنها ، فقد طالبت الاتحادات العمالية ، والعديد من الروابط الطلابية باعتناق الاشتراكية باعتبارها "الطريق الوحيد لإخراج نيجيريا من مشكلاتها السياسية "خاصة وأن الديمقراطية الرأسمالية غير ملائمة لنيجيريا حيث لا توجد بنية أساسية ولا ثروة ، ثم أنه "لا توجد لدينا مستعمرات لاستغلالها ، ولا تكنولوجيا لنبيعها" ، على حد قول الزعيم العمالى الحاج حسين صومونو ، كذلك فإن مدير معهد الدراسات الإفريقية بايبادان قد أكد على أن الاشتراكية "ستنهى هذا الوضع غير المرضى ، حيث قلة من الناس تتحدث عن الملايين ، فى حين أن آخرين لا يجدون قوت يومهم" ، وقد طالب البعض الآخر بشكل معدل للاشتراكية أسماه الرفاهية Welfarism على اعتبار أن "الثورة الاشتراكية الحقيقية لا

---

(١) Ad'Obe Obe , "Nigeria - The Political Debate" , in West Africa , 14 April 1986 , pp. 768-769 , & 21 April 1986 , pp. 823-824 .

تحدث إلا بنزيف من الدماء ، ونيجيريا يوجد بهاعدد كبير من الأغنياء سيحاولون مقاومة الثورة" ، هذا فى حين عارض البعض الثالث الاشتراكية بطريق غير مباشر من منطلق دينى أحيانا واقتصادى أحيانا أخرى مؤكدا على أن نيجيريا رأسمالية(١).

وقد أوصى المكتب السياسى بانشاء نظام اقتصادى /اجتماعى جديد يستند إلى مفهوم الرفاهية كشكل معدل للاشتراكية يتم فى إطاره تأميم البنوك وشركات التأمين ، وصناعة النفط وتقليص دور القطاع الخاص . غير ان المجلس العسكرى الحاكم رفض هذا المفهوم وما ينطوى عليه باعتباره غير ملائم ، ويدخل فى مقتضيات صنع السياسة(٢) .

٢- وفيما يتعلق بإنشاء نظام سياسى ديمراطى حقيقى وشعبى ، وشكل التمثيل الحكومى : فقد كان هناك اتفاق على رفض التعدد الحزبى ، باعتبار أنه قد أدى فى الماضى إلى الصراع على السلطة بين النخب ، وإهمال التنمية الاقتصادية ، ولكن اختلفت الآراء حول البدائل ، واتخذ أشكال ثلاثة :ففريق ذهب إلى إلغاء الحزبية كلية ،واقترح نظاما يقوم على تمثيل كافة الولايات ومشاركة الروابط المهنية ، والجيش فى السلطة السياسية ، وذهب إلى حد المطالبة بإلغاء الوسيلة الانتخابية كلية ، والتركيز على أسلوب "الاختيار" فى تشكيل المؤسسات الوطنية، فى حين اقترح فريق ثان الأخذ بنظام الحزبين ، أو بنظام معدل للحزب الوحيد باعتباره يتمشى مع الثقافة الجماعية للبلاد . بينما ذهب فريق ثالث إلى القول بضرورة انعاش المؤسسات السياسية التقليدية والتشاور مع الزعماء "الطبيعيين" للشعب(٣).

وقد أوصى المكتب السياسى بالأخذ بنظام الحزبين للتأكيد على أن السياسات المستقبلية لنيجيريا سترتكن إلى المبادئ ، وليس إلى العرقية ، وقد قبل المجلس

---

(١) Idem .

(٢) Peter Kohn , "Competitive Transition to Civilian Rule : Nigeria's First and Second Experiments , "in **The J.M.A.S.** , Vol. 27 , No. 3 , 1989 , pp. 419-420 &224 .

(٣) Ad'Obe Obe , **op.cit.** , pp. 823-824 .

العسكرى هذه التوصية كجزء من برنامج العودة إلى الحكم المدنى ، وقد وضع المكتب السياسى شروطاً ومواصفات الحزبين تمثلت فى[1] :

أ- قبول الفلسفة الوطنية للحكم .

ب- يجب أن تنصب الاختلافات بين الحزبين على أولويات واستراتيجيات تنفيذ الأهداف الوطنية .

ج- أن تكون عضوية الحزبين مفتوحة لكل المواطنين النيجيريين بصرف النظر على محل الميلاد ، والجنس والدين ، والانتماء الإثنى . وقد قيد المجلس العسكرى هذا الشرط حين فرض حظرا على عضوية السياسيين القدامى فى الحزبين ، لفترات مؤقتة ، أو مدى الحياة .

د- أن يعكس تشكيل وعضوية اللجنة التنفيذية لكلا الحزبين الطابع الفيدرالى لنيجيريا . واستناد إلى ما تقدم أعلن بابا نجيدا فى أكتوبر ١٩٨٩م عن تشكيل حزبين فى نيجيريا هما : المؤتمر الجمهورى الوطنى ، والحزب الديمقراطى الاجتماعى ، وذلك دونما نظر للاحزاب الستة الذين تم ترشيحهم من قبل لجنة الانتخابات الوطنية للاختيار من بينهم ، وقد جدد المجلس العسكرى التزامه بالأخذ بالنظام الرئاسى .

٣- وحول دور الجيش فى السياسة : فإن غالبية الآراء نادت بضرورة وجود دور للجيش فى أى نظام مقبل للحكم ، وإن اختلفت الآراء حول حدود هذا الدور ، بين رأى يذهب إلى جعل السلطة المركزية فى يد العسكريين ، وحكومات الولايات فى يد المدنيين ، وبين رأى أكد على ضرورة استقالة العسكريين من الجيش إذا ما أرادوا المشاركة فى الحياة السياسية للبلاد[2] ، وقد أوصت الجمعية الوطنية باعتبار أى عملية للاستيلاء على الحكم بانقلاب عسكرى "جريمة يعاقب عليها ، ولا تسقط بالتقادم "ولكن المجلس العسكرى رفض قبول هذه التوصية"[3].

٤- أما فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالفيدرالية ، والإقليمية ، والولايات ، والجنسية والمواطنة : فقد اقترح البعض الأخذ بالكونفدرالية ، فى حين اقترح البعض الآخر

---

(١) Anatony A. Akinola , "A Critique of Nigeria's Proposed Two-Party System , in **The J.M.A.S.** , Vol. 27 , No. 1 , 1989 , pp. 109-110 .

(٢) Ad'Obe Obe , **op. cit.** pp. 823-824 .

(٣) Peter Kohen , **op. cit.** , pp. 424-425 .

إلغاء الولايات كلية ، والإبقاء على الحكومة الفيدرالية والحكومـات المحلية ، على اعتبار أن إلغاء الولايات سيقلل التكاليف ، وسيحول دون ضياع الجهود البشرية ، وسينهى الإزدواجية فى العمل ، وسيقوض مركزها السياسـى الـذى سبب الكثير من المشكلات(١) .وقد تم تجديد الالتزام بالفيدرالية ،وإنشاء ولايتين جديدتين ، وإعطاء الحكومات المحلية دورا أكبر فى السياسة النيجيرية(٢) .

٥- وفيما يتعلق بالدولة والعقيدة : فإن هذه المسألة تعد من أكثر المسائل إلحاحا على الساحة النيجيرية - خصوصا بعد انضمام نيجيريا فـى عهـد شـاجارى إلى منظمـة المؤتمر الإسلامى - فعلى حين يصر الأصوليون المسلمون فى الشمال على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية واعتبار نيجيريا دولـة إسـلامية ، فـإن بعـض المسيحيين يرفضون ذلك ويصرون على التمسك بعلمانية الدولة على نحو ما نص دستور عـام ١٩٧٩م ، وعلى ضرورة انسحاب نيجيريا مـن عضويـة المؤتمـر الإسـلامى : وإزاء ذلك تم تشكيل لجنة رئاسية مختاره من ٢٢ عضوا لتضع تقريرا حـول "عضويـة نيجيريا فى منظمة المؤتمر الإسلامى" ، ولكن اللجنة التى انهت تقريرها فـى مـارس ١٩٨٦م لم تتمكن من حسم هـذه المسألة . فقـد أصـر الأعضـاء المسـيحيون فـى اللجنة على موقفهم من ضرورة الانسحاب غـير المشـروط لنيجيريـا مـن المنظمـة ، لأن استمرارها فيها يجعلها دولة إسلامية ، وهو مـا يتعـارض مـع الطـابع العلمـانى للدولة ، وقد حاول الأعضاء المسلمون فى اللجنة تهدئة خواطر المسيحيين حينمـا حاولوا أن يقيموا تفرقة بين ما أسموه الدولة الإسلامية ، والبلـد الإسـلامى فـالأولى هى دولة دينية تحكمها الشريعة الإسلامية ، فى حين أن الثانيـة تعنـى وجـود بلـد يعيش فيه مسلمون ، وعليه فـإن انضمـام نيجيريـا إلى منظمـة المؤتمـر الإسـلامى لا يعنى - من وجهة نظرهم - أنها أصبحـت دولـة إسـلامية ، وإن كـان ذلـك يعـد اعترافا بحقيقة كونها بلدا إسلاميا(٣) .

---

(١) S.L. Bolaji , "To Achieve True National Unity , Scrap the States" , in **Nigerian Tribune** , 5 May , 1986 , R5 .

(٢) Peter Kohn , **op.cit.** , p. 420 .

(٣) **Nigeria Tribune** , 5 May , 1986 , p. 4 & 10 .

وقد نشر فيها وثيقة أصدرتها الرابطة المسيحية النيجيرية فى ١٧ مارس ١٩٨٦م تتضمن أسباب معارضتها لاستمرار عضوية نيجيريا فى منظمة المؤتمر الإسلامى :

وانظر أيضا :

West Africa , 14 April 1986 , p. 801 .

وكذلك :

New African , No. 223 , April 1986 , p. 61 .

وأثر ذلك اندلعت اضطرابات دينية فى كانو عام ١٩٨٧م ، احرقت فى إطارها بعض الكنائس والممتلكات المسيحية ، وقد دفع ذلك ببابا نجيدا إلى إنشاء المجلس الاستشارى للشئون الدينية فى يونيو ١٩٨٧م بعضوية ١٢ مسلم ، ١٢ مسيحى لمراقبة هذه التطورات[1] ،ولكن المسألة عادت إلى الظهور مرة أخرى فى عام ١٩٨٨م عندما اجتمعت اللجنة الوطنية لمناقشة مشروع الدستور ، فقد طالب الأعضاء المسلمون مرة أخرى بتشكيل محكمة استئناف شرعية فيدرالية ،ورفض الأعضاء المسيحيون ذلك[2] وقد أوقفت الحكومة الجدل حول هذا الموضوع حين أعلن بابا نجيدا "أن المسألة قد حسمت فى دستور ١٩٨٩م " ثم عاد ليؤكد فى ٣مايو ١٩٨٩م عن قصر سلطان المحاكم الشرعية على الاستئناف فى الأحوال الشخصية المتعلقة بالمسلمين ، والسماح لكل ولاية بتقرير رقابتها فى إقامة هذه المحاكم من عدمها[3] .

وقد أخذت مسألة إعادة العلاقات بين نيجيريا وإسرائيل طابعا دينيا أحيانا فقد عبرت الرابطة المسيحية لنيجيريا عن انتقادها للحكومة على أساس أن "قيامها بإنشاء لجنة للحج إلى مكة فيه تفضيل للمسلمين ، وينطوى على تفرقة ضد المسيحيين الذين يرغبون فى زيارة بيت لحم" ، وعلى اية حال فإن الجدل حول هذه المسألة قد أسفر عن إعادة العلاقات بين نيجيريا وإسرائيل فى عام ١٩٩١م .

وقد أخذت مسألة العلاقة بين المسلمين والمسيحيين تتجه إلى منعطف خطير . ففى أكتوبر ١٩٨٧م حذر الشيخ أبو بكر جومى من أن السياسات المستقبلية لنيجيريا يمكن أن تأخذ طابعا دينيا ، ورحب بنظام الحزبين من منطلق دينى ، وأعلن أن المسلمين لن يتسامحوا إزاء تولى مسيحى رئاسة الحكومة الاتحادية ، فهذا الشخص يمكن أن يصل إلى هذا المركز فقط "بالقوة ، أو بانقلاب عسكرى ، أما بالانتخاب فإنه يصعب أن يتولى شخص غير مسلم رئاسة الدولة" . وفى المقابل أعلن كبير أساقفة لاجوس أن جومى لا يتحدث باسمه فحسب ، وحذر من أن المسيحيين "سيحرقون البلاد" حيث قال ، "إننا نريد أن نحافظ على نيجيريا فى حالة سلام ، ولكن إذا حاول أى شخص القيام بهذه الممارسات الفارغة فى هذا الوقت فإننا لن

(١) Antoly A. Akinola , **op. cit.** , p. 119 .

(٢) **Ibid.** , pp. 119-120 .

(٣) Peter Kohen , **op. cit.** , p. 424 .

نبالى ، إننا سنحرق الدولة ، لأنها ستكون حربا دينية ، ولن ينشغل أحد بإنهائها، ولن يوقفها أى سلاح"(١) .

وبالفعل شهدت الولايات الشمالية العديد من أعمال العنف والعنف المضاد بين المسلمين والمسيحيين عبر الفترة الممتدة من أواخر الثمانينات حتى منتصف التسعينات . وهكذا فإن المسألة الدينية ، وعلاقة الدولة بالدين ، مازالت مطروحة بالنقاش وبالصدام والصراع ، ويزيد من خطورتها احتمالات تحول مسألة الاندماج الوطنى فى نيجيريا من صراع إثنى / إقليمى إلى صراع دينى / إقليمى / سياسى .

عملية التحول :

استنادا إلى الدستور الجديد ، الذى تم التصديق عليه من قبل الجمعية الوطنية ، فى ٣ مايو ١٩٨٩م فقد أجريت انتخابات المجالس المحلية فى ديسمبر ١٩٩٠م ، وانتخابات حكام الولايات ومجالسها التشريعية فى ديسمبر ١٩٩١م ، كما أجريت انتخابات الجمعية الوطنية بمجلسيها الشيوخ والممثلين فى يوليو ١٩٩٢م .

وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية(٢) :

١- فيما يتعلق بالانتخابات المحلية : سادت الفوضى هذه الانتخابات ، عندما أعلنت الحكومة العسكرية عن زيادة عدد ولايات الاتحاد من ٢٠-٣٠ ولاية ، وذلك قبل إجراء الانتخابات بأسابيع قليلة وذلك بالمخالفة لتوصيات المكتب السياسى التى قضت بعدم إنشاء ولايات جديدة إلا بعد العودة إلى الحكم المدنى بثلاث سنوات، وكذلك أقدمت الحكومة العسكرية – وبالمخالفة أيضا – على زيادة عدد وحدات الحكم المحلى ، وبالتبعية زيادة عدد مجالسها المنتخبة – فى عام ١٩٩١م من ٤٥٣ إلى ٥٠١ ثم إلى ٥٨٩ وحدة .

---

(١) Anatoly A. Akinola , **op. cit.** , pp. 120-121 .

(٢) Douglas Rimmer , "Nigeria Changes Course" , in **Africa Insight** , Vol. 24 , No.2 , 1994 , pp. 100-101 .
Rotimi T. Suberu , "The Democratic Recession in Nigeria" , in **Current History** , (Vol. 93 , No. 583 , May 1994) , pp. 213-217 .

ويلاحظ أن كل هذه الإجراءات قد تمت بالخروج على دستور ١٩٨٩م ، وعلى القرارات الحكومية السابقة التى أكدت على عدم تغيير تركيبة الاتحاد .

٢- وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية : فإنه ما إن أعلن رفع الحظر على تشكيل الأحزاب السياسية فى عام ١٩٨٩م ، فإنه أعلن فى ذات الوقت عن عدم أهلية التقدم للترشيح - لشغل أية مناصب على المستوى الوطنى ، أو مستوى الولايات، أو على مستوى الأحزاب السياسية - من جانب معظم السياسيين القدامى تحت دعوى أنهم كانوا السبب وراء معاناة نيجيريا ، وأن الحاجة باتت ملحة للدفع بقيادات جديدة شابة تنبع من المحليات تحل محلهم ، وبالطبع فقد كان من الصعوبة الالتزام بهذا الشرط نظرا للتكوين الجديد للمحليات بصورة لم تكن لتسمح لها بإفراز مثل هذه القيادات .

وقد وضعت عقبة جديدة أمام المرشحين فى نوفمبر ١٩٩١م عندما خولت اللجنة الوطنية للانتخابات صلاحيات حرمان أى مرشح من دخول الانتخابات ، وحتى من شغل أى منصب يكون قد انتخب له ، تحت دعوى حماية النظام العام والأداب العامة . وقد أسفرت هذه الاجراءات عن حرمان الكثيرين من تولى منصب حاكم الولاية ، ومن عضوية المجالس التشريعية للولايات ، ومن عضوية الجمعية الوطنية ، خاصة وأنه لم يكن من حق أى فرد استئناف قرار اللجنة الوطنية للانتخابات .

٣- وفيما يتعلق بانتخابات الرئاسة : فإن القيود السابقة ظلت تشكل سيفا مسلطاً على كل فرد يطمح فى تأمين ترشيح حزبه له فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢م. وقد تقدم للترشيح لشغل هذا المنصب ما يزيد على مائة فرد ، تم تصفيتهم إلى ٢٣فرداً تمكنوا من تأمين الترشيح المبدئى لهم من قبل أحزابهم ، ثم أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات بعد ذلك عدم أهلية أى منهم للترشيح لمنصب الرئيس .

وعلى أية حال فقد تمكن الميجور جنرال المتقاعد الشيخ موسى يادعودا من كسب تأييد الحزب الديمقراطى الاجتماعى له كمرشح للرئاسة ، فى حين احتدمت المنافسة داخل صفوف المؤتمر الوطنى الجمهورى بين مرشحين هما : عمرو شنكافى - الرئيس السابق لجهاز الأمن الوطنى ، وآدم كيروما المحافظ السابق للبنك المركزى . وإن تمكن الأول من الفوز فى النهاية بترشيح المؤتمر الوطنى الجمهورى له .

غير أن النظام العسكرى قام بإلغاء نتائج الترشيحات الحزبية فى أكتوبر ١٩٩٢ تحت دعوى أن هذه العملية سادها التزوير واستخدام الرشاوى ، وزاد على ذلك

بقيامه بحل اللجنتين التنفيذيتين لكلا الحزبين ، وإلى وضع قواعد جديدة لاختيار المرشح للرئاسة من قبل الحزبين .

وهكذا فإن عملية التحول إلى الحكم المدنى قد تأجلت للمرة الثالثة ، وأعلن الموعد الجديد ليكون ٢٧ أغسطس ١٩٩٣م بمناسبة العيد الثامن لتولى بابا نيجيدا الحكم فى نيجيريا .

وفى محاولة من بابا نيجيدا لتجنب التذمر الشعبى فإنه قام بإحلال مجلس الدفاع والأمن الوطنى محل مجلس القوات العسكرية الحاكم ، وقام بتشكيل مجلس انتقالى يعمل كحكومة من وزراء مدنيين برئاسة إيرنست شونيكان وهو رجل أعمال من اليوروبا ، وكان يرأس شركة إفريقيا المتحدة لنيجيريا .

ونتيجة للإجراءات المعدلة لاختيار المرشح للرئاسة تمكن الحزب الديمقراطى الاجتماعى من اختيار مسعود أبيولا كمرشح لمنصب الرئيس (وهو من اليوروبا ، ومن كبار رجال الأعمال ، ومسلم ، ومن السياسيين القدامى) ومن اختيار بابا جانا كنجيبى كمرشح لمنصب نائب الرئيس (وهو من كانورى ، ومسلم ، ويشغل منصب الرئيس الوطنى للحزب) فى ذات الوقت فقد تمكن المؤتمر الوطنى الجمهورى من اختيار بشير توفا كمرشح لمنصب الرئيس (وهو من الهاوسا ، ومن كبار رجال الأعمال ، ومسلم ، ومن السياسيين القدامى) ومن اختيار سيلفستر أوجوه كمرشح لمنصب نائب الرئيس (وهو من الإجبو ، ومسيحى ، وكان وزيرا فى الحكومة المدنية فى بداية الثمانينيات) .

وقد أجرت انتخابات الرئاسة فى الموعد المحدد ١٢ يونيو ١٩٩٣ وسادها جو من النزاهة والهدوء . واستنادا إلى النتائج غير الرسمية فقد حصل أبيولا على ٥٨٪ من إجمالى أصوات الناخبين المصوتين ، كما حصل على الأغلبية فى ١٩ ولاية من الولايات الثلاثين ، بالإضافة إلى العاصمة الفيدرالية أبوجا . وهو بذلك لم يحقق نجاحا فى ولايات اليوروبا – كما كان يتوقع – فحسب ، ولكنه حصل على الأغلبية فى ولايات تقطنها أقليات إثنية فى الحزام الأوسط ، وفى الجنوب الشرقى ، أكثر من ذلك فإنه لم حصل على الأغلبية فى ولايتى كادونا وكانو فى الشمال ، وفى ولاية الأنامبرا حيث يعيش الأجبو .

ورغم عدم رضاء أبيولا عن نسبة الإقبال على التصويت (٣٦٪ فقط من إجمالى الناخبين المسجلين) إلا أنه ظهر باعتباره الرئيس القادم لنيجيريا . ولكن النتائج الرسمية

للانتخابات لم تعلن ، وبدلا من ذلك أعلن فى ٢٣ يونيو عن إلغائها وما يترتب عليها من نتائج تحت عدة دعاوى نذكر منها : أن الانتخابات قد سادها فساد وتزوير ، وأن كلا المرشحين للرئاسة من رجال الأعمال بشكل يجعل مصالحهما الخاصة تتعارض مع المصالح الوطنية ، ثم أضيف إلى ذلك أن أبيولا لم تمض على عضويته فى الحزب الذى رشحه مدة عام على الأقل ، فى حين أن توفا يزيد سنة بخمسين عاما عن السن الذى حدده الدستور (٣٥ عاما للترشيح لمنصب الرئاسة) بشكل يجعله عاجزا عن إدراة شئون البلاد .

ومع صعوبة إجراء انتخابات جديدة للرئاسة قبل ٢٧ أغسطس ١٩٩٣م ، وهو الموعد المحدد لتنحى بابا نجيدا ، فقد تزايدت الشكوك حول استمراره فى الحكم كرئيس مدنى بعد موافقة الجمعية الوطنية على ذلك . إلا أنه أجبر على الأستقالة من منصبه قبل الموعد المحدد بيوم واحد ، وذلك فى ٢٦ أغسطس نتيجة ضغوط من القوات المسلحة بزعامة سانى أباشا رفيقه فى الحكم العسكرى منذ عام ١٩٨٥م .

من كل ماسبق يمكن إيجاز ديناميات الحياة السياسية فى عهد بابا نجيدا فى محاور ثلاثة هى على النحو التالى(١) :

المحور الأول : العلاقة بين الولايات وبين الحكومة المركزية :

شهدت حقبة حكم بابا نجيدا استمرار الصيغة الفيدرالية التجريبية القائمة على أساس مستويات ثلاث (فيدرالية ، ولايات ، محليات) على النحو الوارد فى دستور ١٩٨٩م . والذى – كما سلف البيان – جعل حكومات والحكومات المحلية مسئولة بصفة أساسية عن العديد من المسائل الاجتماعية والاقتصادية الهامة ، إلا أن الواقع العملى يشير إلى عجز هذه الحكومات عن القيام بمقتضيات هذه المسئوليات والمسائل فى ظل اعتمادها على المساعدات الفيدرالية بما يجعلها مكبلة بحجم ما تحصل عليه من هذه المساعدات حتى أن كثير من هذه الولايات قد عجزت عن القيام بعبء التعليم الأساسى مما دفعها للجوء إلى طلب العون والمساعدة من الحكومة الفيدرالية للوفاء بمتطلبات موظفيها .

ويندرج فى هذا المقام ذلك الجدل الذى ثار بشأن تعداد السكان الذى أجرى فى عام ١٩٩١م . والذى أشارت نتائجه إلى استمرار هيمنة السكان الشماليين بنسبة

---

(١) Rotimi Suberu , "The Travails of Federalism ... " , op. cit. , pp. 42-46 .

٥٣٪ من إجمالى السكان الأمر الذى يعتبره الجنوبيون كابوساً سياسياً وتهديداً ديموجرافياً .

فعلى الرغم من دقة تصميم استمارات تعداد ١٩٩١م وحرص القائمين عليه على استبعاد الأسئلة الدينية . فإنه قد وجهت العديد من الطعون والانتقادات والاتهامات بشأن نتائج التعداد . وثارت العديد من الاضطرابات الإثنية فى بعض الولايات حينما أظهرت نتائج التعداد تباينا مع التوازن الإثنى القائم فى هذه الولايات . ويذكر أن ٢٧ ولاية من إجمالى ٣٠ ولاية تشكل الاتحاد قد تقدمت بشكوى ضد نتائج التعداد .

والوقع أن حجم الخلاف بشأن نتائج التعداد لا يعد غريبا فى ضوء أهمية النتائج التى يسفر عنها فى عملية تخصيص الموارد والتمثيل السياسى . وإنشاء وحدات سياسية جديدة .

فقد ألقت الاضطرابات الدينية بانعكاساتها على الصراع الإقليمى على السلطة فى نيجيريا . حيث أعربت الرابطة المسيحية لنيجيريا عن استيائها من الهيمنة الشمالية فى ظل إدارة بابا نجيدا ، فى حين أعربت الكنيسة الأرثوذكية فى "لاجوس" عن ضرورة أن يكون أول رئيس للجمهورية الثالثة من الجنوب . ولذا فإنه مع فوز مرشحين من الشمال (موسى يادعوا ، وعمر شنكافى) بترشيح الحزبين الوحيدين بالبلاد لمنصب رئاسة الجمهورية فى شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٩٢م هددت الرابطة المسيحية لنيجيريا على لسان زعيمها "بنسون أداهوسا" بمقاطعة المسيحيين للانتخابات الرئاسية ، وبقيام حالة أسوأ من الحرب الأهلية " . وبعد إعلان ترشيح مسلمين إحدهما شمالى (بشير توفا) والآخر جنوبى من اليوروبا (مسعود أبيولا) لمنصب الرئاسة من جانب المؤتمر الوطنى الجمهورى ، والحزب الديمقراطى الاجتماعى على التوالى أعربت العديد من المؤسسات المسيحية عن ضرورة أن يكون مرشحا الحزبين لمنصب نائب الرئيس من المسيحيين[1] .

وقد اختار المؤتمر الوطنى الجمهورى أحد المسيحيين من الأيبو كمرشح لمنصب نائب الرئيس فى حين اختار الحزب الديمقراطى الاجتماعى مرشحا مسلما من الشمال لذات المنصب الأمر الذى شكل نوعا من التوازن الإقليمى فى ترشيحات الحزب الديمقراطى وإن لم يعكس توازنا دينيا .

---

(١) Ibid., p. 42 .

المحور الثاني : توزيع الموارد الفيدرالية :

فى محاولة للتقليل من آثار نتائج التعداد أعيد النظر فى نسب توزيع الموارد الفيدرالية . حيث رصد ٤٠٪ من المخصصات الفيدرالية للولايات على أساس قاعدة المساواة أو (العدالة فى إطار الوحدة) وتم رصد ٣٠٪ فقط من هذه المخصصات على أساس حجم السكان (مقابل ٤٠٪-٥٠٪ سابقا) .

وقد صاحب الصيغة الجديدة لتوزيع العوائد تغيير آخر يعكس توجه الحكومة العسكرية لتقوية حكومات الولايات من حيث الاختصاصات الوظيفية والمالية ، حيث زودت كل ولاية بصلاحيات كاملة من خلال إنشاء فروع تنفيذية للمؤسسات الرئاسية . كما ارتفعت المخصصات الفيدرالية للحكومات المحلية إلى ٢٠٪ من العوائد الفيدرالية (مقابل ١٠٪ فى الجمهورية الثانية) فى حين انخفضت مخصصات الولايات من ٣٠,٥٪ إلى ٢٤٪ بسبب زيادة عدد الولايات من ١٩ ولاية إلى ٣٠ ولاية . وقد أدى انخفاض المخصصات إلى إغضاب كل حكومات الولايات وزاد المخاوف من إنهيار الصيغة الفيدرالية .

ولقد كانت الجماعات الأكثر معارضة للصيغة القائمة لتقاسم العوائد هى الجماعات الإثنية ذات الأقلية التى تحيا فى أو بالقرب من دلتا النيجر الغنية بالبترول ، وقد استخدم هؤلاء الجنوبيون أدوات ووسائل تراوحت ما بين الاحتجاج السلمى وصولا إلى التمرد والعنف من أجل تحقيق مطالبهم لاسيما زيادة المخصصات الفيدرالية للمناطق المنتجة للبترول (وهو ما حدث بالفعل حيث ارتفعت نسبة المخصصات من ١,٥٪ إلى ٣٪ من عوائد البترول) وطالبت بعض الجماعات داخل هذا الاتجاه بالأخذ بصيغة كونفدرالية للاتحاد باعتبار أن ذلك هو الضمان لعدم استغلال موارد وثروات المناطق الغنية لصالح جماعات الأغلبية(١) .

المحور الثالث : العلاقة بين الولايات :

شهدت فترة حكم بابا نجيدا تصاعد حدة الخلافات بشأن العوائد البترولية ، وذلك بسبب إسراف الحكومة المركزية فى إنشاء ولايات ومحليات جديدة . فإلى جانب إزياد عدد الولايات إلى ٢١ عام ١٩٨٧م ثم إلى ٣٠ عام ١٩٩١م إزداد عدد مناطق

---

(١) Ibid., p. 45 .

الحكم المحلى من ٣٠١ منطقة فى عام ١٩٨٤م إلى ٤٤٩ منطقة عام ١٩٨٩م ثم إلى ٥٨٩ فى عام ١٩٩١م وكانت هناك مؤشرات قوية على أن العدد سوف يصل إلى ٦٠٠ منطقة قبل أن يتنحى بابا نجيدا عن السلطة . وقد أسفرت هذه السياسات التى اتبعها بابا نجيدا عن عدة أشياء :

١- أن الأقليات الإثنية قد عارضت بشدة ما اعتبرته إعادة هيكلة للدولة لتأمين مزيد من الدعم الفيدرالى للقوميات الكبرى على حساب الأقليات التى تعيش داخل الولايات متعددة الإثنية . وقد انتقد ممثلوا جماعات الأقلية استئثار الجماعات الإثنية الثلاث الكبرى بـ ١٨ ولاية من إجمالى ٣٠ ولاية فى حين أجبرت الشعوب الصغيرة - بما فيها معظم المجتمعات المنتجة للبترول - على التوحد داخل ولايات متعددة الإثنيات .

٢- أن تقسيم البلاد إلى ولايات ومحليات أصغر وأقل فعالية سوف يعرقل أكثر منه يدعم اتجاه اللامركزية السياسية وإعادة توزيع العوائد فى ظل احتمال عدم فعالية الهيكل الإدارى فى الولاية والحكومات المحلية . أكثر من ذلك فإن التوسع فى إنشاء الولايات يهدد الصيغة الفيدرالية القائمة على تعيين وزير على الأقل من كل ولاية . ذلك أنه مع زيادة عدد الولايات بصورة كبيرة سيكون من الصعوبة إن لم يكن من الاستحالة بمكان الإصرار على تمثيل كافة الولايات .

٣- إنه مع استمرار إسناد سياسات التوظيف والتعليم لحكومات الولايات والتى هى بدورها متحيزة ضد غير المنتمين لإقليم الولاية ، فإن خيار إقامة ولايات جديدة يعتبر بمثابة تصريح بمزيد من التحيز والتمييز . فكما أشار الرئيس الأسبق يعقوب جوون فإن "إقامة مزيد من الولايات يمكن أن يطيح بالاتحاد بدلا من تدعيمه" .

٤- إن التقسيم الإقليمى لكل من الجماعات الثلاث الكبرى لم يؤد إلى خفض درجة تماسكها على المستوى القومى ، فعلى الرغم من الخلافات التى تنشب بين المجموعات الإثنية الفرعية داخل الجماعة الإثنية الكبرى بشأن القضايا المحلية والإقليمية . فإن كلا من الجماعات الإثنية الثلاث الكبرى تتمتع بدرجة كبيرة من التماسك فى مواجهة الجماعتين الأخريين بشأن المسائل الوطنية ولذا فإن إنشاء ولايات جديدة ، ودعم هذا الاتجاه قد أضاف نموذجا جديدا للعشائرية .

٥ - علاوة على ما سبق فإن إعادة التنظيم ، لم تحل ، أو حتى تخفف ، الضغط على الحكومة المركزية من أجل إنشاء وإقامة وحدات جديدة . وإذا كانت هذه السياسة قد نجحت فى شىء فهو أنها قد أقامت إقليمية مستقلة لأقليات إثنية قائمة. الأمر الذى أسفر عن عداءات ومشاحنات جديدة بين هذه الوحدات وبعضها البعض فى إطار تنافسها للحصول على نصيب من العوائد الفيدرالية كما زادت هذه السياسة من الضغوط الواقعة على الحكومة المركزية لإنشاء المزيد من الولايات والحكومات المحلية[١] .

ثالثا : الانقلاب العسكرى السادس (٢٦ أغسطس ١٩٩٣)

ما إن أطاح سانى أباتشا برفيقه بابا نجيدا حتى أعلن عن حل المجلس الانتقالى ، وتشكيل حكومة وطنية مؤقتة ، ضمت عددا من أعضاء المجلس السابق بما فيهم شونيكان الذى احتفظ بمنصب رئيس الحكومة ، فى حين استمر أباتشا وزيرا للدفاع ونائبا لرئيس الدولة ، وقد وعد أباتشا بإجراء انتخابات رئاسية فى فبراير ١٩٩٤م .

وعلى هذا النحو استمرت الجمعية الوطنية المنتخبة كسلطة تشريعية ، وتولت الحكومة الوطنية المؤقتة مهمة السلطة التنفيذية ، فى حين ظلت السلطة الفعلية فى يد الجيش . بيد أنه لم تكد تمر ثلاثة أشهر على هذا الوضع - وبالتحديد فى ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م - حتى أجبر شونيكان على الاستقالة ، وتم حل الحكومة المؤقتة ، والجمعية الوطنية وكافة المؤسسات المنتخبة على مستوى الولايات والمحليات ، وتوج ذلك بتعطيل العمل بالدستور . وفى المقابل تم إنشاء المجلس الحاكم المؤقت برئاسة أباتشا ، فى حين شغل الجنرال أولابيدضيا منصب نائب الرئيس ، وتم تشكيل المجلس التنفيذى الفيدرالى برئاسة أباتشا وضيا أيضا بالإضافة إلى ٣٠ وزيرا مدنيا كما تم تعيين حكام عسكريين للولايات وللحكومات المحلية[٢] .

وبدأ الحكم العسكرى يتحدث عن سعية لإعداد البلاد للتحول إلى الحكم المدنى تحت مقولات أن عمر الحكم العسكرى قصير - كما أعلن الجنرال ضيا - وأنه سيتم عقد مؤتمر دستورى لإعداد البلاد للتحول نحو الحكم المدنى . وكما أعلن أباتشا فى ١٧ نوفمبر ١٩٩٣ - عند اعتلائه للسلطة -فإنه سيتم تشكيل مؤتمر دستورى يتمتع "بكل الصلاحيات الدستورية" لمواجهة مشكلات البلاد .

(١) Ibid. , pp. 45-46 .

(٢) Douglas Rimmer , op. cit. , p. 101 .

وبالفعل صدر المرسوم رقم ٣ لعام ١٩٩٤م (فى شهر مارس) ، المتعلق بتشكيل المؤتمر الدستورى الوطنى ، ويلاحظ أن هذا المرسوم لم يعط للحكومة أى حق فى مراجعة أو تعديل الدستور ، حيث ينص على :

"يقترح المؤتمر الدستور الجديد الذى يصدر بمرسوم من المجلس الحاكم المؤقت ، غير أن أباتشا عند افتتاحه للمؤتمر الدستورى فى ٢٧ يونيو ١٩٩٤م قد تحلل من معظم الالتزامات والوعود التى قطعها على نفسه ، ويظهر ذلك جليا فيما يلى(١) :

١- أشار أباتشا فى خطابه الافتتاحى إلى استحالة منح المؤتمر صلاحيات دستورية ملزمة على اعتبار أنه لايمكن وجود وحدتين ذواتى سيادة فى البلاد وانتقد بشدة أولئك الذين يرغبون فى تمتع المؤتمر بصلاحيات مستقلة عن سلطة الحكومة ، وعارض تمتع "المؤتمر بصلاحيات مستقلة" ، مشيرا إلى اختلاف الوضع فى نيجيريا عن غيرها من البلاد التى شهدت مثل هذه المؤتمرات .

٢- دعا أباتشا النيجيريين إلى مناقشة ودراسة الدستور ، والتعليق على مواده بحرية خلال ثلاثة أشهر من انتهاء المؤتمر الدستورى من صياغتها بعد عام حتى يمكن للمجلس الحاكم المؤقت أن يدرسها قبل الإعلان عنها كبرنامج سياسى للبلاد فى أكتوبر ١٩٩٥م ، لكن أباتشا رفض تحديد موعد نهائى للتصديق على الدستور قبل انتهاء أعمال المؤتمر الدستورى تحت دعوى أنه لايريد تكرار غلطة بابا نيجيدا فى تحديد موعد يضطر بعد ذلك إلى تأجيله . ولعل ذلك يشير إلى مماطلة حكومة أباتشا فى تحديد مدة الفترة الانتقالية والتحول إلى الحكم المدنى ، ويؤكد قولنا هذا عدة أمور :

أ- أنه رغم انتهاء المؤتمر الدستورى من مهمته بعد عام (٢٧ يونيو ١٩٩٥م) فلم يتم إصدار الدستور حتى نهاية عام ١٩٩٦م .

ب- أن النظام العسكرى تدخل غير مرة من أعمال المؤتمر ، إما بالإغراء أو التهديد ، وعلى سبيل المثال فقد قرر المؤتمر عدم استمرار العسكر فى الحكم إلى ما بعد الأول من يناير ١٩٩٦م غير أن هذا القرار قد استبعد ، و لم يتم تحديد موعد أخر .

---

(١) Wale Akin Aina , "A Hidden Agenda" , in Newswarch , (Lagos: Newswatch Communications Ltd. , Vol. 22 , No. 9 , 1995) pp. 10-14 .

ج- ولقد دفع النظام بكبار مسئولية إلى الترويج لضرورة مد الفترة الانتقالية إلى مابعد أكتوبر ١٩٩٥م ، من ذلك ما صرح به ميشيل أجبا موشى - وزير العدل - فى أغسطس ١٩٩٥م من ضرورة مد الفترة الانتقالية للتحول إلى الحكم المدنى إلى مابعد أكتوبر ١٩٩٥م لتمكين الشعب من "أن يكون له دور فى صياغة الدستور ، وذات الشيء صرح به أمينو صالح سكرتير الحاكم العسكرى[١].

د- وقد قام النظام بتمويل وتشجيع جماعات تستهدف إطالة أمد بقائه فى السلطة ومن أمثلتها : طليعة الشباب النيجيرى التى نادت باستمرار حكم أباتشا لسنوات ، حتى يمكن تحقيق "السلام الكامل" فى البلاد بصرف النظر عن المدة التى يستغرقها ذلك ، باعتبار أن أباتشا ورفاقه "أرسلوا من قبل الرب لإنقاذ البلاد" . وقد طالبت جماعة أخرى تطلق على نفسها اسم "السلطة الرابعة" استمرار حكم أباتشا حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩م[٢] .

هـ- واستنادا إلى ما تقدم لم يكن من المستغرب أن يعلن أباتشا فى الأول من أكتوبر ١٩٩٥ عن "برنامج انتقالى" يستمر لمدة ثلاث سنوات قبل التحول إلى الحكم المدنى[٣] .

٣- ورغم إعلان أباتشا فى افتتاح المؤتمر الدستورى عن إلغاء الحظر على النشاطات السياسية ، إلا أنه أكد على عدم السماح للتنظيمات السياسية بعقد اجتماعات أو تدشين حملات حزبية حتى تصدر اللجنة الانتخابية الوطنية القواعد المنظمة لذلك ، وهى اللجنة التى لم تتشكل حتى نهاية عام ١٩٩٦م .

و لم يكتف نظام أباتشا باستخدام أساليب المراوغة والتسويف والمماطلة والإغراء فحسب ، لكنه لجأ إلى استخدام كافة أساليب القهر والقمع ضد معارضيه فاعتقل من بين ما اعتقل مسعود أبيولا .والرئيس السابق للبلاد أوباسانجو وغيرهما ، وأصدر أحكاما بالاعدام ضد البعض الأخر ممن اتهمهم بالخيانة العظمى ، أو السعى لتدبير

---

(١) Dayo Ajigbotosho , "More Years for Abacha" , in **Dateline** , (Lagos : Novak - Dateline Ltd. , No. 34 , August 24 , 1995) , p. 9 .

(٢) **Idem** .

(٣) Richard Joseph , "Nigeria : Inside the Dismal Tunnel" , in **Current History** . (Vol. 95 , No. 601 , May 1996) ,, pp. 197-198 .

انقلاب ، وكان من بينهم سارو - ويوا الذى اتهم بتهديده للسلامة الإقليمية للدولة النيجيرية عندما طالب بحق تقرير المصير لشعب أوجونى[1] .

وقد كان لممارسات نظام أباتشا ردود فعل على المستويين الداخلى والدولى - ففى الداخل - هدد البعض بشن الحرب على النظام ، ومن بينهم الزعيم بولا تينوبو (أحد أعضاء مجلس الشيوخ فى الجمهورية الثالثة - من اليوروبا) ، عندما هدد بالحرب فى حالة إجراء انتخابات جديدة يستبعد منها مسعود أبيولا[2] ، وقد طالب البعض الآخر بتجفيف منابع التمويل "للدكتاتور" من خلال دعوة الشركاء التجاريين الغربيين لفرض عقوبات اقتصادية صارمة على نيجيريا ، ودعوة كافة الجماعات المؤيدة للديمقراطية فى الخارج إلى ممارسة ضغوط لطرد نيجيريا من كافة المنظمات الدولية كما حدث بالنسبة لنظام الأبارتهيد فى جنوب إفريقيا[3] .

وقد هدد شعب مقاطعة ساردونا السابقة بالانفصال والانضمام إلى الكاميرون ، بسبب تفتيته بين عدد من الولايات ، وسوء معاملته ، وإهماله من جانب الحكومة الفيدرالية ، وقد أعلن ممثلوا هذا الشعب فى بيان لهم عن ندمهم لقبولهم الانضمام إلى نيجيريا بموجب الاستفتاء الذى أجرته الأمم المتحدة بينهم فى عام ١٩٦١[4] .

وعلى المستوى الدولى : فإن ممارسات نظام أباتشا قد جلبت عليه سخط المجتمع الدولى وراحت بعض الدول الغربية تسعى لفرض عقوبات اقتصادية عليه ، وتوجيه إدانات سياسية له وشجعتها فى ذلك بعض الدول الإفريقية وعلى رأسها جنوب إفريقيا.

وسعيا لعلاج قصور النظام الفيدرالى فى نيجيريا ، بشكل يحقق له قدرا من الاستقرار والاستمرار ، فقد اقترحت عدة بدائل فى نهاية فترة بابا نجيدا وخلال فترة أباتشا لم يتم الاتفاق على أى منها حتى نهاية عام ١٩٩٦م نذكر منها[5] :

---

(١) Jeffery Herbst , "Is Nigeria a Viable State?" , in **The Washington Quarterly** , (Vol. 14 , No. 2 , Spring 1996) , p. 167 .

(٢) **Nigerian Trumpt** , Vol. 1 , No. 6 , August 1995 , p. 1 .

(٣) Seye Ambekemo , "Abacha - Go in the Name of God" , in Nigerian Trumpet, **Ibid.** , p. 7 .

(٤) Buhari Bello , We May Secede - Sardauna Province" , in **Nigerian Tribune** , (Vol. 11 , No. 058 , 23 August , 1995) pp. 1-2 .

(٥) Rotimi T. Suberu , "The Travails of Fedralism..." , **op. cit.** , pp. 49-51 .

١- إنشاء ثلاثة مناصب لنائب الرئيس بحيث تشغلها الإثنيات الثلاث الكبرى فى البلاد (الهاوسا - اليوروبا - الأيبو) غير أن هذا البديل قد رفض باعتباره يرسخ الإثنية من جهة ، ويتجاهل الإثنيات الصغرى من جهة أخرى .

٢- انتخاب رئيس الدولة وحكام الولايات لفترة واحدة مدتها خمس أو ست سنوات غير قابلة للتجديد ، يشكل بسمح بتداول السلطة ، ويحد من سوء استعمالها ، غير أن هذا البديل هو الأخر قد رفض .

٣- الأخذ بالنظام الفرنسي وذلك فى شكله الرئاسى / البرلمانى ، بحيث يكون رئيس الدولة مسئولا عن السلطة التنفيذية ، ويكون رئيس الحكومة مسئولا عن الشئون اليومية للحكومة ، وبحيث يكون الأول مسلما من الشمال ، والثانى مسيحيا من الجنوب أو العكس وذلك بهدف الحد من ظاهرة الاستقطاب الإقليمى إلا أن هذا البديل قد قوبل بالرفض تحت دعوى أنه يمكن أن يؤدى إلى أزمة شرعية على غرار ما حدث فى نهاية الجمهورية الأولى بين رئيس الوزراء الشمالى المسلم ، ورئيس الجمهورية الجنوبى المسيحى .

٤- تشكيل حكومة وحدة وطنية - تنصرف مهامها إلى حل مشكلة الاندماج الوطنى وتعميق الديمقراطية ، وتحقيق الأصلاح الاقتصادى من خلال مساهمة الأحزاب وكافة القوى السياسية فى البلاد . لكن هذا البديل قد رفضه أباتشا حين عارض تمتع المؤتمر الدستورى بصلاحيات مستقلة .

وهكذا فإن مشكلة الاندماج الوطنى فى نيجيريا ما زالت تراوح مكانها وتأخذ أشكالا مختلفة من وقت إلى أخر ، مرة إقليمية ، وثانية إثنية ، وثالثة دينية ... الخ ، دون أن تجد حلا توافقيا لها يحقق لنيجيريا قدرا من الاستقرار ، ومن ثم الاستمرار ، وبشكل يضمن لها البقاء كدولة إفريقية كبرى فى ظل ضغوط داخلية داعية للانفصال ، وفى ظل رؤى دولية أكاديمية ورسمية أخذت تشكك فى جدوى استمرار الدول الإفريقية بأوضاعها وحدودها الراهنة[1] .

---

(١) Jeffery Herbst , op. cit. , pp. 167-169 .

خاتمة

رأينا كيف أن مشكلة الاندماج الوطنى مازالت قائمة فى نيجيريا وإن أخذ ظهورها اشكالا متنوعة ، فمرة تبدو فى شكل صراع إقليمى ، ومرة أخرى فى شكل صراع إثنى ، وثالثة فى شكل صراع دينى ... الخ .

وقد طغى على هذا الصراع أحيانا أبعاد سياسية ، وأحيانا أبعاد اقتصادية وأحيانا أخرى أبعاد ثقافية ، ولقد وصلت المشكلة إلى مرحلة الأزمة المتفجرة بانفصال بيافرا عام ١٩٦٧م غير أن احتمالات وصولها إلى هذه المرحلة قد تراجعت كثيرا - وإن لم تكن قد انتهت تماما- بفعل عوامل نذكر منها : القضاء على انفصال بيافرا بالقوة المسلحة من جانب السلطة المركزية والتى تعزز وضعها عقب الحرب ، وتنامى الأوضاع الطبقية فى نيجيريا ومعها الوعى الطبقى "الوطنى" - عمالى وبورجوازى - بفعل عوامل التحضر ، والتصنيع ، وارتفاع العوائد البترولية ، فضلا عن عدم عدالة التوزيع ، زد على ما تقدم أن تقسيم نيجيريا إلى ٣٠ ولاية قد قلل إلى حد ما من قوة الأقاليم النيجيرية ، وبالتبعية من حدة التنافس بين الجماعات الإثنية الكبرى الثلاث فى البلاد ، خاصة بعد بروز العديد من الجماعات الصغرى التى أصبح لنا منفذا للتعبير السياسى عن نفسها فى إطار الولايات الجديدة .

وإذا كانت احتمالات بروز نزاعات انفصالية - والسعى للانفصال- قد تراجعت إلى حد كبير فى نيجيريا ، فإن الانقلابات العسكرية المتتالية فى نيجيريا قد حلت محلها كتعبير عن استمرار وجود مشكلة الاندماج الوطنى من جهة ، وفى نفس الوقت كتعبير عن عدم الرغبة فى الوصول بالمشكلة إلى مرحلة الأزمة من جهة أخرى ، فكما رأينا فإن معظم الانقلابات التى حدثت فى نيجيريا - إن لم يكن كلها - كانت انقلابات محافظة - تسعى للحفاظ على علاقات القوى القائمة تفاديا لامكانية حدوث تغيير راديكالى فى البلاد يمكن أن يهدد شبكة العلاقات القائمة ويدفع المشكلة بالتالى إلى دائرة الأزمة .

وإذا كانت نيجيريا منذ استقلالها - قد آثرت الأخذ بالشكل الفيدرالى للدولة كأسلوب لحل مشكلة الاندماج ، إلا أنه تجب ملاحظة أن الفيدرالية فى ذاتها ليست حلا لمشكلة الاندماج ، وإنما هى مجرد أسلوب رضائى لا إكراهى يستهدف تحقيق قدر من الاستقرار فى الجسد السياسى على نحو يسمح لكافة العوامل الأخرى -اقتصادية ،

واجتماعية ، وثقافية – بأن تؤدى وظائفها فى عملية التفاعل والاحتكاك السلمى وصولا إلى الاندماج الوطنى ، على أن التجربة النيجيرية قد أثبتت إلى –حد ما– أن تسييس العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، خدمة لأغراض إقليمية أو إثنية ، قد أبطل مفعول الأسلوب الفيدرالى فى تحقيق الاستقرار وتهيئة المناخ اللازم لحل مشكلة الاندماج . وبالإضافة إلى ما تقدم فإنه رغم اعتراف كافة أنظمة الحكم المتعاقبة على نيجيريا باستمرار الفيدرالية (ماعدا فترة أيرونسى المحدودة) ، إلا أنه يلاحظ أن الفيدرالية كشكل للدولة لم تطبق فعليا إلا فى فترة لم تتجاوز العشر سنوات منذ استقلال نيجيريا (من عام ٦٠-١٩٦٦م ومن عام ٧٩-١٩٨٣م) ، أما طوال الفترة المتبقية والتى تصل إلى نحو ستة وعشرين عاما – فقد خضعت نيجيريا لحكم عسكرى يصعب معه القول بالتطبيق الفيدرالى ؛ طالما أن حكام الولايات كانوا حكاما عسكريين معينين ، وطالما كانت علاقاتهم بالمجلس العسكرى (السلطة الفدرالية) علاقة خضوع وتبعية .

وقد شهدت المرحلة المدنية الثانية (٧٩-١٩٨٣م) سعيا متزايدا نحو تعزيز السلطة المركزية تمثل فى التحول من نظام الحكم البرلمانى إلى نظام الحكم الرئاسى ، وتقسيم البلاد إلى عدد أكثر من الولايات ، فضلا عن تقليل اختصاصاتها ، غير أن استمرار التعدد الحزبى ، وسيطرة عدد من أحزاب المعارضة على مقاليد السلطة فى بعض الولايات قد أضعف من قدرة السلطة المركزية فى مواجهة الولايات ، وأدى إلى العديد من التوترات بين مستويى الحكم .... ورغم قيام بابا نجيدا بأحداث بعض التغييرات فى آليات الحكم تمهيدا لعودة نيجيريا إلى الحكم المدنى عام ١٩٩٢م إلا أنه لم يتمكن من إزالة أو تخفيف عوامل الصراع والتوتر فى الجسد النيجيرى ، ثم أن فرضه لنظام الحزبيين دونما اعتبار لظروف تاريخيه أو ثقافية قد أدى إلى تحول مسار الصراع ليأخذ طابعا دينيا مع ما يحمله مثل هذا النوع من الصراع فى طياته من احتمالات حرب أهلية تصطبغ بطابع عقيدى .

ويلاحظ من كل ما تقدم أن التجربة النيجيرية قد اصطبغت بأبعاد متنوعة وحاولت الاستفادة من كافة الخبرات الأوروبية السابقة ، غير أن الواقع النيجيرى قد لفظ كل هذه الخبرات ، ودليلنا على ذلك أن نيجيريا قد أخذت بالشكل الفيدرالى للدولة منذ الاستقلال (اللهم إلا فترة محدودة لا تتجاوز الثلاثة شهور من مايو حتى سبتمبر ١٩٦٦م) ، وأخذت بنظام الحكم البرلمانى منذ الاستقلال وحتى ١٩٧٩م ، لتأخذ منذ ذلك الحين بنظام الحكم الرئاسى ، ولم تشهد نيجيريا قيام نظام الحزب الوحيد أو

الواحد المسيطر ، ولكن مع كل عودة للحكم المدنى كان يسمح بالتعدد الحزبى ، ثم تم إقرار نظام الحزبين فى دستور ١٩٨٩م . ولم تعلن الاشتراكية أبدا .

وليس من شك فى أن التجربة النيجيرية فى هذا المقام سيكون لها انعكاساتها على الدول الإفريقية التى يشكل المسلمون أغلبية فيها - نظرا للثقل الديمجرافى لنيجيريا - ليس فقط فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية لدول إفريقية غالبيتها مسلمة ، وطبيعة توازن القوى فيها ، ولكن أيضا فى شبكة العلاقات الخارجية لهذه الدول ، وهو ما سيكون له مردود على مسار العلاقات العربية -الإفريقية .

المراجع

المراجع العربية

١- حمدى عبد الرحمن حسن : العسكريون والحكم فى إفريقيا - مع التطبيق على نيجيريا (١٩٦٦-١٩٧٩) - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢- دكتور / عبد الملك عودة : سنوات الحسم فى إفريقيا (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩) .

المراجع الأجنبية

1- Adejuyigbe , Omolade ,"The Size of States and Political Stability in Nigeria" , in **African Studies Review** , Vol. X VI , No. 2 , Sept. 1973 .

2- Aina , Wale Akin ,"A Hidden Agenda" , in **Newswarch** , (Lagos: Newswatch Communications Ltd. , Vol. 22 , No. 9 , 1995) .

3- Ajigbotosho , Dayo ,"More Years for Abacha" , in **Dateline** , (Lagos : Novak - Dateline Ltd. , No. 34 , August 24 , 1995) .

4- Akinola , Anatony A. , "A Critique of Nigeria's Proposed Two-Party System , in **The J.M.A.S.** , Vol. 27 , No. 1 , 1989 .

5- Ambekemo , Seye , "Abacha - Go in the Name of God" , in Nigerian Trumpet, Vol. 1 , No. 6 , Augest 1995 .

6- Banjo , Ayo , "Language Policy in Nigeria" , in David R. Smock & Bensti-Enchill , (eds.) .

7- Bello , Buhari , We May Secede - Sardauna Province" , in **Nigerian Tribune**, (Vol. 11 , No. 058 , 23 August , 1995) .

8- Bolaji , S.L. ,"To Achieve True National Unity , Scrap the States" , in **Nigerian Tribune** , 5 May , 1986 , R5 .

9- Callaway , Barbara , "The Political Economy of Nigeria" , in Richard Harris , (ed.), **The Political Economy of Africa** , (New York : Schen Kman Publishing Company Inc. , 1975) .

10- Chukunta , N.K. Onuoha ,"Education and National Intergeration in Africa : A Case Study of Nigeria" . in **African Studies Review** , Vol. XXI , No. 2 , Sep. 1978 .

11- Smock , David R. , & Enchill , Kwamena Bantsi (eds.) , **The National Integration in Africa** , (New York : The Free Press , 1976) .

12- Diamond , Larry , "High Stakes for Babangida" in **Africa Report** , Nov.-Dec. 1985 .

13- Diamond , Larry , "Nigeria in Search of Democracy" , in **Foreign Affairs** , Vol. 62 , No. 4 , Spring , 1984 .

14- Fanso , Verkijika G. ,"Leadership and National Crisis in Africa : Gowon and the Nigerian Civil War , "in **Presence Africaine** , (Paris : Cultural Review of the Negro World , No. 109 , 1st Quarterly , 1979) .

15- Herbst , Jeffery , "Is Nigeria a Viable State?" , in **The Washington Quarterly** , (Vol. 14 , No. 2 , Spring 1996) .

16- Herskovits , Jean ,"Dateline Nigeria : Democracy Down But Not Out" , in **Foreign Policy** , No. 54 , Spring , 1984 .

17- Hickey , Raymond , "The 1982 Maitatsine Uprisings in Nigeria : A Note" , in **African Affairs , Vol. 83 , No. 331 , April 1984 .**

18- Joseph , Richard ,"Nigeria : Inside the Dismal Tunnel" , in **Current History** , (Vol. 95 , No. 601 , May 1996) .

19- Joseph , Richard A. , "The Overthrow of Nigeria's Second Republic" , in **Current History** , Vol. 83 , No. 491 , March 1984 .

20- Kohn , Peter , competitive Transition to Civilian Rule : Nigeria's First and Second Experiments , "in **The J.M.A.S.** , Vol. 27 , No. 3 , 1989 .

21- Legum , Colin ,(ed.) , **Africa Contemporary Record , 1977/78** , (N.Y.: Africa Publishing Company , 1979) .

22- ____________ , (ed.) , **Africa Contemporary Record 1981/82** , (N.Y. : Africana Publishing Company , 1981) .

23- ____________ , (ed.) **Africa Contemporary Record 1982/83** , 1982 .

24- ____________ , (ed.) , **Africa Contemporary Record, 1983 -84** .

25- Mazrui , Ali A. , **Violence and Thought , Essays on Social Tensions in Africa** , (London : Longman Group Limited , 1969) .

26- Nafziger , E. Wayne ," The Political Economy of - Disintegration in Nigeria" , Paper persented at the 14th Annual Meeting **of the African Studies Association** , Philadelphia , Nov. 8-11 , 1972 .

27- Nelson , Harold D , & Others , (eds.) , **Area Handbok for Nigera** , (Washington : U.S. Government Printing Office , 1972) .

28- Obe , Ad'Obe , "Nigeria - The Political Debate" , in **West Africa** , 14 April 1986 , pp. 768-769 , & 21 April 1986 .

29- Othman , Shehu , "Classes , Crises and Coup : The Demise of Shagari's Regime" in **African Affairs** , Vol. 83 , No. 333 , Oct. 1984 .

30- Oyovbaire , Sam Egite , " Structural Change and Political Processes in Nigeria",in **The Journal of Modern African Studies** , Vol. 82 , No. 326 , Jan.1983 .

31- Phillips , Claude S. , "Nigeria's New Political Institutions , 1975-9 , "in **The Journal of Modern African Staudies** , Vol. 18 , No. 1 , 1980 .

32- Ranney , Austin , **The Governing of Men** , (Hinsdale : The Dryden Press , 4th Ed., 1975) .

33- Rimmer , Douglas ,"Nigeria Changes Course" , in **Africa Insight** , Vol. 24 , No.2 , 1994 .

34- Ronen , Dov , "Alternative Patterns of Integration in African States , " in **The Journal of Modern African Studies** ,Vol. 14 , No. 4 , Dec. , 1967 .

35- Smith , Brian , "Federal-State Relations in Nigeria" , in **African Affairs** , vol. 80 , No. 320 , July 1981 .

36- Suberu , Rotimi T. ,"The Democratic Recession in Nigeria" , in **Current History** , (Vol. 93 , No. 583 , May 1994) .

37- ________________ , "The Travails of Federalism in Nigeria" ., Journal of Democracy (Vol. 4 , No. 4 , October , 1993) .

38- Tamuno , Tekena N. ,"Separatist Agitations in Nigeria since 1914 , " in **The Journal of Modern African Studies** , Vol. 8 , No. 4 , Dec. 1970 .

39- **West Africa** , 14 April 1986 .

40- Williams , Gavin , & Turner , Terisa , "Nigeria" , in John Dunn (ed.) , **West African States : Failure and Promise , Astudy : in Comparative Politics** , (Cambridge : Cambridge University Press , 1978) .

41- Wright , Stephen ,"Towards Civilian Rule in Nigeria" , in **The World Today**, March 1979 .

مركز دراسات المستقبل الإفريقى

يعد مركز دراسات المستقبل الإفريقى مؤسسة علمية وفكرية معنية بالشأن الإفريقى وقضاياه المختلفة وذلك لتحقيق المقاصد الآتية:-

- طرح مجموعة من القضايا والإشكالات النظرية فى دراسة الواقع الإفريقى الراهن بما يسمح بتقديم إطار مفاهيمى ملائم يمكن التعويل عليه فى عملية بناء منهج جديد النظر فى الدراسات الإفريقية بصفة عامة.

- التمسك بمفهوم الروح الحضارية الإفريقية التى تم التخلى عنها لأسباب عدة خلال الحقبة الاستعمارية. فالعقلية الاستعمارية لجأت إلى خلق مواطن إفريقى ممزق بين انتماءاته الإقليمية والإثنية والدينية «التقليدية» وجذوره التاريخية غير الرشيدة - وفقاً للزعم الاستعمارى - وبين واقعه الاجتماعى والسياسى «الحديث» وأوضاعه الاقتصادية «الرشيدة».

- التأكيد على أهمية النموذج التاريخى الذى يعكس خبرة المجتمعات الإسلامية ولاسيما فى غرب إفريقيا قبل الاستعمار، وذلك فى سياق الحديث عن الأصالة الإفريقية وبناء نموذج قومى للنهضة والتنمية فى الدول الإفريقية.

- توفر الفهم الصحيح للأزمة الإفريقية الراهنة. بما يؤدى إلى تجاوز النموذج المعرفى الغربى وما يرتبط به من صور ذهنية تجتزئ الواقع الإفريقى.

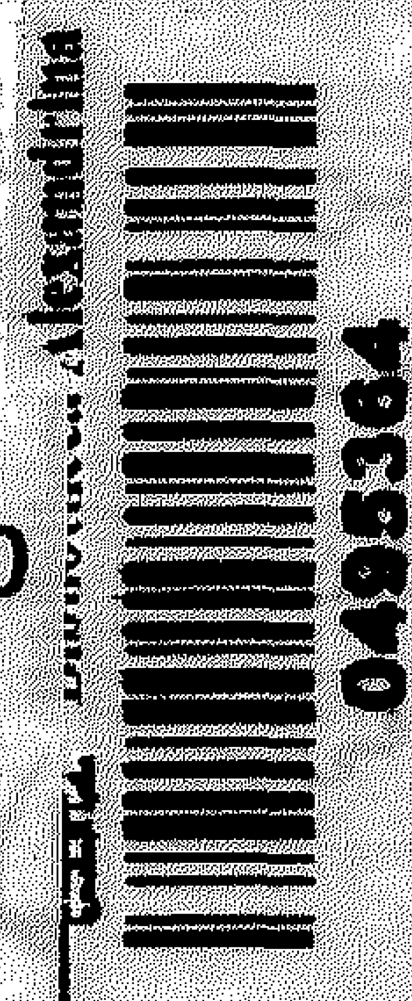
- ترسيخ أهمية إفريقيا فى الفكر الاستراتيجى المصرى والعربى والإسلامى، وذلك انطلاقاً من حقائق الجغرافيا والتاريخ والعقيدة، واستناداً إلى حقائق الواقع المعاصر حيث إن إفريقيا بما لها من حقوق وإمكانات بشرية وطبيعية تعد بحق قارة المستقبل.

الكتاب والمؤلف

تواجه معظم دول إفريقيا مشكلات تتعلق بالاندماج الوطني ،وتعد نيجيريا من أكبر الدول الإفريقية سكانًا وهي صورة مصغرة لمشكلات القارة لأن حجم التناقضات والاختلافات فيها متعددة ومتنوعة في الدرجة والكثافة (اختلافات إثنية وثقافية ولغوية ودينية وإقليمية)، ولقد جربت نيجيريا أساليب وأدوات متعددة لمواجهة هذه المشكلات ،ورغم ذلك فقد شهدت نيجيريا حرباً انفصالية ١٩٦٧ -١٩٧٠ وستة انقلابات عسكرية خلال ثلاثين عاماً منذ حصولها على الاستقلال ، كما شهدت العديد من حالات الاغتيال السياسي ،ومحاولات التهديد بالانفصال من جانب مختلف الأقاليم والجماعات النيجيرية .

وعلى الرغم من تواري احتمالات بزوغ حركات انفصالية في الوقت الراهن إلا أن كافة مظاهر الأزمة لم تزل قائمة ،بل والأخطر أن مسارها قد بدأ يتحول عن شكله التقليدي من صراع إقليمي إثني إلى صراع ديني .

والكتاب يعرض بالرصد والتحليل لأبعاد هذه المشكلة موضحاً أسبابها ونتائجها وسبل التعامل معها .



والمؤلف هو الأستاذ الدكتور إبراهيم أحمد عبد المنعم نصر ا[illegible] أستاذ ورئيس قسم النظم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية [illegible] القاهرة ،ونائب رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية ،وله العديد [illegible] المؤلفات والبحوث التي تتناول مشكلات نظم الحكم في إفريقيا ،وشار[illegible] العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية .

